جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الجزئي 1

- محاضرات مدعمة بأسئلة وتمارين تطبيقية

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في ميدان

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الأستاذة: شراطي نسيمة

السنة الجامعية:

2018-2017

برنامج الاقتصاد الجزئي 1	
المحتوى	الصفحة
فهرس المطبوعة	**01**
مقدمة المطبوعة	**05**
المحور الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	
مقدمة المحور	**07**
مفهوم علم الاقتصاد	**08**
المشكلة الاقتصادية	**08**
النظرية الاقتصادية	**11**
النموذج الاقتصادي	**11**
التحليل الاقتصادي	**12**
علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	**13**
خلاصة المحور	**15**
أسئلة المحور الأول	**16**
الحلول النموذجية	**18**
المحور الثاني: المدخل الكمي للمنفعة (نظرية المنفعة العددية)	
مقدمة المحور	**21**
افتراضات نظرية المنفعة الحدية	**22**
العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	**23**
قانون تناقص المنفعة الحدية	**24**
توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة العددية	**25**
توازن المستهلك باستخدام طريقة التعويض	**28**
توازن المستهلك باستخدام طريقة مضاعف لاغرانج	**29**
نقد نظرية المنفعة العددية	**31**
خلاصة المحور	**32**

أسئلة وتمارين المحور الثاني	**33**
الحلول النموذجية	**35**
المحور الثالث: المدخل الترتيبي للمنفعة (نظرية منحنيات السواء)	
مقدمة المحور	**40**
فرضيات المنفعة الترتيبية	**41**
منحنيات السواء وخصائصها	**41**
المعدل الحدي للإحلال	**44**
خط الميزانية	**45**
توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة الترتيبية	**48**
أثر تغير الدخل والأسعار على توازن المستهلك	**49**
أثر الثمن(السعر)، والإحلال والدخل	**53**
انتقادات وعيوب تحليل منحنيات السواء	**56**
خلاصة المحور	**57**
أسئلة وتمارين المحور الثالث	**58**
الحلول النموذجية	**61**
المحور الرابع: نظريتي الطلب والعرض	
مقدمة المحور	**68**
أولا: نظرية الطلب	**69**
مفهوم الطلب، أنواعه والعوامل المحددة له	**69**
قانون الطلب	**71**
صيغ التعبير عن الطلب	**71**
التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب	**74**
ثانيا: نظرية العرض	**76**
مفهوم العرض، أنواعه والعوامل المحددة له	**76**
قانون العرض	**78**

صيغ التعبير عن العرض	**78**
التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض	**81**
خلاصة المحور	84
أسئلة وتمارين المحور الرابع	85
الحلول النموذجية	**88**
المحور الخامس: مرونة الطلب والعرض	
مقدمة المحور	**95**
أولا– مرونة الطلب	**96**
مفهوم مرونة الطلب	**96**
أنواع مرونات الطلب	**96**
مرونة الطلب السعرية	**96**
مفهوم مرونة الطلب السعرية	**96**
أنواع مرونة الطلب السعرية	**98**
محددات مرونة الطلب السعرية	**100**
مرونة النقطة ومرونة القوس	**102**
مرونة الطلب الدخلية	**103**
مرونة الطلب التقاطعية	**104**
ثانيا– مرونة العرض	**104**
مفهوم مرونة العرض السعرية	**105**
أنواع مرونة العرض السعرية	**105**
العوامل المؤثرة في مرونة العرض	**106**
خلاصة المحور	**108**
أسئلة وتمارين المحور الخامس	**109**
الحلول النموذجية	**112**

المحور السادس: توازن السوق وفائض المستهلك والمنتج	
مقدمة المحور	**121**
توازن السوق	**122**
اليات الحكومة في التأثير على توازن السوق	**125**
فائض المستهلك وفائض المنتج	**127**
خلاصة المحور	**130**
أسئلة وتمارين المحور السادس	**131**
الحلول النموذجية	**132**
قائمة المراجع	**136**

مقدمة المطبوعة:

الاقتصاد الجزئي أحد مقاييس برنامج السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس الضرورية التي يتوجب على كل طالب(ة) أن يلم بمفاهيمه ومصطلحاته الأساسية التي تمكنه من محاولة فهم و تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال إستخدام أدوات عملية في تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية و المشاكل التي تواجههم ، وذلك من خلال مجموعة من المواضيع المتكاملة فيما بينها، ودراسة هذا المقياس يتطلب بعض المعارف في مجال الرياضيات وخاصة عملية الاشتقاق والتمثيل البياني للجدول وحساب النسب المئوية وغيرها من أساسيات علم الرياضيات.

إن الطالب يحتاج لدراسة مبادئ الاقتصاد الجزئي كمقدمة منطقية لدراسة الاقتصاد الكلي، ذلك أن المتغيرات الكلية في الاقتصاد تعتمد في تفسيرها على مفاهيم جزئية كسلوك المستهلك، ونظرية المنشأة وكيفية تحديد الحجم الأمثل للإنتاج، ومفاضلة الأفراد بين الاستهلاك والادخار... ، وعليه نهدف من هذه المطبوعة إلى تعريف الطالب بالمبادئ الأساسية للإقتصاد الجزئي بأسلوب مبسط يمكنه من فهم واستيعاب النظريات المختلفة في نفس الوقت، ومعرفة محتوى ومضمون التعريفات المستخدمة في نطاق هذا العلم، والتي تكون للطالب الأساس الذي يعتمد عليه في دراسات أكثر عمقا وتقدما في النظرية الاقتصادية.

وهذه المطبوعة هي ثمرة تدريس لمقياس الاقتصاد الجزئي لمدة تفوق السبع سنوات، وهي عبارة عن ملخصات للمحاضرات، تم تكييفها مع البرنامج الجديد المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر والموجه لطلبة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، بحيث يحتوى مقياس الاقتصاد الجزئي1 على ستة (06) محاور والتي يتم تناولها في هذه المطبوعة.

يتناول المحور الأول مدخل إلى علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية ، ويختص المحور الثاني بتحليل سلوك المستهلك بالاعتماد على نظرية المنفعة الحدية، ويتناول المحور الثالث تحليل سلوك المستهلك وفقا لنظرية منحنيات السواء ، ويناقش المحور الرابع نظريتي الطلب والعرض، أما المحور الخامس فيدرس مرونات الطلب والعرض وأنواعهما ، وأخيرا المحور السادس الذي يتناول توازن السوق وفائض المستهلك والمنتج.

وفي نهاية كل محور يتم وضع بعض الأسئلة والتمارين التي ينصح الطلبة بحلها ليتسنى لهم استيعاب المادة العلمية، كما تم وضع حلول نموذجية لها وذلك حتى يتمكن الطالب من التأكد من صحة حله.

المـــــحور الأول:

مدخل إلى علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

مقدمة المحور:

تنشأ معظم العلوم على أساس معالجة مشكلة معينة، أو تفسير علاقات، ومتغيرات معينة، وهذا هو شأن علم الاقتصاد الذي اتخذ من العلاقة بين الإنسان متمثلا بحاجاته، ورغباته غير المحدودة، والطبيعة متمثلة بمواردها المحدودة، موضوعا للدراسة والبحث، وأصبحت هذه العلاقة الموضوع الرئيسي لعلم الاقتصاد التي باتت تعرف بالمشكلة الاقتصادية، لهذا يقوم علم الاقتصاد على دراستها باستخدام النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة.

وبغرض تمكين الطالب من الولوج إلى عالم الاقتصاد، وتصور مختلف أبعاد المشكلة الاقتصادية، سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ✓ مفهوم علم الاقتصاد؛
- ✓ المشكلة الاقتصادية؛
- ✓ النظرية الاقتصادية؛
- ✓ النموذج الاقتصادي؛
- ✓ التحليل الاقتصادي؛
- ✓ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

1-مفهوم علم الاقتصاد:

تعددت تعاريف علم الاقتصاد لكن معظمها اتفقت على أنه يبحث في أمور متعلقة بطبيعة المشكلة الاقتصادية ومن بين هذه التعاريف نذكر:

*علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة.

*علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة بواسطة الموارد المحدودة.

* علم الاقتصاد هو علم يهتم بتفسير العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية، والعلاقات السببية التي تساعد في التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل[1].

*يدرس علم الاقتصاد آلية السوق، وجهاز السعر، وارتباط ذلك بكثير من المتغيرات الاقتصادية، مثل : الناتج، التضخم، البطالة، معدلات الاستهلاك، الاستثمار، السياسات المالية والنقدية، والتجارة الخارجية ...الخ.

*هو العلم الذي يدرس العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وما ينشأ عنها من تصرفات ومن علاقات اجتماعية في اطار ممارسة الاقتصاد للنشاطات التي تؤدى فيه[2].

يتضح من هذه التعاريف أن:

* علم الاقتصاد يبحث في كيفية استغلال الموارد، وتخصيصها بما يتلاءم مع طبيعة المجتمعات واحتياجاتها.

* علم الاقتصاد يبحث في البدائل والخيارات المتاحة لدى المجتمع بسبب محدودية الموارد.

2- المشكلة الاقتصادية:

تظهر المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من مجتمعات البشرية عند ممارسة العمليات الخاصة بإستخدام الموارد المتاحة بهدف إشباع الحاجات البشرية غير المحدودة.

2-1-مفهوم المشكلة الاقتصادية:

يقصد بالمشكلة الاقتصادية عدم قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الإنتاجية المتاحة، وعليه فإن على المجتمع أن يسلك سلوكا رشيدا يحقق له أكبر إشباع ممكن في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة[3].

من التعريف يمكن حصر جوانب المشكلة الاقتصادية في عاملين هما الحاجة والندرة النسبية للموارد.

---

[1] كامل بكري، احمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص 23.

[2] فليح حسن خلف،الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، اربد، 2007، ص09.

[3] ابراهيم سليمان قطف، علي محمد، مبادىء الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 18.

1-الحاجة: تعبر الحاجة عن كل شعور بالحرمان والنقص اتجاه شيئ معين ، ويمكن التمييز بين الحاجات الاقتصادية والتي يتم إشباعها بموارد اقتصادية، أي التي يتطلب دفع ثمن من أجل إشباعها، والحاجات غير الاقتصادية مثل حاجة الفرد إلى أشعة الشمس أو الهواء وما شابه ذلك، والتي لا يهتم علم الاقتصاد بدراستها.

وعليه فإن للحاجة بمختلف أشكالها ثلاثة عناصر تتمثل في الآتي:

-الشعور بالحرمان أو الإحساس بالألم كالجوع أو العطش مثلا ؛

-معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الحرمان أو الألم ؛

-الرغبة في إستخدام هذه الوسيلة لإزالة الشعور أو الإحساس.

كما أن الحاجات تتميز بمجموعة من الخصائص هي[1]:

-التكرار: فمعظم الحاجات التي نرغب في إشباعها تميل إلى التكرارية، فبعد كل إشباع نحتاج إلى آخر وهكذا، فالحاجة إلى الطعام مثلا لا تشبع مرة واحدة وإنما تتكرر وبصفة دورية مستمرة.

-التعدد: فالحاجات التي يسعى الفرد لإشباعها نجدها غير محدودة العدد، فهناك الحاجة إلى الطعام واللباس والمسكن ... وغيرها.

-التنافس: وهي خاصية تنتج عن محدودية وسائل الإشباع نسبيا.

-التجدد: تتجدد الحاجات وتتغير من فترة إلى فترة أخرى، وإشباع حاجات معينة تثور في النفس حاجات أخرى جديدة.

- التكامل: هناك حاجات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الحاجة الأخرى، آو أن إشباع حاجة لا يحدث إلا بإشباع حاجة أخرى.

-القابلية للإشباع: فالحاجات قابلة للإشباع، ويمكن إشباعها بمجرد استعمال السلعة آو الخدمة مباشرة، آو باستهلاكها عدة مرات.

-النسبية: تتصف الحاجات الإنسانية بالنسبية لكونها تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر، ومن زمان لاخر.

2-الندرة النسبية للموارد: والتي تتصل بجانب العرض، وتهني ندرة الموارد الاقتصادية(المالية، المادية، الطبيعية، البشرية،) المتاحة ومحدوديتها في المجتمع، وتزداد هذه الندرة باستمرار نتيجة زيادة الطلب ولمستويات أعلى عبر الزمن.

2-2 عناصر المشكلة الاقتصادية :

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه المجتمع، ومشكلة الفرد الاقتصادية تتمثل في كيفية حصوله على الدخل و طرق توزيع هذا الدخل على مختلف السلع والخدمات

[1] محمد عدو لجرف، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزئي، ص ص 8-9 (بتصرف).

بهدف تعظيم إشباعه، أما المشكلة الاقتصادية للمجتمع أو المؤسسة فتتمثل في تحديد طريقة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ومنه فإن عناصر المشكلة الاقتصادية يمكن اختصارها عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية[1]:

-**ماذا ننتج ؟**... ويتعلق هذا السؤال حول أي من السلع والخدمات وكميات كل منها التي يرغب أن ينتجها الاقتصاد (المجتمع)، ولما كانت الموارد محدودة فإنه لا يمكن أن ننتج جميع السلع والخدمات التي يرغب جميع الأفراد في الحصول عليها، وبالتالي فإننا نواجه مشكلتي الاختيار(التحديد النوعي والكمي) والتضحية، ومن ثم ضرورة ترتيب أولويات الحاجات وفقا لأهميتها، من أجل المفاضلة بينها على هذا الأساس.

-**كيف ننتج ؟** .... يطالبنا هذا السؤال بضرورة تحديد الأسلوب و إيجاد الطريقة الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هدر الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

-**لمن ننتج ؟** ....تأتي مسألة كيف يوزع ذلك الإنتاج على أفراد المجتمع؟ هل بالتساوي؟ أم يتم توزيعها حسب حاجة كل فرد؟ أم سيتم توزيعها حسب المجهود الذي بذله كل فرد في العملية الإنتاجية؟ ومهما كانت النتيجة فلابد من الاتفاق بين أفراد المجتمع على طريقة محددة مع ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات غير المحدودة لأكبر شريحة من الأفراد في الاقتصاد في ظل وجود مشكلة الندرة .

-**بما ننتج؟**... بمعنى كيف سيتم توزيع الموارد المتاحة على مختلف السلع المراد إنتاجها.

2-3-خصائص المشكلة الاقتصادية:

إن علم الاقتصاد يقوم بدراسة المشكلة الاقتصادية ويحاول استخدام النظريات والأسس الاقتصادية المتعددة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الاقتصادية باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة، الإختيار و التضحية.

الندرة : يقصد بها الندرة النسبية وليست المطلقة ، فالموارد متوفرة (وسائل الإشباع) إلا أنه بالنظر إلى زيادة الرغبات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للرغبة فيها وهذا جوهر المشكلة الاقتصادية.

إن أهم ما يميز عناصر الإنتاج هو عدم توفرها بشكل كافي بحيث تمكننا من إنتاج جميع السلع والخدمات التي نقوم بطلبها، فعناصر الإنتاج أو الموارد موجودة بشكل وبكميات نادرة مقارنة مع حجم وعدد الحاجات الإنسانية غير المحدودة، فالندرة هي الصفة المميزة للسلع الاقتصادية وأن الدليل على ندرة هذه السلع هو ضرورة بذل الجهد و المال من أجل الحصول عليها[2].

---

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الجزئي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص ص8 – 9.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 27.

-**الإختيار** : كثيرا ما يصاحب ندرة الموارد الاقتصادية الإختيار في إستعمال الموارد النادرة، وبالتالي فمشكلة الندرة هي التي تدفعنا إلى عملية الاختيار من بين البدائل المختلفة، فعندما لا يستطيع شخص معين من الحصول على جميع رغباته وحاجاته غير المحدودة ، فإنه يضطر هنا إلى عملية اللجوء إلى الاختيار من عديد البدائل، فمثلا قد يضطر الفرد إلى اقتناء مترل بدلا من حصوله على سيارة، وبهذا فإن عملية اختيار سلعة أو خدمة ما تتضمن في نفس الوقت القيام بتضحية تتمثل في عدم اقتناء سلع أو خدمات أخرى[1].

-**التضحية** : إن تواجد الموارد النادرة ذات الإستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد إشباع حاجة معينة يعني التضحية بإشباع الحاجات الأخرى، فإذا استخدم شخص كل الموارد للحصول على سلعة أو خدمة معينة يكون قد ضحى بسلعة أو خدمة أخرى ، ومن تم فإن هذه التضحية تسمى بتكلفة الفرصة البديلة و التي يقصد بها تكلفة القيام بإختيار معين[2]، فالطالب الذي قرر الدخول إلى الجامعة و إكمال مشواره التعليمي لديه تكلفة فرصة بديلة تتمثل في الاختيارات الأخرى التي لم يقم بها كعدم حصوله على وظيفة ذات مردود مادي.

- **العمومية** : أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر .

- **الديمومة** : بمعنى انها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة.

3-النظرية الاقتصادية:

يتكون علم الاقتصاد من مجموعة من النظريات التي تتصل بجوهر المشكلة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد، وتمثل هذه النظريات الأداة أو الوسيلة التي يستعين بها الباحث الاقتصادي من أجل تحليل وتفسير المشاكل والظواهر الاقتصادية، ووضع الحلول ومحاولة التنبؤ للمستقبل وفق معطيات معينة، كما تساعد النظرية الاقتصادية على شرح العلاقة السببية بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، والطريقة التي يؤثر بها متغير على متغير آخر، حيث يمكن التعبير عنها بمعادلات رياضية تكون فيما بينها النموذج الاقتصادي[3].

ومن بين النظريات التي يعنى بها علم الاقتصاد، نظريات تتعلق بالطلب والعرض، وأخرى بتفسير الإنتاج والتكاليف وأخرى تتناول التسعير ومستويات التشغيل.

4-النموذج الاقتصادي:

يعبر النموذج الاقتصادي بأسلوب أو طريق تهدف إلى عرض النظرية الاقتصادية بصورة مبسطة حيث تصبح أكثر قابلية للتحليل والفهم، والنموذج قد يكون على شكل معادلة رياضية أو رموز تعطي دلالة عن

[1] محمد عدو لجرف، مرجع سابق، ص 19.

[2] كامل بكري، احمد مندور، مرجع سابق، ص 27.

[3] محمد علي الليثي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، 2002، ص 19.

طبيعة التغيرات والمؤثرات على الموضوع المراد دراسته، وغالبا ما يستخدم في النموذج الاقتصادي نوعين من المتغيرات:

*المتغير المستقل وهو الذي يؤثر في المتغير التابع له.

*المتغير التابع وهو الذي يتأثر بالتغيرات التي تحدث في المتغير المستقل، وهو موضوع البحث.

مثال : عندما نكتب $X = f(p_x)$ معنى هذا أن الطلب على السلعة x وهو المتغير التابع يتأثر بالتغيرات التي تحدث في سعر السلعة P_x وهو المتغير المستقل.

5-التحليل الاقتصادي:

يتصل التحليل الاقتصادي بالأدوات والأساليب التي تستخدم في دراسة النظرية الاقتصادية لإيجاد العلاقات التي تربط بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية وفي تحليلها وكذلك تحليل ودراسة القوانين الاقتصادية التي تتضمنها النظرية الاقتصادية وذات الصلة بها، ومن أهم الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها في التحليل الاقتصادي نجد: الاحصاء، المحاسبة والرياضيات، والأساليب القياسية التي يتضمنها الاقتصاد القياسي[1].

يقوم الاقتصاديون بتطبيق النظريات والأسس الاقتصادية على مستويين مختلفين إحداهما وحدوي والأخر كلي، وهذين المستويين يكمل كل منهما الآخر.

5-1-التحليل الاقتصادي الجزئي(الوحدوي)(L'analyse microéconomique):

هو التحليل الذي يتخذ من الوحدات الصغيرة أو الفردية موضوعا للدراسة والبحث، مثل المستهلك ، المنتج، سوق سلعة معينة، وهو يدرس المشكلات الاقتصادية الخاصة بسلوك هذه الوحدات، وتحليلها بهدف الوصول إلى التوازن على مستوى كل وحدة منهم : توازن المستهلك، توازن المنتج وتوازن سوق سلعة ما[2].

5-2-التحليل الاقتصادي الكلي (L'analyse Macroéconomique):

يهتم هذا التحليل بالوحدات الاقتصادية الكبيرة، أي تلك المرتبطة بالمستوى الوطني، مثل الناتج والدخل الوطني، المستوى العام للأسعار، الاستهلاك الوطني، الاستثمار الوطني، الادخار....، كما أنه يدرس المشكلات الاقتصادية ذات الطبيعة الكلية مثل :التضخم، الكساد، البطالة، ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية، المديونية الخارجية...، وباختصار يتناول هذا التخصص المجاميع الاقتصادية الكبرى بهدف البحث في التوازن العام[3].

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[2] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2009، ص 26.

[3] عبد الحميد برحومة، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 08.

6-علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى:

يحتل علم الاقتصاد أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، وأفرادها وهو محور اهتماماتها واهتمام الحكومات، وباعتبار أن علم الاقتصاد ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، فنجده يتداخل ويرتبط بالكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، ولقد تطورت علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى بتطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:** علم الاقتصاد يرتبط بعلم الاجتماع بحكم أن علم الاجتماع يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد عند ممارستهم لجوانب حياتهم، أي أن محور اهتمام علم الاجتماع هو دراسة الإنسان في نشاطه الاجتماعي، ومحور اهتمام علم الاقتصاد هو دراسة الإنسان في جانبه الاقتصادي، وبالتالي محور اهتمامهما المشترك هو الإنسان[1].

كما أن بعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية، وكذلك لابد من معرفة التركيبة السكانية للمجتمع، والعادات والتقاليد الاجتماعية قبل الإقدام على تقدير الطلب على السلع والخدمات ، آو رسم السياسات الهادفة للرفع من معدل النمو الاقتصادي [2]، لذا تكون هنالك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وكذلك علم النفس من حيث تحليل الدوافع النفسية التي تحكم سلوك المستهلك.

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :** هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وهو ما كان يعرف بمصطلح الاقتصاد السياسي، فالعلاقات الاقتصادية بين دولة ودول أخرى تعتمد إلى حد كبير على العلاقات السياسية التي تربط هذه الدولة مع غيرها من الدول، كما أن معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية، و أن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية ، فمثلا فرض الضرائب وتحديد الحد الأدنى للأجور وغير ذلك ، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية ، وفي كثير من الحالات تصوغ الدولة سياستها استنادا إلى تحليلات اقتصادية مبنية على توصيات مستشارين اقتصاديين، لذلك تكون هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد و علم السياسة[3].

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:** إن الاقتصاد في جانبه النظري والتطبيقي أي الواقعي هو علم تاريخي، حيث أن التاريخ يتضمن الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر الزمن، وهو الأمر الذي يهتم به موضوع تاريخ الفكر الاقتصادي، كما أن التاريخ يتضمن الوقائع والأحداث الاقتصادية عبر الزمن، أي خلال تطورها التاريخي وهو ما يتضمنه التاريخ الاقتصادي [4]. ومن جهة أخرى تتطلب صياغة التوقعات

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[2] عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الجزئي، بدون سنة نشر ، ص 16.

[3] نفس المرجع، ص 18.

[4] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 23-24.

لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية، فالتنبؤ بحدوث ركود اقتصادي في دولة ما تعتمد على مدى القدرة على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود.

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء** : إن غالبية المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس، والاقتصادي بحاجة ماسة إلى البيانات الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فأي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جميع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها و تفسيرها.

إن الاقتصادي يستعمل الأساليب الإحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد الوطني كل أو تطور أحد القطاعات الاقتصادية، وكذلك التنبؤ بمعدلات ونسب النمو في المستقبل ، حيث أن استخدام الإحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الإرتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة:** يرتبط علم الاقتصاد بعلم الغدارة الذي يختص ويهتم بإدارة النشاطات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد ككل، أو على مستوى المشروع بالذات، وبالشكل الذي يتم من خلاله رفع كفاءة أداء المشروعات لنشاطاتها الاقتصادية[1].

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم المحاسبة** : إن أحد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الاقتصاد و المحاسبة، فالمحاسب في مشروع معين مثلا يتعامل مع أرقام التكاليف والإيرادات، حيث أن هنالك تكاليف صريحة وتكاليف ضمنية و أن هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة ومتغيرة، فالمحاسب يجب أن يعرف هذه المصطلحات لكي يتجنب الوقوع في الأخطاء، وهكذا يتضح أن هنالك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الاقتصاد الوطني الذي يتكون من مشروعات مختلفة[2].

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون: يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها، ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والتدخل في تنظيم الأسواق كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع[3].

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 24.

[2] ابراهيم سليمان قطف، علي محمد، مرجع سابق، ص 28.

[3] محمد طاقة وآخرون، مرجع سابق، ص 31.

خلاصة المحور:

من خلال ما سبق تبين إن اهتمام علم الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان في ممارسة الجانب الاقتصادي في حياته، وعرفنا أن المشكلة الاقتصادية تتلخص في الندرة النسبية للموارد، الأمر الذي يجعل من المستحيل إشباع كل الحاجات البشرية إشباعا كاملا. كما أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة، ومشكلة اختيار، وتتدرج تحت اتجاهين أساسين: اتجاه جزئي يتناول دراسة الوحدات الاقتصادية الفردية مثل المستهلك والمنتج، وآخر كلي يدرس الظواهر والعلاقات الاقتصادية في مجموعها كعلاقة كلية مثل الناتج الوطني، والتوظيف والاستهلاك الكلي.

أسئلة المحور الأول:

السؤال الأول:

*** أجب بوضع (صحيح)أمام الجملة الصحيحة و(خطأ) أمام الجملة الخاطئة مع تصحيح الخطأ:**

1-إن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك ولكن لا تواجهه إذا تصرف كمنتج.

2- إشباع حاجة ما قد يؤدي إلى ظهور حاجة أخرى.

3-قد تطرح مشكلة الندرة النسبية على المستوى الفردي و الاجتماعي و الدولي.

4-المشكلة الاقتصادية تواجه المجتمعات النامية فقط.

5-تقوم المشكلة الاقتصادية على فكرتي ندرة الموارد المتاحة في مقابلة الاحتياجات الإنسانية المتعددة واللانهائية، بالإضافة إلى مشكلة الاختيار أو المفاضلة بين هذه الاحتياجات.

6- الموارد الاقتصادية كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان.

السؤال الثاني:

***أختر الإجابة الصحيحة:**

1-يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع اثناء قيامهم ب:

أ .إنتاج السلع والخدمات.

ب .استهلاك السلع والخدمات.

ج .توزيع وتبادل السلع والخدمات.

د .كل ما سبق.

2- تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة:

أ .موارد محدودة وحاجات محدودة.

ب .موارد محدودة وحاجات متعددة.

ج .موارد متعددة وحاجات متعددة.

د .كل ما سبق.

3-مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية توجد في:

أ .الدول الفقيرة.

ب .دول العالم الثالث.

ج .الدول النامية.

د .الدول الصناعية.

هـ .كل ما سبق.

4-التحليل الاقتصادي الجزئي هو:

أ. دراسة السلوك الاقتصادي لكل الوحدات الاقتصادية.

ب. دراسة سلوك والوحدات الاقتصادية في فترة زمنية مجزأة.

ج.دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حدة.

5- مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:

أ. ماذا ننتج ؟

ب. من ينتج ؟

ج. كيف ننتج ؟

د. كم ننتج ؟

6-تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد:

أ. اقتصادية.

ب. غير اقتصادية

7.إذا انتقل منحنى الطلب على السلعة(ب) إلى اليمين بسبب انخفاض ثمن السلعة(أ) فإن ذلك يدل أن:

أ. السلعتان بديلتان.

ب. السلعتان مكملتان.

ج. السلعة (ا) سلعة عادية، والسلعة (ب) سلعة دنيا.

د. السلعة (ب) سلعة عادية، والسعلة (أ) سلعة دنيا.

هـ. السلعتينّ(ا) ، (ب) سلع دنيا.

السؤال الثالث:

حدد ما إذا كانت الأمثلة التالية تعبر عن الاقتصاد الجزئي أم الاقتصاد الكلي.

أ. يميل المستهلكون إلى شراء الأسماك أكثر من اللحوم في شهر رمضان.

ب. ارتفعت معدلات البطالة خلال العام الحالي بنسبة 3%.

ج. بسبب انخفاض الطلب أغلقت مؤسسة النجاح فرعها في جدة.

د. أدى انخفاض معدلات الادخار للأفراد إلى زيادة نسبة التضخم.

هـ. قررت الدولة طبع عملات جديدة من فئة 500 دينار.

و. قررت إدارة مصانع سيفيتال استبدال الآلات القديمة على حساب الأرباح.

ز. بلغ معدل نمو الناتج الوطني الجزائري خلال سنة 2003 ما يقارب 4%.

الإجابة النموذجية:

إجابة السؤال الأول:

1-إن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك ولكن لا تواجهه إذا تصرف كمنتج (خطأ).

← المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك أو منتج.

2-إشباع حاجة ما قد يؤدي إلى ظهور حاجة أخرى (صحيح).

3-قد تطرح مشكلة الندرة النسبية على المستوى الفردي و الاجتماعي و الدولي. (صحيح).

4-المشكلة الاقتصادية تواجه المجتمعات النامية فقط(خطأ).

← المشكلة الاقتصادية تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة كذلك.

5-تقوم المشكلة الاقتصادية على فكرتي ندرة الموارد المتاحة في مقابلة الاحتياجات الإنسانية المتعددة واللانهائية ، بالإضافة إلى مشكلة الاختيار أو المفاضلة بين هذه الاحتياجات (صحيحة).

6- الموارد الاقتصادية كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان (صحيحة).

إجابة السؤال الثاني:

اختيار الإجابة الصحيحة:

1-**يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع أثناء قيامهم ب:**

د .كل ما سبق.

2- **تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة:**

ب .موارد محدودة وحاجات متعددة.

3-**مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية توجد في:**

هـ .كل ما سبق.

4- **التحليل الاقتصادي الجزئي هو:**

ج. دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حدة.

5- مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:

ب. من ينتج ؟

6- تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد:

ب.غير اقتصادية.

7-انتقل منحنى الطلب على السلعة(ب) إلى اليمين بسبب انخفاض ثمن السلعة(أ) فإن ذلك يدل أن:

ب.السلعتان مكملتان.

إجابة السؤال الثالث:

أ. يميل المستهلكون إلى شراء الأسماك أكثر من اللحوم في شهر رمضان. (جزئي)

ب. ارتفعت معدلات البطالة خلال العام الحالي بنسبة 3%. (كلي)

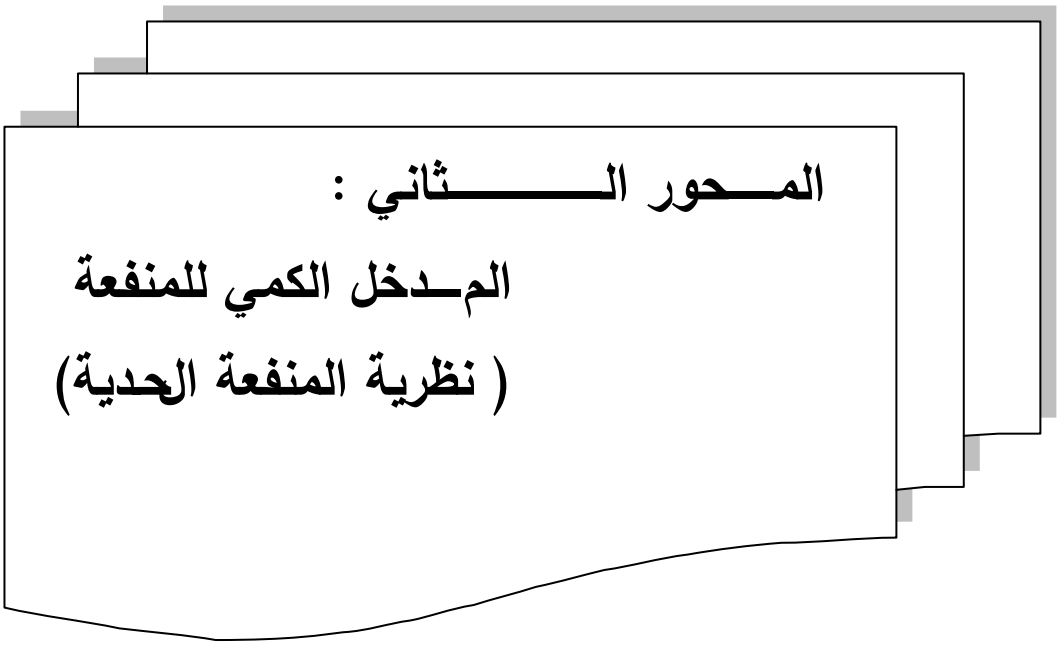
ج. بسبب انخفاض الطلب أغلقت مؤسسة النجاح فرعها في جدة. (جزئي)

د. أدى انخفاض معدلات الادخار للأفراد إلى زيادة نسبة التضخم. (كلي)

هـ. قررت الدولة طبع عملات جديدة من فئة 500 دينار. (كلي)

و. قررت إدارة مصانع سيفيتال استبدال الآلات القديمة على حساب الأرباح. (جزئي)

بلغ معدل نمو الناتج الوطني الجزائري خلال سنة 2003 ما يقارب 4%. (كلي)


المـــحور الـــــــــثاني :
المـدخل الكمي للمنفعة
(نظرية المنفعة الحدية)

مقدمة المحور:

. تهتم نظرية سلوك المستهلك بتفسير ووضع معايير لسلوك كل مستهلك عند إقدامه على توزيع الدخل الذي يخصصه للإنفاق على مجموعة من السلع والخدمات التي يستهلكها خلال فترة زمنية معينة، وتحاول نظرية المنفعة بيان وتحليل سلوك المستهلك والكيفية التي يصل بها إلى وضع توازن معين، والمنفعة بالمفهوم الاقتصادي تختلف عنها في المفهوم العام، فقد تكون سلعة ما ضارة بالمفهوم العام كالسجائر أو الخمر أو المخدرات مثلا، إلا أنها تعتبر سلعة ذات نفع اقتصادي طالما أنها تلبي رغبة إنسانية ومحل طلب في السوق. فأساس المنفعة هو الإشباع أو الرضا الذي يشعر به المستهلك نتيجة استهلاكه سلعة ما، فهل يمكن قياس المنفعة أم لا؟

هناك بعض العلماء قاسوا المنفعة على أساس مقدار أو أرقام معينة، والبعض الآخر قاسها على أساس الترتيب (ترتيب على حسب التفضيل)، وهنا المستهلك يرتب السلع حسب تفضيله لها. ونتيجة لهذا كله ظهر نوعين من التحليل لسلوك المستهلك، تحليل كلاسيكي يقوم على مبدأ القياس الكمي للمنفعة (L'approche cardinale) وتحليل حديث يقوم على مبدأ القياس الترتيبي للمنفعة (L'approche ordinale).

وللإلمام بالمتغيرات التي يستوجبها التمكن من الفهم الدقيق للنظرية التقليدية لسلوك المستهلك، سوف يتم تضمين هذا المحور النقاط الأساسية التالية:

- ✓ افتراضات نظرية المنفعة الحدية؛
- ✓ العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية؛
- ✓ قانون تناقص المنفعة الحدية؛
- ✓ توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة العددية؛
- ✓ توازن المستهلك باستخدام طريقة التعويض؛
- ✓ توازن المستهلك باستخدام طريقة مضاعف لاغرانج؛
- ✓ نقد نظرية المنفعة العددية.

تقوم نظريةِ المنفعة الحدية على فكرة إمكانية قياس المنفعة قياسا كميا، بوحدات قياس يطلق عليها وحدات المنفعة، ومن أهم رواد هذه النظرية : وليام ساتنلي جوفنر(JEVONS)، العالم الفرنسي ليون فالراس، الاقتصادي السويسري كارل منجر، العالم الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال.

1 -افتراضات نظرية المنفعة الحدية

استندت نظرية المنفعة الحدية الى مجموعة من الافتراضات لعل من أهمها ما يلي:[1]

-الرشد الاقتصادي المستهلك: ويعني هذا الافتراض أ ن المستهلك يتصرف بطريقة منطقية عقلانية ورشيدة، و يحاول الوصول إلى اكبر قدر من المنفعة الكلية في حدود دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي.

- تناقص المنفعة الحدية: بمعنى أن منفعة الوحدة الإضافية تكون دائما أقل من منفعة الوحدة السابقة عليها، حيث ترجع أهمية هذا الإفتراض إلى أنه يعد شرط ضروريا لوصول المستهلك إلى الوضع الأمثل الذي يحقق عنده أقصى إشباع ممكن.

كما يعني هذا الافتراض أن المنفعة الحدية مآلها في النهاية إلى التناقص مع استمرار زيادة استهلاك وحدات السلعة، وهنا قد نواجه احتمالين[2]:

-الاحتمال الأول: قد تتزايد المنفعة الحدية في البداية مع تزايد الوحدات المستهلكة حتى حد معين، ثم تبدأ بعد ذلك في التناقص حتى تصل إلى الصفر، ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة.

-الاحتمال الثاني: إن المنفعة الحدية تتناقص منذ البداية مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة حتى تصل إلى الصفر، ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة.

-قابلية المنفعة للقياس الكمي: هو الأساس الذي قامت عليه نظرية المنفعة الحدية، ويعني هذا الافتراض أن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها نتيجة استهلاكه لوحدات متعددة من السلعة بطريقة عددية بوحدات المنفعة (Utile)[3] .

- ثبات المنفعة الحدية للنقود إذا ما استخدمت وحدات النقود كمقياس للمنفعة، لذلك لا تتأثر المنفعة الحدية للنقود بتغيرات دخل المستهلك.

- المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك هي عبارة عن حاصل جمع المنافع التي يحصل عليها المستهلك من السلع المختلفة ، وعليه المنفعة الكلية التي يكتسبها المستهلك من استهلاكه لكميات مختلفة

[1] -Hal R. Varia ،Introduction à la microéconomie، 8e édition ،Bernard Thiry، Norton & Company, Inc,p 109.

[2] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص ص 120-121

[3] محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 198.

من السلعة لابد وأن تعتمد على كميات هده السلع، أي أنها دالة في هذه الكميات، وهذا ما يؤكد أن السلع هي التي تخلق المنفعة[1].

-أن أذواق المستهلك وتفضيلاته ثابتة.

-أن دخل المستهلك محدد وثابت، وانه سينفق جميع دخله.

-المستهلك لا يؤثر في الأسعار والكميات، والذي يحدد ذلك قوانين العرض والطلب.

ولفهم هذه النظرية يستلزم التمييز بين مفهومين للمنفعة هما :المنفعة الكلية والمنفعة الحدية.

2-العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

-**المنفعة الكلية**:L'utilité totale

تعرف المنفعة الكلية بأنها مجموع الإشباع المتحقق للمستهلك من جراء استهلاك كميات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية محددة، ويمكن صياغتها وفق العلاقة التالية:

$$UT=f(x_1 ;x_2 ;x_3\ldots\ldots\ldots x_n)$$

-**المنفعة الحدية** :'Utilité marginale

تعرف على أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية الناتج عن زيادة الوحدات المستهلكة من سلعة معينة بوحدة واحدة خلال مدة زمنية محددة،

-أو هي مقدار المنفعة المتحصل عليها من آخر وحدة سلعية مستهلكة،

-أو هي منفعة الوحدة الإضافية من السلعة المستهلكة.

نرمز للمنفعة الحدية للسلعة x بالرمز UM_X ويمكن قياسها بالعلاقة التالية:

$$\text{المنفعة الحدية للسلعة X} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في السلعة X}} \iff UM_X = \frac{\Delta UT}{\Delta x}$$

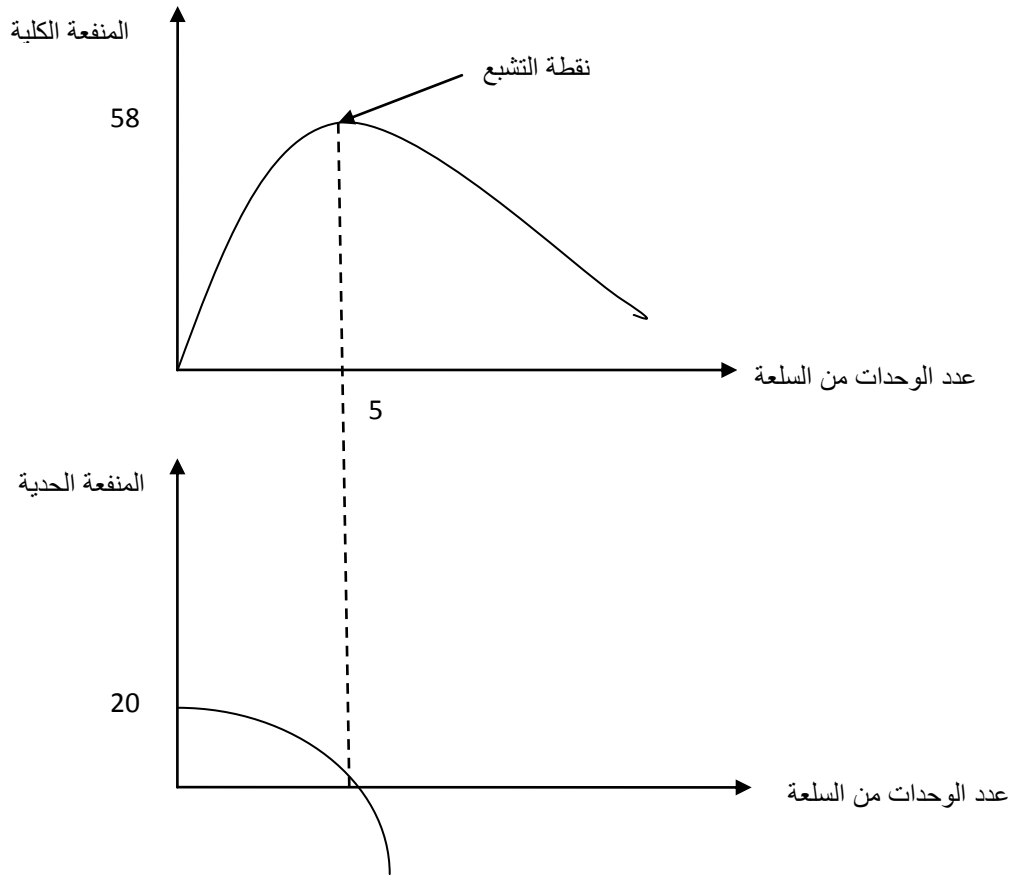
مثال : ليكن لدينا الجدول التالي الذي يعبر عن المنفعة الكلية الناتجة عن استهلاك كميات متتالية من السلعة X خلال فترة زمنية معينة كما يلي :

الكمية المستهلكة من السلعة(X)	0	1	2	3	4	5	6
المنفعة الكلية(UT)	0	20	35	48	58	58	54
المنفعة الحدية(UM_X)	-	20	15	13	10	0	-4

المطلوب : مثل بيانيا المنفعة الكلية والمنفعة الحدية واشرح العلاقة بينهما؟

الحل: التمثيل البياني:

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 200.



الشكل رقم (1) العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

من الملاحظ أن المنفعة الكلية تساوي صفر عندما لا يتم استهلاك أي وحدة من السلعة، وتبدأ المنفعة الكلية بالارتفاع مع استهلاك الوحدات الأولى (الوحدة رقم (1) إلى الوحدة رقم (4)، ومن ثم تصل المنفعة الكلية إلى أعلى مستوى لها (عند الوحدة رقم 5) ، وتبدأ المنفعة الكلية بالانخفاض بعد ذلك، أما منحنى المنفعة الحدية متناقص بزيادة الوحدات المستهلكة.

أما عن العلاقة بين منحنى المنفعة الكلية ومنحنى المنفعة الحدية فهي كالتالي:

-عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة تكون المنفعة الحدية متناقصة وموجبة (اكبر من الصفر) ؛

-عند بلوغ المنفعة الكلية أقصى قيمة لها تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر(معدومة)؛

-عندما تكون المنفعة الكلية متناقصة تكون المنفعة الحدية سالبة.

3-قانون تناقص المنفعة الحدية:

إن تناول الشخص وحدات من سلعة أو خدمة يعمل على زيادة المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص، بحيث تكون المنفعة المترتبة من تناول وحدة استهلاكية أقل من المنفعة المترتبة على تناول الوحدة الاستهلاكية اللاحقة.

وقد لخص (GOSSEN) ذلك في قانون عرف باسمه، وعرف أيضاً بقانون تناقص المنفعة الحدية والذي ينص على الآتي[1]:

"تقل المنفعة لأي سلعة أو خدمة كلما زاد استهلاك الفرد منها خلال فترة معينة من الزمن ."بمعنى أن المنفعة تتناقص مع كل زيادة في استهلاك السلع والخدمات.

وقد يحدث أحيانا أن تسبق تناقص المنفعة الحدية مرحلة تتزايد من خلالها المنفعة الحدية مع زيادة الاستهلاك، ويرجع سبب هذه الحالة إلى رغبة وشغف المستهلك في الحصول على المزيد من السلعة، لذا نرى أن أهم الشروط الواجب توفرها لانطباق قانون تناقص المنفعة الحدية أن يكون المستهلك قد بلغ في استهلاكه من السلعة الحد المناسب بحيث يبدأ بعدها سريان قانون تناقص المنفعة الحدية.

مثال:

نفترض أن مستهلك ما في حالة عطش شديد يقدم له الكوب الأول فيزداد ظمأه، فيتناول الكوب الثاني وعند هذا الأخير نلاحظ أن درجة الشعور بالعطش خفت، ولكن مع هذا تبقى هناك رغبة في تناول الكوب الثالث، وعند تناول الكوب الرابع يرتوي هذا المستهلك، أما إذا أضفنا الكوب الخامس تصبح الرغبة سلبية.

4-توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة الحدية:

يهدف أي مستهلك رشيد للوصول إلى أقصى إشباع ممكن، بالدخل الذي يملكه وفي ضوء الأسعار المحددة في السوق، وعند تحقيقه ذلك نقول أن هذا المستهلك في حالة توازن، ويمكن أن نميز بين وضع توازن المستهلك في حالة وجود سلعة واحدة، وبين وضع التوازن في حالة وجود أكثر من سلعة.

4-1-توازن المستهلك في حالة إنفاقه على سلعة واحدة:

تفترض نظرية المنفعة أن المستهلك عند قيامه بدفع ثمن عن سلعة ما فهو يضحي بمنفعة النقود، وبالتالي يتعين عليه المقارنة بين المنفعة المحصلة نتيجة استهلاكه لسلعة ما والمنفعة المضحى بها، ويكون المستهلك في وضع التوازن إذا كانت المنفعة المتحصل عليها من آخر وحدة سلعية مستهلكة تساوي إلى منفعة آخر وحدة نقدية مضحى بها، أي الثمن الذي يدفعه المستهلك مقابل كل وحدة من السلعة[2]، وبالتالي فالقانون العام لتوازن المستهلك وفق هذه الحالة ينص على الاتي:

المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة الحدية المضحى بها

أي : المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة الحدية لوحدة النقد X ثمن السلعة .

وعند ذلك الوضع التوازني يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن والذي يمكن تحديده كما يلي:

فائض المستهلك = المنفعة الكلية المكتسبة – المنفعة الكلية المضحى بها

مثال:

[1] علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 112.

[2] Dominique HENRIET ; Microéconomie, Ecole National de la Statistique et de l Administration Economique ;2004-2005, p 88.

نفترض أن مستهلك رشيد بإمكانه قياس المنفعة من سلعة ما يستهلكها، وأن هذه السلعة يشتريها ب30 دينار للوحدة الواحدة، مع العلم أن منفعة وحدة النقد تساوي 2 وحدة منفعة، والجدول التالي يوضح المنافع الحدية المكتسبة من استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة X.

والمطلوب تحديد عدد الوحدات الواجب إقتناؤها من السلعة X التي تحقق التوازن ؟

الحل:

الكمية المستهلكة من السلعة X	1	2	3	4	5
المنفعة الكلية المكتسبة	100	180	240	290	320
المنفعة الحدية المكتسبة	100	80	60	50	30
المنفعة الحدية المضحى بها	60	60	60	60	60
المنفعة الكلية المضحى بها	60	120	180	240	300
فائض المستهلك	40	60	60	50	20

قيم المنفعة الحدية المضحى بها يمكن الحصول عليها من خلال العلاقة التالية:

المنفعة الحدية المضحى بها (UMX) = سعر السلعة (p_x) X المنفعة التقديرية لكل وحدة نقدية(λ).

$$= (30)\ (2) = 60.$$

أما قيم المنفعة الكلية المضحى بها فهي عبارة عن حاصل ضرب المنفعة الحدية المضحى بها في عدد وحدات السلعة، أي:

المنفعة الكلية المضحى= المنفعة الحدية المضحى بها X عدد وحدات السلعة.

من الجدول أعلاه نجد أن قيم المنفعة الحدية المضحى بها ثابتة دائما وذلك لثبات كل من ثمن الوحدة من السلعة، ومنفعة وحدة النقد، كما نلاحظ من البيانات المتضمنة في الجدول أن المستهلك يكون في حالة توازن عند الوحدة الثالثة من السلعة X، حيث يتحقق شرط التوازن وهو أن المنفعة الحدية المكتسبة تساوي المنفعة الحدية المضحى بها، بينما مستوى الإشباع الذي يتم الحصول عليه يقدر ب 240 وحدة منفعة، وعند هذا الوضع التوازني يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن والمقدر ب 60 وحدة منفعة.

4-2-توازن المستهلك في حالة إنفاقه على أكثر من سلعة:

في الواقع أن المستهلك يقدم على استهلاك تشكيلة مختلفة من السلع والخدمات بالكيفية التي تعظم له المنفعة الكلية في ظل دخله النقدي المخصص لذلك، ولا يتم ذلك إلا إذا تعادلت المنفعة الحدية المكتسبة مع المنفعة المضحى بها بالنسبة لكل سلعة، والتي يتم التعبير عنها من خلال العلاقة الآتية:

$$X^* \longrightarrow \lambda.p_x = UM_X \Longleftrightarrow \lambda = \frac{UM\,X}{Px}$$
$$Y^* \longrightarrow \lambda.p_Y = UM_Y \Longleftrightarrow \lambda = \frac{UM\,Y}{PY}$$
$$\vdots \qquad \vdots \qquad \vdots$$
$$Z^* \longrightarrow \lambda.p_Z = UM_Z \Longleftrightarrow \lambda = \frac{UM\,Z}{PZ}$$
$$\Longleftrightarrow \frac{UMX}{Px} = \frac{UMY}{PY} = \cdots = \frac{UMZ}{PZ} = \lambda$$

إذا فالشرط الضروري والأول لتحقق توازن المستهلك يتمثل في تساوي نسبة المنافع الحدية إلى أسعارها بالنسبة لكل سلعة، حيث يتم التعبير عن هذا الشرط بالصيغة التالية:

$$\frac{UM\,X}{Px} = \frac{UM\,Y}{PY} = \cdots = \frac{UM\,Z}{PZ}$$

لكن هذا الشرط قد يعطينا أكثر من حل أو وضعية، والمعروف أن الوضع التوازني وحيد، لذا يجب توفر الشرط الثاني وهو أن المستهلك يجب أن ينفق كامل دخله. فبفرض أن المستهلك يستهلك سلعتين هما X و Y ، ونرمز لأسعار السلع ب PY،Px على الترتيب، ودخل المستهلك ب R، فإن الشرط الثاني لتوازن المستهلك هو :

$$R = XP_X + YP_Y$$

اذن يقال أن المستهلك في حالة توازن عندما تتساوى نسبة المنافع الحدية للسلع إلى أسعار شرائها مع المنفعة الحدية للنقود والتي تعني المنفعة المتحصل عليها عند إنفاق آخر وحدة نقدية على شراء السلع والخدمات المختلفة، وهو الشرط الضروري، أما الشرط المتمم فينص على أن يكون مجموع المبالغ المنفقة على السلع مساويا للدخل النقدي[1].

مثال:

بافتراض أن المستهلك يستهلك سلعتين هما X و Y، يشتريهما بالأسعار التالية: $P_X = 2$، $P_Y = 1$، والدخل المخصص للإنفاق هو 12 دينار$(R=12)$ ، إذا كانت المنافع الكلية المكتسبة من السلعتين موضحة في الجدول التالي، فما هي كميات السلع التي تحقق للمستهلك التوازن؟

[1] طويطي مصطفى، محاضرات في الإقتصاد الجزئي– دروس وتمارين محلولة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014 ، ص ص 76–77.

الوحدات المستهلكة من السلعتين	1	2	3	4	5	6	7
UT_X	20	36	50	62	72	80	86
UT_Y	24	35	45	54	62	69	75
UM_X	20	16	14	12	10	8	6
UM_Y	24	11	10	9	8	7	6
UM_X/P_X	**10**	**8**	**7**	**6**	5	4	3
UM_Y/P_Y	24	11	**10**	9	**8**	**7**	**6**

يتم استخراج المنفحة الحدية للنقود بقسمة المنفعة الحدية لوحدة السلعة على سعرها، كما هو موضح في الجدول أعلاه. وحتى يتم تحقيق توازن المستهلك يشترط تحقق ما يلي:

الشرط الضروري : يتحقق عند تعادل نسب المنافع الحدية للسلع إلى أسعارها(تعادل المانفع الحدية للنقود من وحدات السلعتين)، ومن الجدول نلاحظ أن هذا الشرط يتحقق في أربع حالات هي (X=1 ;Y=3)، (x=2, y=5)،(x=3,y=6) ،(x=4, y=7) ، والتوليفة التوازنية هي التوليفة التي ينفق فيها المستهلك دخله بالكامل لا أكثر ولا أقل، وذلك وفق المعادلة التالية: $2x+y=12$ وهو الشرط الثاني للتوازن .

– لنطبق الشرط الثاني على الحالات الأربع:

1–لما (Y=3,X=1)، وبالتعويض في معادلة الدخل نجد:5 = (3)1+(1) 2 ، وهذا أقل من المبلغ المخصص للإنفاق، إذن هي توليفة غير توازنية.

2– لما (x=2, y=5)، فإن الدخل المخصص لاقتناء هذه التوليفة هو 9=(5)1+(2)2 ، وهو أيضا أقل من المبلغ المخصص للإنفاق، ومنه التوليفة غير توازنية.

3– لما(x=3,y=6) ، الدخل المخصص لاقتناء هذه التوليفة هو 12=(6)1+(3)2، هنا يتحقق الشرط الثاني لتوازن المستهلك، ومنه التوليفة التوازنية هي (x=3,y=6)، حيث يحقق بها المستهلك أكبر إشباع في حدود الدخل والأسعار المتاحة، وتكون منفعة وحدة النقد عندها تساوي7 .

4–لما (x=4, y=7)، فإن الدخل المخصص لاقتناء هذه التوليفة هو: 15=(7)1+(4)2 وهو أكبر من الدخل المتاح، إذن هي توليفة غير توازنية.

5–توازن المستهلك باستخدام طريقة التعويض:

إن هدف المستهلك هو تعظيم دالة منفعته تحت قيد الدخل ، فإذا كان لدينا دالة المنفعة U= f (x, y) ودالة القيد هي معادلة خط الميزانية $R = XP_X + YP_Y$، فإنه يمكن الحصول على التوليفة التوازنية بإتباع الخطوات التالية[1]:

[1] صونيا عابد، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي متبوعة بتمارين تطبيقية، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2011 ، ص 30.

الخطوة الأولى : من دالة القيد نستخرج x بدلالة y أو العكس، ثم نعوضها في دالة المنفعة، فنتحصل على دالة منفعة بدلالة متغير واحد، وليكن x مثلا.

الخطوة الثانية :رياضيا تكون أي دالة في قيمتها الأعظمية إذا تحقق بها شرطان هما:

-الشرط الأول (اللازم): المشتقة الأولى لها بالنسبة للمتغير x يساوي الصفر .

-الشرط الثاني (الكافي): المشتقة الثانية لها بالنسبة لنفس المتغير أقل من الصفر.

إذن نقوم باشتقاق الدالة المتحصل عليها من الخطوة الأولى، ونستخرج التوليفة السلعية، ونتأكد من أنها توازنية بتحقق الشرط الثاني.

مثال:

لتكن لديك دالة المنفعة التالية: $U = XY$

إذا كان الدخل $R = 100$ ، وسعر السلعة X هو $P_X = 5$، وسعر السلعة Y هو $P_Y = 2$

المطلوب : حدد الكميات المستهلكة والتي تحقق للمستهلك اكبر إشباع ممكن باستخدام طريقة التعويض؟

الحل: يمكن صياغة دالة قيد الميزانية كالتالي: $100 = 5X + 2Y$

ومنه: $Y = 50 - 2.5X$

بتعويض قيمة Y في دالة المنفعة الكلية نجد: $UT = 50X - 2.5X^2$

$UT' = 0 \Longrightarrow 50 - 5X = 0 \Longrightarrow X = 10$

$UT'' < 0 \Longrightarrow -5 < 0$ (محققة)

إذن: $Y = 50 - 2.5(10) \Longrightarrow Y = 25$

ومنه: الكميات المستهلكة والتي تحقق للمستهلك اكبر إشباع ممكن هي: $X = 10$ ، $Y = 25$

6-توازن المستهلك باستخدام طريقة مضاعف لاغرانج(Le Multiplicateur de Lagrange):

إذا كان في دالة المنفعة أكبر من متغيرين فان إتباع طريقة التعويض تصبح طريقة معقدة، وفي هذه الحالات نستخدم طريقة أخرى معروفة بطريقة لاغرانج، ومبدأ هذه الطريقة هو تعظيم دالة المنفعة تحت قيد دخل المستهلك في حالة استهلاك سلعتين لدينا:

الهدف هو تعظيم دالة المنفعة: $\text{MAX } U = f(X, Y)$

القيد هو أن الإنفاق يساوي الدخل: $\text{S/C } R = XP_x + YP_y$

وباستعمال دالة لاغرانج لدينا: $L = F(X.Y) - \lambda(XPx + YPy - R)$

بحيث λ يسمى مضاعف لاغرانج.

و يتطلب حل دالة لاغرانج تحقق شرطين هما : الشرط اللازم والشرط الكافي.

الشرط اللازم : المشتقات الجزئية الأولى لدالة لاغرانج تساوي الصفر بمعنى:

$$\begin{cases} \frac{\delta L}{\delta x} = 0 \Leftrightarrow \quad Umx - \lambda Px = \quad 0 \dots \dots \dots (1) \\ \frac{\delta L}{\delta Y} = 0 \quad \Leftrightarrow Umy - \lambda Py = \quad 0 \dots \dots \dots (2) \\ \frac{\delta L}{\delta \lambda} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad R - XPx - YPy \quad = \quad 0 \dots \dots (3) \end{cases}$$

أصبح لدينا ثلاث معادلات بثلاث متغيرات وبالتالي إمكانية حل جملة المعادلات هذه، حيث نحصل على ما يلي:

$$\begin{cases} \lambda = \frac{Umx}{PX} \\ \lambda = \frac{UmY}{Py} \end{cases}$$

وبناءا على المساواة السابقة يصبح لدينا:

و هو شرط التوازن الذي رأيناه سابقا.

بحل جملة المعادلات (1) و(2) و (3) نحصل على قيم كل من x ;y ;λ، حيث تمثل التركيبة السلعية (X,Y) الكميات التوازنية التي تحقق للمستهلك أكبر إشباع ممكن، أما λ فهي تعرف على أنها مقدار المنفعة التي يضحي بها المستهلك عند إنفاقه لوحدة نقدية واحدة.

الشرط الكافي : ويتمثل في استخراج المحدد الهيسي وحسابه بحيث يكون اكبر من الصفر.

مثال:

يخصص مستهلك ما قيمته 100 وحدة نقدية لشراء السلعتين X و y، حيث أن سعرهما 5 و 4 على التوالي، والمطلوب:

1. أكتب معادلة خط الميزانية لهذا المستهلك، ثم مثله بيانيا؟

2. أحسب ميل معادلة خط الميزانية؟

3. إذا قام المستهلك بشراء 8 وحدات من السلعة x ، كم عدد الوحدات المشتراة من السلعة y ؟

الحل:

-معادلة خط الميزانية:

$$R = x.P_x + y.P_y \quad \Longrightarrow \quad 100 = 5x + 4y$$

ومنه الإحداثيات المساعدة لتمثيل خط الميزانية:

$$Y=0 \rightarrow x = \frac{R}{PX} = \frac{100}{5} \Longrightarrow X = 20$$
$$X=0 \rightarrow Y = \frac{R}{PY} = \frac{100}{4} \Longrightarrow Y=25$$

-حساب ميل خط الميزانية : $a = \frac{-px}{py} \Leftrightarrow a = \frac{-5}{4} \Longrightarrow a = 1.25$

-تحديد الكمية المستهلكة من السلعة y عند إستهلاك 8 وحدات من السلعة x :

بتعويض الكمية المستهلكة من السلعة x في معادلة خط الميزانية نحصل على:

$$100 = 5x + 4y \Longrightarrow 100 = 5(8) + 4y \Longrightarrow y = \frac{60}{4} = 15$$

ومنه فعند إستهلاك المستهلك 8 وحدات من السلعة x فإنه سيستهلك 15 وحدة من السلعةY وذلك عند إنفاق كامل دخله.

7-نقد نظرية المنفعة العددية:

لقد وجهت لنظرية المنفعة الحدية بعض الانتقادات نلخصها في النقاط التالية:

1- أن عدم قابلية بعض السلع للتجزئة والتقسيم تجعل عملية مقارنة المنفعة الحدية للوحدات المستهلكة مع تلك السلعة غير ممكنة، فبعض السلع يتم شراؤها وحدة واحدة وتأتي منفعتها في كونها كذلك والأمثلة كثيرة كالسلع المعمرة كالسيارة والمنزل لا يمكن تجزئتها وبالتالي لا يمكن تقدير المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على اقتناء هذه السلعة، مما يعني أن نظرية المنفعة الحدية مؤسسة فقط على وحدات صغيرة متتالية ولا تنطبق على السلع المعمرة[1].

2-فرضية ثبات المنفعة الحدية للنقود غير منطقية، لأن منفعة النقود تتأثر بمستويات الدخل، فمنفعة الدينار عند الفقير تختلف عن منفعة الدينار عند الغني.

3-فرضية تناقص المنفعة الحدية لا يمكن تعميمها على جميع السلع والخدمات، نظرا لتزايد رغبة المستهلك في بعض الأحيان على بعض السلع خاصة بالنسبة للوحدات الأولى.

4- تفترض نظرية المنفعة العددية أنه يمكن قياس المنفعة بوحدات سميناها وحدة منفعة، لكن الشعور بالإشباع أو الألم أو غيرها لها طابع الإحساس ولا يمكن قياسها كميا بمقياس متفق عليه، فالمنفعة هي تقييم شخصي يختلف من شخص لأخر، وبالتالي فإن التحليل السابق المبني على افتراض قياس المنفعة أصبح عرضة للانتقاد مما أدى إلى ظهور نظريات بديلة لتصحيح هذا الخلل منها[2].

[1] محمد على الليثي، مرجع سابق، ص 125.

[2] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 130.

خلاصة المحور:

إن لكل سلعة درجة معينة من المنفعة الناتجة من استهلاك هذه السلعة، وأن هذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب سلعة معينة دون الأخرى، وذلك في حدود دخل المستهلك وإمكانياته المتاحة . وتساهم نظرية المنفعة في بيان وتحليل سلوك المستهلك، ولكذلك إيجاد الآلية التي يتم من خلالها التوصل إلى حالة التوازن. ذلك أن المستهلك العقلاني يهدف إلى إنفاق دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة من أجل تحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة.

كما إن توازن المستهلك حسب النظرية التقليدية يتحقق عندما تتساوى المنافع الحدية للوحدات المستهلكة من السلع المختلفة منسوبة إلى أسعارها في حالة تعدد السلع المستهلكة، وهذا ما تناولناه في هذا المحور.

وعلى أساس الافتراضات التي قامت عليها النظرية والتي عرفت انتقادات عديدة، ظهر مدخل جديد لتحليل سلوك المستهلك يقوم على فكرة المنفعة الترتيبية وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور الموالي.

أسئلة وتمارين المحور الثاني:

يتضمن هذا الجزء أسئلة وتمارين تتعلق بنظرية المنفعة القياسية والتي نهدف من خلالها إلى التعرف على كيفية تطبيق العلاقات والمفاهيم المتعلق بالمحور المدروس.

السؤال الأول:

أجب على ما يلي:

1-ما هو العامل الأساسي في ظهور نظرية المنفعة الحدية؟

2- لدراسة سلوك المستهلك هناك طريقتين أساسيتين ما هما؟

3-ما هو مدلول قيمة ميل مضاعف لاغرانج (λ=4)؟

4-ما الفرق بين مفهومي المنفعة والفائدة؟

4السؤال الثاني:

فسر في جدول وضعية المنفعتين الحدية والكلية بالنسبة لتعابيرك الاستهلاكية التالية:

-أتمنى لو لم أكن قد أكلت قطعة الحلوى الأخيرة؛

-لقد شربت كأسين من عصير البرتقال وبالرغم من ذلك فإني مستعد أن أشرب كأس ثالث لكن لست مستعد لدفع أي مقابل لذلك؛

-لن أكل تفاحة أخرى حتى لو كانت مجانية.

السؤال الثالث:

اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات التالية:

1-في تحليل المنفعة العددية يصل المستهلك إلى نقطة التشبع عندما:

أ -تتزايد المنفعة الحدية بمعدل متناقص.

ب تتزايد المنفعة الكلية بمعدل متزايد.

ت تكون المنفعة الحدية صفر.

2- إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما أقل من الصفر(سالبة) فإن:

أ. المنفعة الكلية تتزايد.

ب. المنفعة الكلية تتناقص.

ج. المنفعة الكلية ثابتة.

د. المنفعة الكلية مساوية للصفر.

3- **عندما تزيد المنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية تكون:**

أ. سالبة ومتزايدة.

ب. سالبة ومتناقصة.

ج. موجبة.

د. صفر.

4 .إذا كان سعر السلعتين x و y متساويا فلكي يكون المستهلك في حالة توازن يجب عليه:

أ .أن يقسم ميزانيته بالتساوي بين السلعتين.

ب .أن يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الكلية.

ج .أن يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الحدية.

د .أن يتصرف باعتبار أن المنافع التي يحصل عليها متساوية.

5-إذا رغب المستهلك في إنقاص المنفعة الحدية من سلعة ما حتى يصل إلى شرط التوازن فإنه:

أ . يزيد من استهلاكه من السلعة.

ب . ينقص من استهلاكه من السلعة.

ج .يدفع ثمن أعلى للسلعة.

6- .إذا كانت المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة x ضعف المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة منy كان المستهلك في حالة توازن بين السلعتين إذا :

أ .كان ثمن X نصف ثمنY ؛

ب .كان ثمن X ضعف ثمنY.

ج .كان ثمنX يساوي ثمنY ؛

د .لا شي مما سبق.

التمرين الأول:

ليكن لدينا الجدول التالي الذي يبين طلب المستهلك على السلعة x، والمنافع الكلية المتحصل عليها جراء هذا الاستهلاك .

Q_X	1	2	3	4	5	6	7	8	9
UT_X	7	13	18	22	25	27	28	28	27

المطلوب:

- شكل جدول المنفعة الحدية؟
- اوجد توازن المستهلك علما أن سعر السلعة X هو 6، ومنفعة وحدة النقد هي 0.5.

التمرين الثاني:

نفترض أن مستهلك ينفق دخله اليومي على السلعتين X وY، والذي يقدر بـ110 دينار، اذا كانت المنافع الكلية المستمدة من جراء عملية الإستهلاك موضحة في الجدول التالي:

$Q_X.Q_Y$	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
UT_X	0	44	84	120	152	180	204	224	240	252	260
UT_Y	0	35	67	92	114	134	150	162	172	180	184

وإذا كانت أثمان السلعتين على التوالي:PX= 10، PY=5 وكانت المنفعة الحدية للنقود هي 2.

- ماهو توازن المستهلك؟

التمرين الثالث:

إذا كانت دالة المنفعة على الشكل التالي:$U = 8X + 4XY$

والمحددة بقيد الميزانية التالي:$12 = X + Y$

- استخدم طريقة مضاعف لاغرانج لتحديد عدد الوحدات المستهلكة من السلعتين التي تعظم المنفعة؟

الحلول النموذجية:

إجابة السؤال الأول:

1-إبراز العامل الأساسي في ظهور نظرية المنفعة الحدية:

العامل الأساسي في ظهور نظرية المنفعة الحدية هو نظرية القيمة، حيث تم تفسير الجيد لنظرية القيمة على خلاف جميع النظريات الاقتصادية من خلال منفعة السلعة وهذا لحل معضلة التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، إذ تتمتع بعض السلع بقيمة إستعمالية كبيرة كالماء في حين لها قيمة تبادلية ضئيلة والعكس صحيح كسلعة الماس مثلا، حيث ركزوا تحاليلهم على منفعة استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة (المنفعة الحدية) بدلا من المنفعة الكلية[1].

2-لدراسة سلوك المستهلك هناك طريقتين أساسيتين هما:

-فكرة المنفعة القياسية(المنفعة الحدية) ويقصد بها أن المنفعة قابلة للقياس الكمي بوحدات من المنفعة، وتعرف هذه الطريقة بالمنفعة القياسية.

-فكرة المنفعة الترتيبية (القياس التفضيلي للمنافع) :وهذه الطريقة تستخدم فكرة المنحنيات السواء ، ويقصد بها ترتيب تفضيلات المستهلك حيث أن المنفعة غير قابلة للقياس، وفكرة منحنيات السواء تستخدم كوسيلة لاستخدام المنفعة الترتيبية، ترتيب تفضيلات المستهلك، الأول فالثاني فالثالث وهكذا.

3-مدلول قيمة ميل مضاعف لاغرانج (λ=4):

تمثل قيمة λ المنفعة الحدية للدخل (للنقود) ، حيث إذا كانت قيمتها تساوي أربع وحدات فهذا يعني أنه كلما يرتفع الدخل بوحدة نقدية واحدة فإن المنفعة الكلية سوف ترتفع بأربع وحدات منفعة ، والعكس في حالة انخفاض الدخل.

[1] مياح نذير، مياح عادل، مسابقات محلولة في الاقتصاد الجزئي للقبول في الدراسات العليا، ص 150.

4- الفرق بين مفهومي المنفعة والفائدة:

هناك اختلافاً بين مفهوم المنفعة ومفهوم الفائدة، حيث أن استهلاك السلعة لا يعني بالضرورة الانتفاع منها .فعلى سبيل المثال، فإن الشخص الذي يقوم بتدخين السجائر يحصل على منفعة وإشباع معين عند قيامة بالتدخين، بينما يتعرض في نفس الوقت إلى أضرار صحية متعددة، حيث لا يتحقق أي انتفاع صحي من التدخين.

إجابة السؤال الثاني:

تفسير وضعية المنفعتين الحدية والكلية بالنسبة للتعابير الاستهلاكية:

العبارات	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
أتمنى لو لم أكن قد أكلت قطعة الحلوى الأخيرة.	انخفاض المنفعة بقيم موجبة (مرحلة ما بعد الإشباع)	انخفاض المنفعة بقيم سالبة
لقد شربت كأسين من عصير البرتقال وبالرغم من ذلك فإني مستعد أن أشرب كأس ثالث لكن لست مستعد لدفع أي مقابل لذلك	ارتفاع المنفعة (لم يصل إلى الإشباع بعد).	انخفاض المنفعة بقيم موجبة
لن أكل تفاحة أخرى حتى لو كانت مجانية.	ثبات المنفعة(تحقيق حد الإشباع).	انعدام المنفعة

إجابة السؤال الثالث:

1-في تحليل المنفعة العددية يصل المستهلك إلى نقطة التشبع عندما:

ج. تكون المنفعة الحدية صفر.

2- إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما أقل من الصفر(سالبة) فإن:

ب. المنفعة الكلية تتناقص.

3- **عندما تزيد المنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية تكون:**

ج.موجبة.

4 .**إذا كان سعر السلعتين x وy متساويا فلكي يكون المستهلك في حالة توازن يجب عليه:**

ج .أن يشتري كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعهما الحدية.

5-**إذا رغب المستهلك في إنقاص المنفعة الحدية من سلعة ما حتى يصل إلى شرط التوازن فإنه:**

أ . يزيد من استهلاكه من السلعة.

6- .**إذا كانت المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة x ضعف المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة المستهلكة منy كان المستهلك في حالة توازن بين السلعتين إذا :**

أ .كان ثمن X ضعف ثمنY ؛

حل التمرين الأول:

حساب المنفعة الحدية:

Q_X	1	2	3	4	5	6	7	8	9
UT_X	7	13	18	22	25	27	28	28	27
UM_X (المنفعة المكتسبة)	7	6	5	4	**3**	2	1	0	−1
المنفعة الحدية المضحى بها	3	3	3	3	**3**	3	3	3	3
المنفعة الكلية المضحى بها	3	6	9	12	15	18	21	24	27

نلاحظ من البيانات المتضمنة في الجدول أن المستهلك يكون في حالة توازن عند الوحدة الخامسة من السلعة X، حيث يتحقق شرط التوازن وهو أن المنفعة الحدية المكتسبة تساوي المنفعة الحدية المضحى بها.

حل التمرين الثاني:

$Q_X.Q_Y$	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
UT_X	0	44	84	120	152	180	204	224	240	252	260
UT_Y	0	35	67	92	114	134	150	162	172	180	184
UM_X	0	44	40	36	32	28	24	20	16	12	8
UM_Y	0	35	32	25	22	20	16	12	10	8	4
UM_X/P_X	0	4.4	4	3.6	3.2	2.8	2.4	2	1.6	1.2	0.8
UM_Y/PY	0	7	6.4	5	4.4	4	3.2	2.4	2	1.6	0.8

يتحقق توازن المستهلك في حالة الإنفاق على سلعتين بتوفر الشرط التالي:

بما أن المنفعة الحدية لوحدة النقد تساوي 2، فإن توازن المستهلك يتحقق عند اختيار التوليفة من السلعتين (X=7 ,Y=8)، وهذا ما يظهر من الجدول.

وتكون المنفعة الكلية المحصل عليها تساوي: 224+172= 396.

حل التمرين الثالث:

استخدام طريقة مضاعف لاغرانج لتحديد عدد الوحدات المستهلكة من السلعتين التي تعظم المنفعة:

باستخدام مضاعف لاغرانج نجد: $L= 8X + 4XY + \lambda(12 - X - Y)$

$$\begin{cases} \frac{\delta L}{\delta x} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad 8 + 4Y - \lambda = 0 \ldots\ldots(1) \\ \frac{\delta L}{\delta Y} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad 4X - \lambda = 0 \quad \ldots\ldots \quad (2) \end{cases}$$

من (1) و(2) نجد:

$$\begin{cases} \lambda = 8 + 4Y \\ \lambda = 4X \end{cases}$$

بمساواة صيغتي λ السابقتين نجد: $X = 2 + Y$

بتعويض صيغة X السابقة في قيد الميزانية نحصل على:

$12 =$

ومنه: X=7. $X = 12 - 5$

عدد الوحدات المستهلكة من السلعتين التي تعظم المنفعة هو: X=7 و$Y = 5$ ، وتكون المنفعة الكلية تساوي:

$$U=8(7)+4(7)(5) \Rightarrow U= 196.$$

مقدمة المحور

إن أهم انتقاد وجه لنظرية المنفعة المقاسة تمثل في طبيعة وحدة قياس المنفعة، فالمنفعة هي عبارة عن إحساس يختلف من فرد لآخر ولهذا فمن الصعب قياس المنفعة؛ هذا ما دفع بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم الاقتصادي الإنجليزي هكس والن، وإدج وورث Edge Worth الذي ابتدع منحنيات السواء قبل أن يطورها الاقتصادي الإيطالي باريتو Pareto إلى التفكير في إيجاد وسيلة أخرى لتحليل سلوك المستهلك عوضا عن الأسلوب الكمي، واستبدال القياس العددي للمنفعة بالقياس الترتيبي لها، وقد تم تطوير ذلك الأسلوب بأسلوب يعتمد على المنفعة القابلة للمقارنة، الذي يعتمد على مقارنة الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من مجموعة (توليفة) معنية من السلع والخدمات، وبين الإشباع الذي يحصل عليه من مجموعة أخرى.

وللإلمام بالمفاهيم التي يستوجبها التمكن من الفهم الدقيق للنظرية الحديثة لسلوك المستهلك، سوف يتم تضمين هذا المحور النقاط الأساسية التالية:

- ✓ فرضيات المنفعة الترتيبية؛
- ✓ منحنيات السواء وخصائصها؛
- ✓ المعدل الحدي للإحلال؛
- ✓ خط الميزانية؛
- ✓ توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة الترتيبية؛
- ✓ أثر الثمن، والإحلال والدخل؛
- ✓ أثر تغير الدخل والأسعار على توازن المستهلك؛
- ✓ انتقادات وعيوب تحليل منحنيات السواء.

تقوم نظرية منحنيات السواء على أساس تحليل منحنيات السواء التي تم استخدامها لتلافي الانتقادات التي توجه إلى تحليل المنفعة الحدية في تفسير سلوك المستهلك.

1-فرضيات المنفعة الترتيبية:

ركز رواد المنهج الترتيبي للمنفعة على الفرضيات التالية[1]:

-وجود العقلانية أو الرشادة لدى المستهلك ويتجلى هذا المبدأ في كون المستهلك يرتب السلع والخدمات ويفضلها حسب الإشباع؛

-المنفعة هي دالة للكميات المختلفة من السلع، أي:$U = f(X, Y)$؛

-ثبات الاختيار :حيث يكون المستهلك ثابت في قراراته المتعلقة باختياراته وترتيباته لمختلف التركيبات السلعية حسب درجة الاشباع؛

-السلع ترتيب حسب أهميتها النسبية، وترتيب المجموعات السلعية يجب أن يكون منسجما في الاختيار،

-تناقص المعدل الحدي للإحلال وسنرمز له بالرمز **TMS.**

2-منحنيات السواء وخصائصها

2-1-مفهوم منحنى السواء:

منحنى السواء هو عبارة عن مجموعة من النقاط التي تمثل توليفة معينة من السلعتين X وY ، بحيث ان كل نقطة تحقق نفس مستوى الإشباع، وبالتالي يحصل المستهلك على نفس الإشباع في اي نقطة من نقاط منحنى السواء الواحد[2].

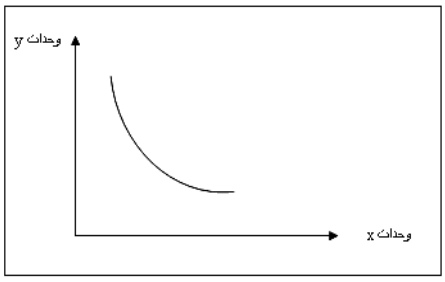
كذلك منحنى السواء هو المحل الهندسي لمجموعة مختلفة من التوليفات السلعية التي تمكن المستهلك من الحصول على نفس الإشباع.

2-2-خارطة السواء:

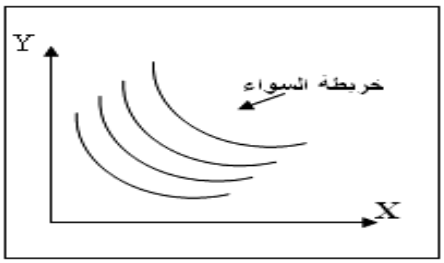
إذا تغير الإشباع بالزيادة أو النقصان لدى مستهلك ما فإنه لا يعتمد على منحنى سواء واحد وإنما على مجموعة من المنحنيات ونسميها عادة خريطة السواء، هذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة من منحنيات السواء التي تمثل المستويات المختلفة لإشباع المستهلك، حيث يمثل كل منحنى مستوى معين من الإشباع ، وكلما اتجهنا إلى أعلى جهة اليمين يزداد الإشباع.

[1] Murat YILDIZOGLU ،Introduction à la microéconomie ،Université Paul Cézanne ،Edition libre ،version 1.2،Marseille, 2009, p 100.
http ://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/index.html

[2] زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، الاقتصاد الجزئي أسلوب رياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ، ص 99.



الشكل رقم (1) منحنى السواء



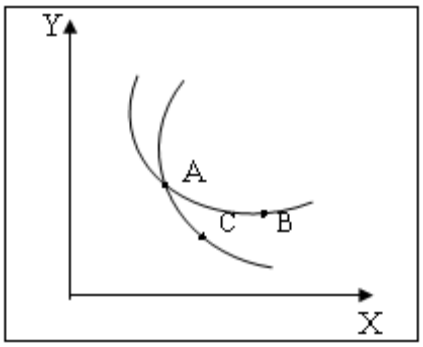
الشكل رقم (2) خريطة السواء

2-3-خصائص منحنيات السواء:

تتميز منحنيات السواء بمجموعة من الخصائص الأساسية التالية التي يجب الإعتماد عليها عند دراسة سلوك المستهلك وفق نظرية المنفعة الترتيبية أهمها:

-أ-**منحنيات السواء لا تتقاطع فيما بينها :** لإثبات ذلك نفترض التقاطع بين منحنيي سواء كما في الشكل أسفله.

يلاحظ من الشكل البياني أن التوليفتين A و B تقعان على نفس منحنى السواء S_1، وهذا يعني أنهما تحققان نفس مستوى الإشباع، من جهة أخرى نلاحظ أن التوليفتينB و C تقعان على نفس منحنى السواء S_2، أي أنهما تحققان نفس مستوى الإشباع، وبالتعدي نجد أن التوليفتين A و C تحققان نفس مستوى الإشباع، وهذا غير صحيح لأنهما لا يقعان على نفس منحنى السواء، مما يعني أن منحنيات السواء لا يمكنها أن تتقاطع.[1]



ب-منحنيات السواء ذات ميل سالب: أي أنها تنحدر من الأعلى إلى الأسفل ناحية اليمين، لأن زيادة استهلاك الفرد من سلعة معينة ينبغي أن يصاحبه تنازل عن استهلاك قدر معين من السلعة الأخرى من أجل أن يبقى المستهلك على الإشباع ذاته. وهذا السبب ينتج عنه ميل سالب لمنحنى السواء.

ج-منحنيات السواء محدبة نحو نقطة الأصل: وهذا يعني أن عدد الوحدات المتنازل عنها من سلعة معينة تقابلها وحدات أقل من السلعة الأخرى، ويعكس مفهوم التحدب مبدأ تناقص معدل الإحلال مابين

[1] صونيا عابد، مرجع سابق، ص 23.

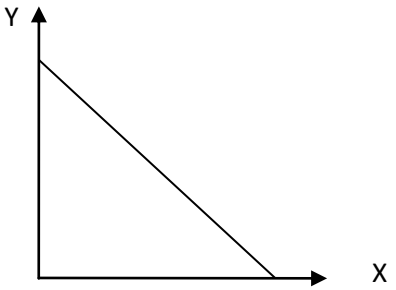
سلعتين، بمعنى أنه كلما زادت الوحدات التي يستهلكها من السلعة x، زادت الوحدات التي عليه التضحية بها من السلعة Y[1].

وعليه فالمعدل الحدي للإحلال يكون متناقص سواء تحركنا من أعلى إلى أسفل، أو من أسفل إلى أعلى على نفس منحنى السواء، ولذلك يكون منحنى السواء محدبا تجاه نقطة الأصل.

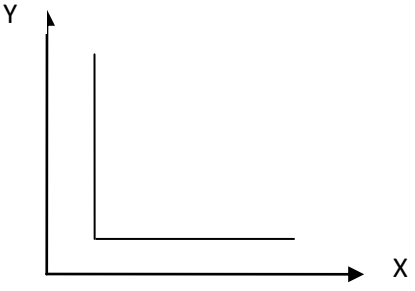
إلا أن هناك بعض الحالات الخاصة (الاستثنائية) وهي حالتين [2]:

***حالة سلعتان متجانستان:** أي السلعتين التي تمثل بدائل تامة لبعضها البعض، وهنا فإن التنازل عن وحدة واحدة من سلعة معينة تحل محلها وحدة واحدة أيضا من السلعة الأخرى، في هذه الحالة يكون المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين ثابتا، ويتخذ منحنى السواء شكل خط مستقيم ماﻟ منحدر من أعلى إلى أسفل، ومن اليسار إلى اليمين أي سالب الميل.

***حالة سلعتين مكملتين لبعضهما البعض:** في هذه الحالة لا يمكن للمستهلك أن يستبدل السلعة x بالسلعة Y وإنما تستخدم السلعتين معا وبنسب ثابتة، وفي هذه الحالة يكون المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين يساوي الصفر (0) ويتخذ منحنى السواء شكل زاوية قائمة.



الشكل رقم (3) حالة سلعتين متجانستان



.الشكل رقم (4): حالة سلعتين مكملتين لبعضهما

د- أن منحنيات السواء تتجه دائما إلى الأعلى جهة اليمين، وهذا معناه أن منحنى السواء الأعلى الذي يبتعد عن نقطة الأصل يحقق مستوى إشباع أكبر، وأن منحنى السواء الأدنى الذي يقترب من نقطة الأصل يحقق مستوى إشباع أقل.

هـ-النقاط التي تقع على نفس منحنى السواء تحقق نفس الإشباع، وهو الأمر الذي يوضح سبب تسميتها بمنحنيات السواء.

3-المعدل الحدي للإحلال Le Taux Marginal de Substitution (TMS)

نعلم انه عند انتقال المستهلك على طول منحنى السواء فانه يرفع من استهلاكه من إحدى السلعتين و يخفض من السلعة الأخرى ليحافظ على نفس مستوى الاشباع، فهو يقوم بعملية إحلال لسلعة محل سلعة أخرى ولكن هل يمكن معرفة معدل الإحلال؟

[1] Mattei. A.، Microéconomie expérimentale ;édition Librairie Droz. SA. Genève ،2002;p 55.

[2] محمد سحنون، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001 ، ص 23.

3-1-مفهوم المعدل الحدي للإحلال:

المعدل الحدي للإحلال هو عبارة عن عدد الوحدات التي يتخلى (يتنازل) عنها المستهلك من إحدى السلعتين (y) مقابل الحصول على وحدة واحدة من سلعة أخرى (x)، للحصول على نفس المستوى من الإشباع (أي البقاء على نفس منحنى السواء)، وهذا المعدل متناقص ارتباطا بتناقص الأهمية الحدية للسلعة بزيادة عدد وحداتها لدى المستهلك، وتزداد الأهمية الحدية للسلعة بتناقص عدد وحداتها لدى المستهلك[1].

والمعدل الحدي للإحلال هو عبارة عن ميل منحنى السواء عند نقطة معينة.

TMS=التغير في كمية السلعة Y(ΔY) / التغير في كمية السلعةX (ΔX)

ورياضيا، يمثل المعدل الحدي للإحلال بين نقطتين على منحنى السواء، القيمة المطلقة (الموجبة) لميل منحنى السواء ويقاس بالعلاقة التالية: $\mathbf{TMS}= \frac{-\Delta y}{\Delta x}$

3-2-العلاقة بين المعدل الحدي للإحلال والمنافع الحدية:

العلاقة بينTMS والمنافع الحدية يمكن إيجادها رياضيا كما يلي:

-إذا افترضنا أنا دالة المنفعة هي على الشكل التالي:U = f (x,y) ، وأن هذه الدالة ثابتة على طول منحنى السواء أي، U (x,y) = C ، حيث C عبارة عن ثابت، وأن المنفعة الحدية للسلعة x (Umx)، والمنفعة الحدية للسلعة y (Umy).

كما نعلم أن المنفعة الكلية هي مجموع منافع السلعتين أي : $UT(x,y) = UT_X + UT_Y$

فإذا قمنا بمفاضلة هذه المعادلة نجد: $du = Umx\, dX + Umy\, dY$

ونعلم أنه على نفس منحنى السواء، التغير في المنفعة الكليةdu يساوي الصفر، إذن يمكن أن نكتب العلاقة السابقة على الشكل:

$$Umx\, dX = -\, Umy\, dY \quad \Longrightarrow \quad \frac{Umx}{Umy} = \frac{-dY}{dX}$$

بما أن $\frac{-dY}{dX}$ هو ميل منحنى السواء عند أي نقطة من هذا المنحنى، وهو نفسه معدل الإحلال الحدي عند تلك النقطة، من هنا نجد أن:

$$\mathbf{TMS} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } \mathbf{x}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } \boldsymbol{y}} = \frac{\boldsymbol{Umx}}{\boldsymbol{Umy}}$$

ومنه فإن المعدل الحدي للإحلال يساوي أيضا النسبة بين المنافع الحدية للسلعتين.

[1] Schotter A. Microéconomie، édition Economica. Paris، 1994, p 115.

4-خط الميزانية Budget line :

بعد التعرف على مفهوم منحنى السواء والخصائص الهندسية له، يجب كخطوة ثانية التعرف على طريقة تمثيل ميزانية المستهلك من أجل دراسة توازنه، ذلك أن المستهلك يمكنه أن يُعدد منحنيات سواء مختلفة لتحقق له مستويات متفاوتة من الإشباع، لكن تحديد المستوى الأمثل منها يكون مقيد بالدخل المخصص لذلك ومستويات الأسعار السائدة في السوق، حيث أن هذين القيدين يمكن أن نعبر عنهم هندسيا بخط الميزانية.

يقوم المستهلك بتوزيع دخله بنسب مختلفة على كميات من السلعة x مثلا، وكميات من السلعة y ، ويمكن إيجاد توليفات كثيرة من السلعتين تكلف المستهلك نفس مستوى الإنفاق، هذه التوليفات تكون لنا خط الميزانية.

فخط الميزانية يوضح جميع التوليفات المختلفة التي يمكن أن يشتريها المستهلك من السلعتينx,y بتحديد دخله النقدي(R) وأسعار هاتين السلعتين (P_x, P_y) الثابتة والمحددة في السوق. أي يمثل التوليفات السلعية التي تكلف المستهلك نفس مستوى الإنفاق[1]. وتكتب معادلة خط الميزانية على الشكل:

$$R=X\,P_X+Y\,P_Y$$

ويمكن كتابتها على الشكل: $Y = \frac{-px}{py}\ x+\frac{R}{PY}$ ، وهي معادلة خط مستقيم (Y= ax+b)

والمعروف أن ميل الخط المستقيم هو المعامل a، وبالمطابقة مع معادلة خط الميزانية السابقة نجد أن الميل هو $\frac{-px}{py}$، والإشارة (−) تدل على أن ميل خط الميزانية سالب.

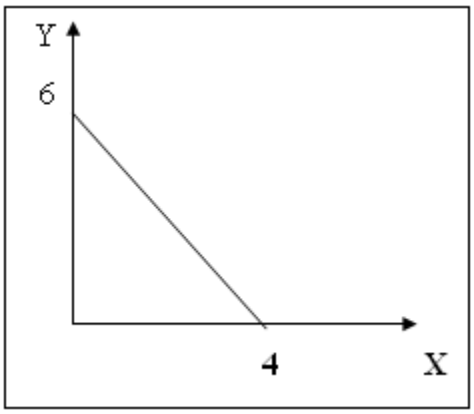
وبما أن خط الميزانية خط مستقيم فيكفي لتمثيله بيانيا نقطتين، ولتكونا النقطتين المتطرفتين، أي نقطة تقاطع خط الميزانية مع محور السينات، ونقطة تقاطعه مع محور العينات.

* نقطة التقاطع مع محور X، أي أن المستهلك يخصص كامل دخله لشراء هذه السلعة وكميتها: x= R/P_X

* نقطة التقاطع مع محورY ، أي أن المستهلك يخصص كامل دخله لشراء هذه السلعة وكميتها y = R/P_Y

مثال: لو افترضنا أن دخل المستهلك R=12 ، وأسعار السلعتين: $P_X=3$، $P_Y=2$، فإن نقطة التقاطع مع محور X هي $\frac{12}{3} = 4$، ونقطة التقاطع مع محورY هي$\frac{12}{2}$ = 6. وعليه يكون خط الميزانية على الشكل التالي:

[1] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الجزئي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .



يتميز خط الميزانية بمجموعة من الخصائص أهمها:

*خط الميزانية ينحدر من اليسار إلى اليمين أي أنه ذو ميل سالب؛

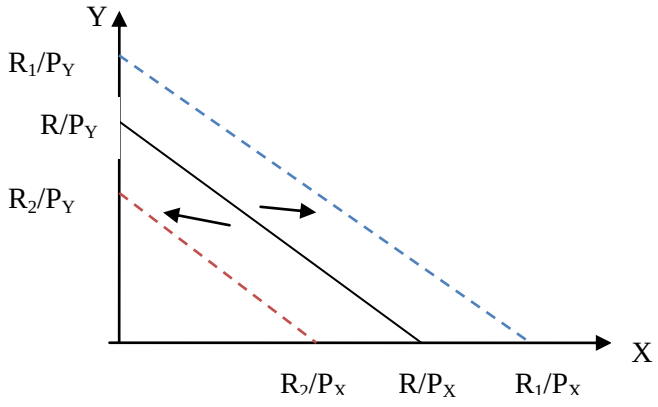
*كل إحداثية تقع على خط الميزانية تعبر عن التوليفة التي يمكن للمستهلك الحصول عليها عندما يقوم بإنفاق مماثل للميزانية المخصصة للإستهلاك *R.

4-1-حالات تغير خط الميزانية:

يتغير وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في ميزانية المستهلك (R) أو نتيجة للتغير في سعر السلعة x، أو سعر السلعة y ، وفيما يلي نوضح التغير في وضع خط الميزانية نتيجة للتغير في العناصر السابقة.

أولا: أثر التغير في ميزانية المستهلك على خط الميزانية

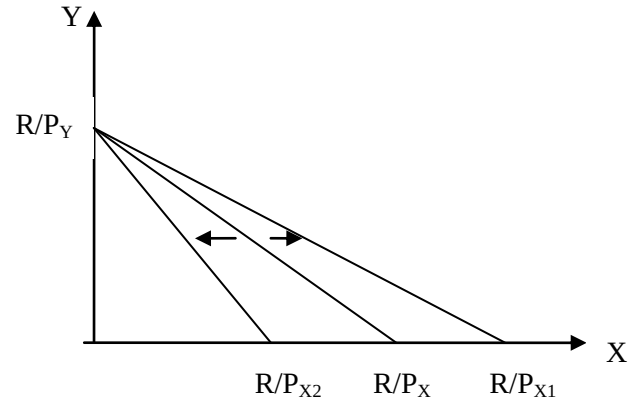
إن الزيادة في ميزانية المستهلك مع ثبات أسعار كل من السلعتين تؤدي إلى انتقال خط الميزانية بالكامل ناحية اليمين بشكل موازي لخط الميزانية الأصلي بسبب ثبات ميل خط الميزانية المترتب على ثبات أسعار السلعتين، بينما الانخفاض في ميزانية المستهلك تؤدي إلى انتقال خط الميزانية للداخل ناحية اليسار في اتجاه نقطة الأصل موازيا لخط الميزانية الأصلي[1]، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:



[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 157.

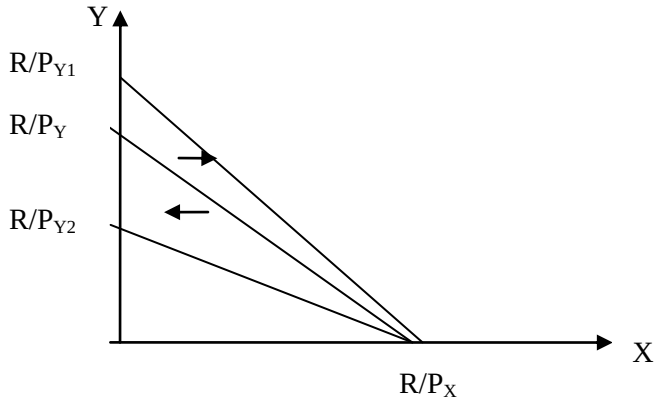
ثانيا: أثر التغير في سعر السلعة x على خط الميزانية

بافتراض ثبات كل من الدخل النقدي وسعر السلعة y، مع التغير في سعر السلعة x فسوف يترتب على ذلك دوران (استدارة) خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار(حالة ارتفاع P_X) أو الخارج جهة اليمين(حالة انخفاضP_X) بشكل محوري عند السلعة التي لم يتغير سعرها (السلعة y)، وهذا بسبب تغير ميل خط الميزانية، وذلك على النحو المبين في الشكل التالي:



ثالثا: أثر التغير في سعر السلعة y على خط الميزانية

بافتراض ثبات كل من الدخل النقدي وسعر السلعة x ، مع التغير في سعر السلعة y، فسوف يترتب على ذلك دوران (استدارة) خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار(حالة ارتفاع P_y) أو الخارج جهة اليمين(حالة انخفاضP_y) بشكل محوري عند السلعة التي لم يتغير سعرها (السلعة x)، وهذا بسبب تغير ميل خط الميزانية، وذلك على النحو المبين في الشكل التالي:



5-توازن المستهلك في ضوء نظرية المنفعة الترتيبية:

يكون المستهلك في حالة التوازن عندما يحقق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله والأسعار السائدة في السوق، وبالتحليل الهندسي يتحقق هذا التوازن عندما يصل المستهلك إلى أعلى منحنى سواء يقع على خط الميزانية أو يمس خط الميزانية، وهذا يمكن تحقيقه في ظل الفرضيات التالية[1]:

-ثبات الدخل النقدي للمستهلك؛

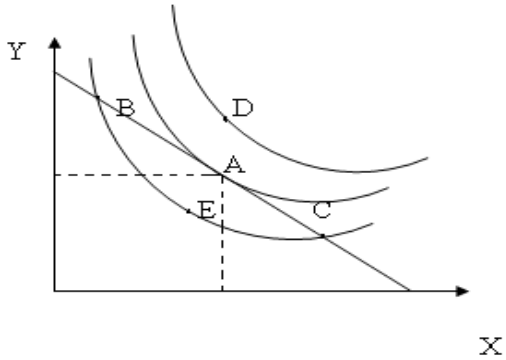
-وجود سلعتين في السوق مثلا(x,y) ؛

-ثبات أسعار السلعتين(Px , Py)؛

-لكل مستهلك منحنى سواء لا يتغير مع تلك الفترة.

ولتوضيح ذلك ندرس الشكل التالي:

الشكل رقم (5): توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء



من الشكل السابق لدينا مستويات مختلفة من الإشباع ، وإن كان بيد المستهلك تفضيل التوليفة D لأنها تقع على أعلى منحنى سواء والذي يعكس أعلى مستوى إشباع، لكن الملاحظ هو أنها تتطلب مستوى دخل أعلى من الممكن بالنسبة للمستهلك لأنها تقع أعلى خط الميزانية الذي يعكس دخله، وطبيعي لن يختار المستهلك التوليفة E لأنها تعبر عن مستوى إشباع ضعيف، كما أن المستهلك لن ينفق كامل دخله لأن هذه التوليفة تقع تحت خط الميزانية.

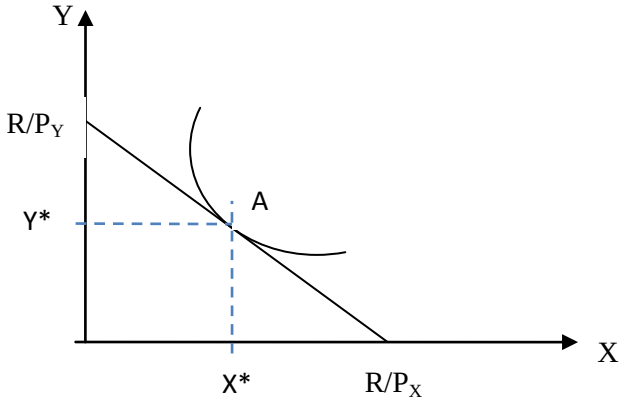
إذن محدد الدخل يحتم على المستهلك أن يختار توليفة من التوليفات الثلاث التي تقع على خط الميزانية وهيC أو B أو A، لكن محدد الإشباع (والتي تعبر عنها منحنيات السواء) يحتم على المستهلك أن يختار التوليفة التي تقع فوق أعلى منحنى سواء (أعلى مستوى إشباع) ، وهذا لا ينطبق إلا على التوليفة A .

[1] كوثر شغراب، عبلة بخاري ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مكتبة دار جدة، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005 ، ص 66.

باعتبار أن توازن المستهلك يكون عند نقطة تقاس منحنى السواء مع خط الميزانية، فعند نقطة التقاس A يتساوى ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية أي يتساوى المعدل الحدي للإحلال مع النسبة بين أسعار السلعتين، وهذا يمثل الشرط الأول لتوازن المستهلك، وبالتالي يمكن التعبير عنه رياضيا كالتالي:

والشرط الثاني لتوازن المستهلك هو أن مجموع الإنفاق على السلع المشتراة يساوي الدخل النقدي للمستهلك: $R=xP_X+yP_y$

وشكليا يكون التوازن كما يلي:



حيث*y و *x تمثل كميات التوازن من السلعتين، أي الكميات التي يتحقق بها الشرطان، ويمكن الوصول إلى وضع توازن المستهلك بطريقتين : الطريقة الجبرية والطريقة الهندسية.

8-أثر تغيرات الدخل والأسعار على توازن المستهلك:

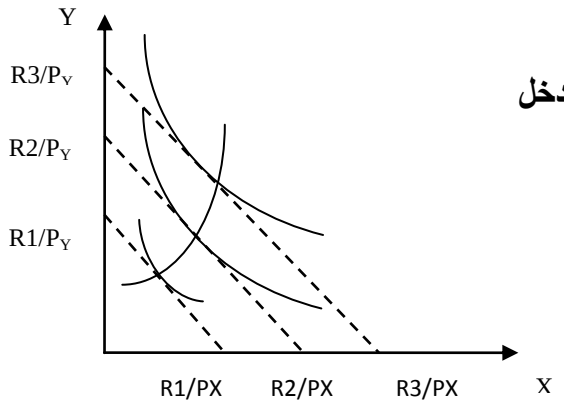
في الواقع لا يكفى دراسة وتحليل سلوك المستهلك من خلال تحديد التوليفة المثلى التي يتوجب عليه إقتناؤها للحصول على أقصى إشباع ممكن في ظل الدخل المخصص للاستهلاك والأسعار السائدة في السوق، بل الأهم اعتماد الدراسة على المتغيرات المؤثرة على القرار الاستهلاكي التي تفرضها تغيرات الأسعار أو الدخل أو هما معا.

-منحنى استهلاك الدخل(CCR):

اذا ما ارتفع الدخل مع بقاء الأسعار ثابتة فان خط الميزانية ينزاح نحو اليمين وموازيا لما كان عليه في السابق، حيث يتغير المستهلك من مستوى إشباع إلى مستوى إشباع أعلى الذي يترجمه زيادة استهلاك السلع والعكس في حالة الانخفاض، ومن ثم تتغير نقطة التوازن، وإذا ما استمر الدخل بالارتفاع نحصل على عدة نقاط توازن، وعند الربط بين نقاط التوازن هذه نحصل على منحنى يسمى منحنى استهلاك – الدخل الذي يمثل المحل الهندسي لمجموعة نقاط التوازن الناتجة عن تغير الدخل مع ثبات الأسعار.

إذن منحنى (CCR) هو عبارة عن التمثيل البياني لمجموعة نقاط التوازن، أي النقاط التي يتحقق عندها توازن المستهلك ولكن عندما يتغير دخل المستهلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والذي نقصد بها أسعار السلع الأخرى[1].

الشكل رقم (06): منحنى استهلاك الدخل



يرتبط ميل هذا المنحنى مع نوعية السلعة المستهلكة ومنه نميز بين الحالات التالية[2]:

- **ميل منحنى استهلاك الدخل موجب:** ذلك يعني أن الكمية المستهلكة من السلعتين ترتفع مع ارتفاع الدخل وهذا يدل على أن كلتا السلعتين سلع عادية.
- **ميل منحنى استهلاك الدخل سالب:** ذلك يعني أن الكمية المستهلكة من احدى السلعتين تنخفض مع ارتفاع الدخل، أما الكمية المستهلكة من السلعة الثانية تنخفض مع ارتفاع الدخل، وهذا يدل على أن السلعة الأولى سلعة عادية، أما السلعة الثانية فهي سلعة دنيا(رديئة).
- اذا كانت السلعة X عديمة المرونة الدخلية والسلعة Y عادية يصبح خط استهلاك الدخل عموديا.

كما يسمح منحنى إستهلاك الدخل بإشتقاق منحنى يُمكن من الربط بين الكميات المستهلكة من إحدى السلع والتغير الذي يحدث على مستوى الدخل والذي يدعى بمنحنى إنجل.

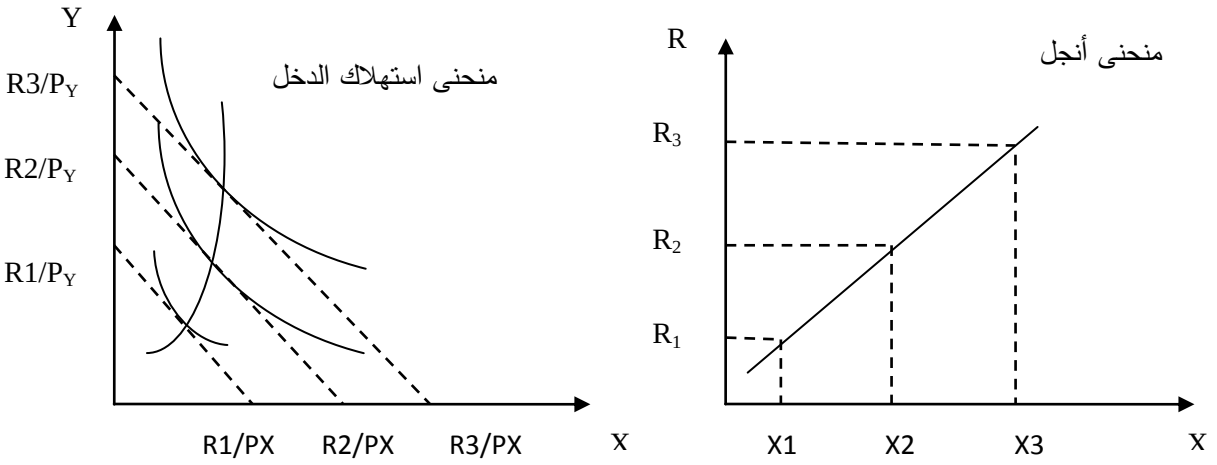
-منحنى انجل La courbe d Engel **:**

هو المنحنى الذي يمثل العلاقة ما بين الدخل والكمية المستهلكة من سلعة معينة، وبالتالي يوضح منحنى أنجل الكميات التي يشتريها المستهلك عند تغير دخله، وقد يكون ميل منحنى انجل موجبا أو سالبا حسب طبيعة السلعة ويشتق هذا المنحنى من منحنى استهلاك –الدخل[3]، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] رشيد بن الديب، نادية شطاب حسين، الاقتصاد الجزئي–نظرية وتمارين–، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 42.

[2] مصطفى طويطي ، مرجع سابق، ص 104.

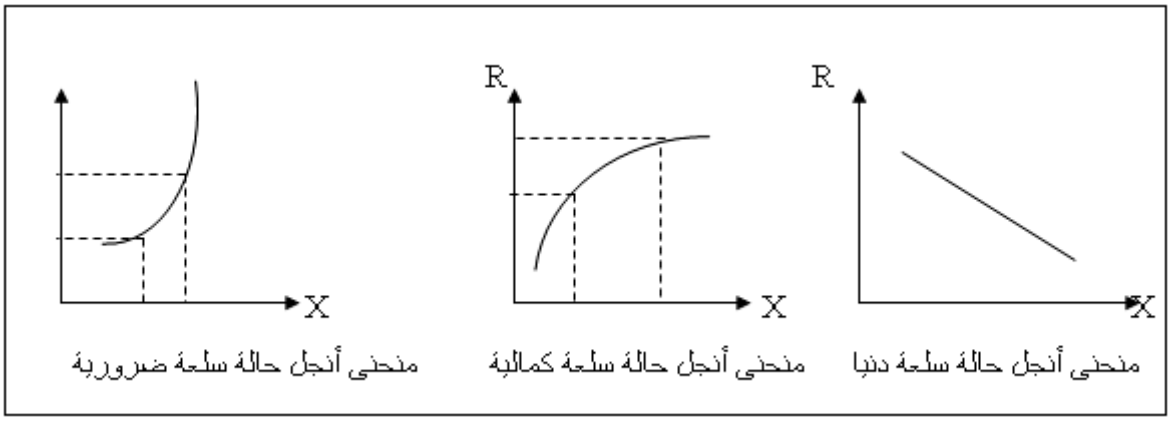
[3] عيسى خليفي، محاضرات في الاقتصاد الجزئي1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، بدون سنة. ص 35.



الشكل رقم (07): اشتقاق منحنى أنجل للسلعة

إن العلاقة التي يأخذها منحنى إنجل هي تلك التي يأخذها منحنى إستهلاك الدخل، بمعنى يعكس العلاقة الطردية بين التغير في الدخل والتغير في الإستهلاك، وقد تكون العلاقة عكسية في حالة ما إذا كانت السلعة رديئة أو دنيا، إذ أن الزيادة في دخل المستهلك ستدفعه إلى تقليص إستهلاكه من السلعة الرديئة والتوجه إلى السلعة العادية مما يفرض علاقة عكسية بين السلعة الدنيا والدخل. وعليه تكمن الأهمية الاقتصادية لمنحنى انجل في إبراز أهمية السلعة أو الخدمة بالنسبة للمستهلك، ما إذا كانت السلعة كمالية أو دنيا[1]، ويأخذ منحنى أنجل عادة الأشكال التالية:

الشكل رقم (08): حالات منحنى انجل



منحنى استهلاك السعرCCP **:**

إذا انخفض سعر إحدى السلعتين ولتكن السلعة X مثلا مع بقاء باقي العوامل الأخرى ثابتة، فإن النسبة R/PX سترتفع ، أما النسبة R/PY تبقى ثابتة، وهذا ما يفسر انتقال خط الميزانية بشكل دائري نحو

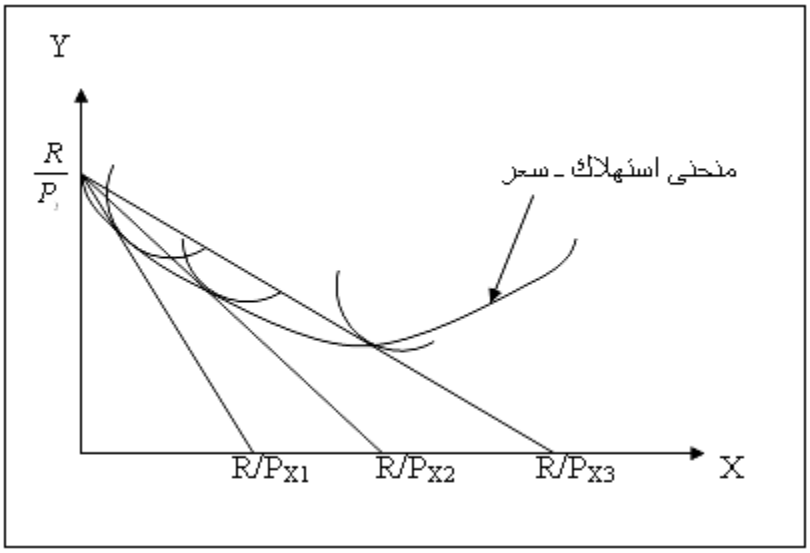
[1] عبد الحميد برحومة، مرجع سابق، ص 78.

اليمين، ومن ثم تتغير نقطة التوازن، وإذا ما استمر السعر بالانخفاض نحصل على عدة نقاط توازن، وعند الربط بينها نحصل على منحنى يسمى **منحنى استهلاك- السعر**؛ الذي يعرف بأنه المنحنى الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من السلعتين X و Y والتي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء الدخل ثابتاً[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه المحل الهندسي للتوليفات التوازنية الناتجة عن تغير سعر السلعة وبقاء الدخل وأسعار السلع الأخرى ثابتة[2].

ويمكن تمثيله من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (09):منحنى استهلاك- السعر



وتكمن الأهمية الاقتصادية لمنحنى استهلاك- السعر في إبراز طبيعة العلاقة بين السلع المشكلة للتركيبة السلعية للمستهلك في ما إذا كانت علاقة تبادل أو علاقة تكامل أو استقلالية، ويأخذ منحنى استهلاك السعر الأشكال التالية[3]:

أ-عندما يكون منحنى استهلاك- السعر موجب الميل تكون السلعتان متكاملتان؛

ب- عندما يكون منحنى استهلاك- السعر سالب الميل تكون السلعتان بديلتان؛

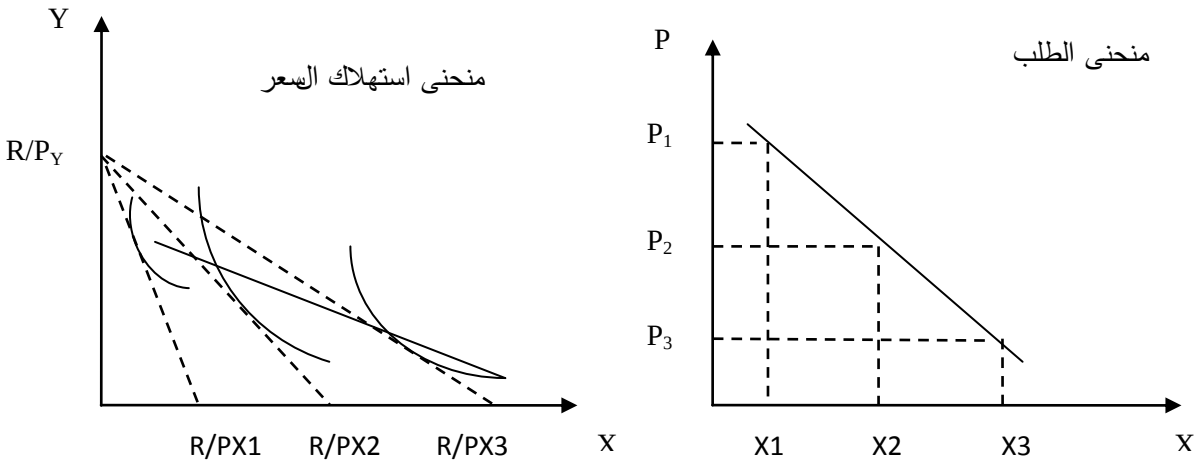
ج- عندما يكون منحنى استهلاك- السعر أفقي تماما (أو عمودي تماما) تكون السلعتان مستقلتان.

ومنحنى استهلاك السعر له أهميه كبيرة فيمكن توظيفه في اشتقاق منحنى الطلب الذي يمثل العلاقة بين سعر سلعة ما والكمية المطلوبة منها وذلك كالآتي:

[1] صونيا عباد، مرجع سابق، ص 38.

[2] مصطفى طويطي، مرجع سابق، ص105

[3] عبد الحميد برحومة، مرجع سابق، ص 52.

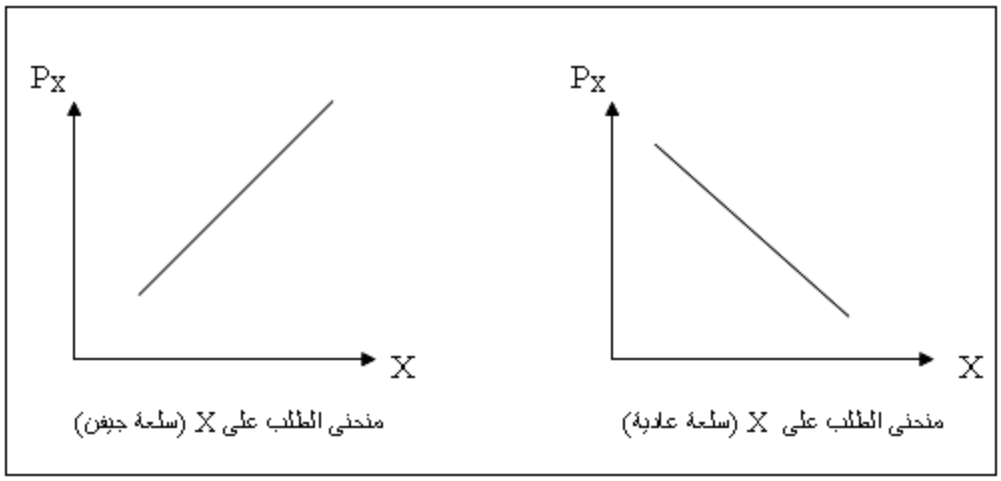


شكل رقم (10): اشتقاق منحنى الطلب

بالنسبة لمنحنى طلب السلعة يكون ذو ميل سالب ذلك أن العلاقة بين الكمية المطلوبة وأسعارها تكون علاقة عكسية، وهذا ما يطلق عليه **قانون الطلب** الذي مفاده أن كل تغير في سعر سلعة معينة سيؤدي إلى التغير في الإتجاه المعاكس في الكمية المطلوبة منها، لكن لهذا القانون إستثناءات وهو ما تم التطرق إليه في المحور الخاص بنظرية الطلب، حيث هناك حالات يكون فيها علاقة طردية بين الطلب على السلعة وسعرها، أي إذا ارتفع سعرها يزيد الطلب عليها والعكس، ومثال ذلك سلعة Giffen .

والأشكال التالية توضح منحنى الطلب في حالة السلعة العادية ، وحالة سلعة جيفن:

الشكل رقم (11):أشكال منحنى الطلب



9-أثر الثمن(السعر)، والإحلال والدخل:

رأينا أن الكمية المطلوبة ترتفع أو تنخفض بانخفاض أو ارتفاع السعر(مع بقاء سعر السلعة الأخرى والدخل النقدي ثابتين)، وهذا يؤدي إلى اثرين هما أثر الإحلال المباشر وأثر الدخل غير المباشر.

وعليه يتبين أثر الاحلال وأثر الدخل عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فعندما ينخفض سعر سلعة ما فان الزيادة في الكمية المطلوبة من هذه السلع نتيجة لانخفاض السعر إنما هي في حقيقة الأمر نتيجة لعاملين :

العامل الأول: هو أن انخفاض سعر السلعة يدفع بالمستهلك إلى البحث عن التوليفة التي تجعله يحافظ على نفس المستوى من الإشباع (البقاء على نفس منحنى السواء)، أي أنه سيعتمد على فكرة الإحلال (الإستبدال) بين السلعتين، حيث يقوم المستهلك بإحلال هذه السلعة محل السلعة الأخرى نتيجة لانخفاض في سعرها، لهذا السبب سمي **بأثر الإحلال**[1]، ومنه أثر الإحلال هو التغير في الكمية المطلوبة الناتج عن إحلال السلعة المنخفض سعرها محل السلعة المرتفع سعرها شريطة الحفاظ على نفس القدر من الاشباع.

العامل الثاني: هو أن انخفاض سعر السلعة يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك أو القدرة (القوة) الشرائية وهذا ما يطلق عليه بأثر الدخل، إذ يمكن تعريف **أثر الدخل** بأنه التغير في الكمية المطلوبة من السلعة بسبب تغير القدرة الشرائية للمستهلك نتيجة تغير سعر إحدى السلعتين وبقاء الدخل النقدي وسعر السلعة الأخرى ثابت[2].

والأثر الكلي هو أثر السعر وهو عبارة عن مجموع أثر لإحلال وأثر الدخل ومنه نستنتج أن:

اثر السعر = اثر الاحلال + اثر الدخل.

هناك وجهتي نظر لتحديد كيفية حدوث أثر الدخل وأثر الإحلال ، نبينها في الشكل التالي:

حسب سلاتيسكي :إن فكرة سلاتيسكي هي تقليص الدخل الاسمي إلى المستوى الذي يسمح للمستهلك باقتناء نفس التوليفة التوازنية الأولى، معنى هذا بيانيا، أن خط الميزانية الجديد وفق الأسعار الجديدة سيهبط بشكل متوازي حتى يصل إلى التوليفة التوازنية الأولى والموضحة في الشكل بالتوليفة A والتي لا تعتبر نقطة توازن، مما يعني البحث عن التوليفة التوازنية لمستوى الدخل الجديد ، وهي الموضحة في الشكل بالتوليفة H.

$$\longrightarrow \quad AE = AH + HE$$

اثر الدخل + اثر الإحلال =اثر السعر

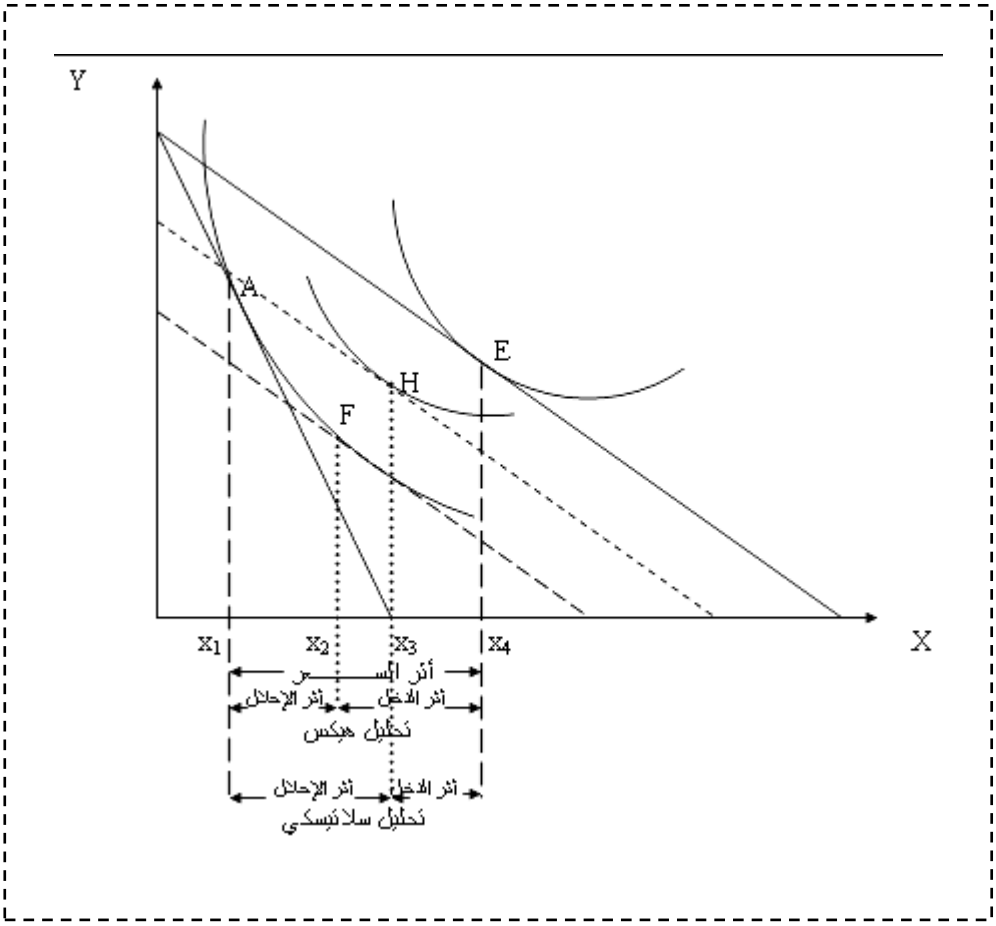
حسب هيكس :أما فكرة هيكس هي تقليص الدخل الاسمي إلى المستوى الذي يسمح للمستهلك بالبقاء على نفس مستوى الإشباع الأول، أي أنه هذه المرة خط الميزانية الجديد يتحرك هبوطا حتى يصبح مماسا لمنحنى السواء الأولS1 ، ويوضحها الشكل البياني بالتوليفة F وهي توليفة توازنية، ومنه الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعةX نتيجة انخفاض سعرها وبقاء المستهلك على نفس مستوى الإشباع الأول و المعبر عنها في الشكل من X1 إلى X2يعرف بأثر الإحلال ، أما الفرق بين الأثر الكي وأثر الإحلال هو أثر الدخل.

[1] صونيا عابد ، مرجع سابق، ص 42.

[2] محمد سحنون، مرجع سابق ، ص 97.

A E ← A F + F E →

اثر الدخل + اثر الإحلال = اثر السعر



ويمكن تحديد الطبيعة الاقتصادية للسلعة من خلال قيم واتجاه كل من أثر الدخل وأثر الإحلال على النحو التالي[1]:

-إن أثر الإحلال يعمل دائما في الاتجاه المعاكس لاتجاه تغير السعر مهما كانت الطبيعة الاقتصادية للسلعة (عادية، دنيا، أو جيفن)، معنى هذا بانخفاض سعر السلعة فإن أثر الإحلال يعمل على زيادة الطلب عليها، وبارتفاع سعر السلع يعمل أثر الإحلال على تخفيض الطلب عليها.

- أثر الدخل يعمل أحيانا في اتجاه تغير سعر السلعة ، وأحيانا في الاتجاه المعاكس حسب الطبيعة الاقتصادية للسلعة حيث:

* إذا كان أثر الدخل يعمل في نفس اتجاه أثر الإحلال أي في الاتجاه المعاكس لتغير السعر،تكون السلعة هنا سلعة عادية، حيث بانخفاض سعر السلعة مثلا، يؤدي كل من أثر الإحلال وأثر الدخل إلى زيادة الطلب عليها فالسلعة عادية.

[1] صونيا عابد، مرجع سابق، ص ص 42-43.

*إذا كان أثر الدخل يعمل في الاتجاه المعاكس لاتجاه عمل أثر الإحلال أي في نفس اتجاه تغير السعر، هنا نميز حالتين:

← إذا كانت قيمة أثر الدخل أكبر من أثر الإحلال ، حيث يعمل أثر الإحلال على زيادة الطلب على السلعة ، ويعمل أثر الدخل على تخفيض الطلب ، وبما أن أثر الدخل أكبر، فالنتيجة أن الطلب ينخفض، إذن السلعة هنا هي سلعة جيفن.

← إذا كانت قيمة أثر الدخل أقل من أثر الإحلال، فالسلعة هنا هي سلعة رديئة أي دنيا.

-اثر السعر في حالة السلع الدنيا وسلع جيفن :

-اذا كانت السلعة عادية او كمالية فان اثر الدخل يكون موجب و كذلك اثر الإحلال؛

-اذا كانت السلعة دنيا او رديئةBien inferieur فان اثر الإحلال موجب و اثر الدخل سالب، لكن اثر الإحلال اكبر من اثر الدخل لذلك يكون اثر السعر موجبا؛

- اذا كانت السلعة من نوع سلع جيفن فان اثر الدخل السالب اكبر من اثر الإحلال الموجب و يكون اثر السعر في النهاية سالبا[1].

-انتقادات وعيوب تحليل منحنيات السواء:

تتعرض النظرية الحديثة والتي تتمثل بتحليل منحنيات السواء في تحليل سلوك المستهلك إلى العديد من الانتقادات، والتي منها ما يأتي[2]:

-أنها تقوم على اعتبارات ذاتية وشخصية وتحكمية، أي أنها تترك للمستهلك تحديد تفضيلاته للمجموعات السلعية التي تمثلها النقاط التي تتضمنها منحنيات السواء وبدون وجود معايير موضوعية محددة يتم الاستناد إليها في هذا التحديد؛

-أنها تقوم على ذات الأساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية والتي يتم فيها استخدام تحليل المنفعة الحدية المتناقصة، حيث أن معدل الإحلال الحدي المتناقص مبني على ذلك؛

-أن استخدام منحنيات السواء لا يوفر حلا لصعوبة قياس المنفعة الحدية بوحدات كمية، وإنما يتجاوز هذه الصعوبة باستخدام هذه المنحنيات التي لا تحتاج في استخدامها إلى مثل هذا القياس، وبالتالي فإنها لا تحل مشكلة قياس المنفعة وإنما تتلافاها؛

-أنها تصف سلوك المستهلك في تفضيله مجموعة سلعية على أخرى ضمن أولوياته، ولكنها لا تفسر أسباب سلوك المستهلك في تحديد أولوياته المستندة إلى تفضيلاته.

[1] توفيق عبد الرحيم حسن، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 88.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 192.

خلاصة المحور:

بينا في هذا المحور كيف أن المدخل الترتيبي للمنفعة يمكن المستهلك من ترتيب مختلف التوليفات السلعية المتاحة من حيث مستوى الإشباع، والتفضيل بين هذه التوليفات بحسب المنفعة المحصل عليها والتي يوضحها منحنى السواء.

كما أن المستهلك تتحكم في توازنه العديد من القيود التي تشتمل على كل المتغيرات المندرجة تحت العوامل المؤثرة على سلوكه، وقد تم التركيز فقط على المتغيرات الكمية المتمثلة في سعر السلعة والدخل النقدي للمستهلك.

ويمكن التعبير عن توازن المستهلك وفق نظرية منحنيات السواء بالأساليب التالية:

-إقتصاديا :يتحقق توازن المستهلك عندما يقوم بإنفاق كامل دخله مع حصوله على أقصى مستوى إشباع ممكن؛

-رياضيا : يتحقق توازن المستهلك عند تعادل ميل خط الميزانية مع ميل منحنى السواء، أي $\frac{-\text{px}}{\text{py}} = \frac{-dY}{dX}$

-هندسيا :يتحقق توازن المستهلك عند نقطة المماس بين أعلى منحنى السواء وخط الميزانية و بالتالي تسمح هذه النقطة بتحديد الكميات المطلوبة لكل سلعة.

أسئلة وتمارين المحور الثالث:

السؤال الأول:

أجب على ما يلي:

1- ما الفرق بين أثر الإحلال وأثر الدخل في خريطة السواء؟

2- عرف كلا من منحنى استهلاك الدخل ومنحنى استهلاك الثمن، وبين فيما يفيد كلا منهما؟

السؤال الثاني:

اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات التالية:

1-إذا كانت سلعتين من البدائل التامة فإن المعدل الحدي للإحلال بينهما يكون مساويا:

1. الصفر.
2. أكبر من الصفر.
3. الواحد.
4. أكبر من الواحد.

2-يتحقق توازن المستهلك طبقا لتحليل منحنيات السواء عندما:

1. يتماس أعلى منحنى السواء مع خط الدخل.
2. يتساوي معدل الإحلال الحدي مع النسبة بين مستويى السعرين.
3. يتساوى ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية.
4. يصل في حدود ميزانيته إلى أعلى منحنى سواء ممكن.
5. جميع الإجابات صحيحة.

3-إذا كان سعر السلعة X= 100 دينار، وسعر السلعة Y=100 دينار، فان المستهلك يحقق أقصى إشباع في حدود دخله:

1. إذا كان ميل خط الدخل وميل منحنى السواء متساويان.
2. إذا كان معدل الإحلال الحدي يساوي واحد صحيح.
3. إذا كانت النسبة بين السعرين تساوي معدل الإحلال الحدي.
4. جميع الإجابات صحيحة.

4-أي نقطة على خط الدخل توضح:

1. الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله.
2. الكميات التي يفضلها المستهلك ولا يستطيع شراءها.
3. الكميات التي لا يفضلها المستهلك.
4. الكميات من السلعتين التي تحقق أقصى إشباع ممكن.

5-إذا كان المعدل الحدي للإحلال يساوي 2 فإن النسبة بين المنفعتين الحديين تساوي:

أ -2

ب 1

ت 0.5

ث 4

6-أية نقطة على منحنى سواء المستهلك توضح:

1. الكميات من السلعتين التي يفضلها المستهلك
2. الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله
3. الكميات من السلعتين التي يرغب ويستطيع المستهلك شراءها
4. د -جميع الإجابات صحيحة

السؤال الثالث:

أجب بصحيح أم خطأ مع التبرير عن الأسئلة الموالية:

1- المنفعة الحدية للنقود ثابتة بينما المنفعة الحدية للسلعة المشتراة متناقصة.

2-عند وضع التوازن يكون ميل منحى السواء أكبر من ميل خط الميزانية.

3-انتقال خط الميزانية بالكامل لأعلى جهة اليمين قد ينتج عن ثبات سعري السلعتين وانخفاض الدخل النقدي للمستهلك.

4-يعبر المعدل الحدي للإحلال للسلعة X محل السلعة Y عن المنفعة الإضافية للوحدة الأخيرة X .

5- يعتمد المستهلك في إختيار الوحدات المستهلكة لسلعة ما على أساس سعرها.

التمرين الأول:

يتحدد مستوى الإشباع لشخص ما من خلال استهلاكه لكميات معينة من السلعتين x و y، وسعر السلعة x هو 18 ، أما سعر السلعة y هو 12، بينما R فيمثل دخل المستهلك.

المطلوب:

-إذا كان منحنى السواء الذي يتحرك عليه المستهلك معطى بالدالة: $Y = \frac{6}{X}$

1-حدد معادلة خط الميزانية، وحدد إحداثيات النقطة التي يمس فيها منحنى السواء Y خط الميزانية، ماذا تمثل هذه الإحداثيات؟

2-أحسب قيمة الدخل؟

3-مثل هذه المسألة بيانيا؟

التمرين الثاني:

البيانات المبينة في الجدول التالي خاصة بترتيبات مستهلك لمختلف تركيباته السلعية من x و y:

مستوى الإشباع U_1			مستوى الإشباع U_2		
السلعة X	السلعة Y	TMS_{XY}	السلعة X	السلعة Y	TMS_{XY}
1	12	-	2	14	-
2	10	2	3	12	2
3	9	1	4	11	1
5	8	0.5	16	10	0.5
8	7	0.33	10	9	0.25

علما بأن سعر الوحدة من السلعة X يقدر ب 200 دج، وسعر الوحدة من السلعة Y يقدر ب 100 دج، وان دخل هذا المستهلك هو 1400 دج.

المطلوب:حدد التركيبة السلعية التي تحقق لهذا المستهلك توازنه؟

التمرين الثالث:

لتكن لدينا دالة المنفعة لمستهلك ما على الشكل التالي: $UT = XY + 2X$

مع قيد الميزانية: $32 = 2X + 4Y$

المطلوب:

1-إيجاد الكميات المثلى من السلعتين التي تحقق أكبر إشباع ممكن ؟

2-حساب المعدل الحدي للإحلال عند التوليفة المثلى المحسوبة سابقا مع شرح المعنى الاقتصادي لذلك.

3-حساب مقدار الدخل الذي يجب على المستهلك أن ينفقه للحصول على نفس مستوى الإشباع الأعظمي إذا تغير سعر السلعتين إلى $P_Y=8$ /$P_X=4$.

التمرين الرابع:

نفترض أن دالة المنفعة الكلية لمستهلك ما معطاة بالشكل التالي:$UT=2x^{0.4}\ y^{0.6}$

المطلوب:

2 -أوجد دوال الطلب على السلعتين لهذا المستهلك باستخدام طريقة لاغرانج؟

3 -أوجد الكميات من السلعتين التي تمنح للمستهلك أعظم منفعة عند:$P_X=1$/ $P_Y=2$ /$R=40$.

4 -أحسب قيمة مضاعف لاغرانج، و ما هو التفسير الاقتصادي له؟

التمرين الخامس:

لدينا دالة المنفعة التالية: $U = AB$

دالة الدخل: $200=4A+5B$

بفرض أن سعر السلعة A انخفض إلى 2 دينار، ما أثر ذلك على الإحلال والدخل؟

الحلول النموذجية:

إجابة السؤال الأول:

1- الفرق بين أثر الإحلال وأثر الدخل في خريطة السواء:

يكون أثر الإحلال بالانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى السواء، في حين أن أثر الدخل يتم بالانتقال من نقطة على منحنى سواء معين إلى نقطة على منحنى سواء آخر.

2-تعريف كلا من منحنى استهلاك الدخل ومنحنى استهلاك الثمن وتبيان كلا منهما:

-منحنى استهلاك الدخل :يعرف بأنه المحل الهندسي الذي يربط بين مختلف نقاط توازن المستهلك التي تحدث عندما يتغير الدخل دون غيره من العوامل الأخرى، حيث يفيد في إيجاد منحنى أنجل ومن ثم معرفة نوعية السلعة.

-منحنى استهلاك الثمن :يمكن تعريفه على أنه ذلك المحل الهندسي الذي يربط بين مختلف نقاط التوازن والتي حدثت بعد سعر السلعة دون غيرها من العوامل، حيث يفيد في اشتقاق منحنى طلب المستهلك.

إجابة السؤال الثاني:

1-اذا كانت سلعتين من البدائل التامة فإن المعدل الحدي للإحلال بينهما يكون مساويا:

3 -الواحد.

2-يتحقق توازن المستهلك طبقا لتحليل منحنيات السواء عندما:

6. جميع الإجابات صحيحة.

3-إذا كان سعر السلعة X= 100 دينار، وسعر السلعة Y=100 دينار، فان المستهلك يحقق أقصى إشباع في حدود دخله:

4 -جميع الإجابات صحيحة.

4-أي نقطة على خط الدخل توضح:

1. الكميات من السلعتين التي يستطيع المستهلك شراءها بدخله.

5- إذا كان المعدل الحدي للإحلال يساوي 2 فإن النسبة بين المنفعتين الحديين تساوي:

أ -2

6-أية نقطة على منحنى سواء المستهلك توضح:

1- الكميات من السلعتين التي يفضلها المستهلك.

إجابة السؤال الثالث:

الإجابة بصحيح أم خطأ مع التبرير عن الأسئلة الموالية:

1- المنفعة الحدية للنقود ثابتة بينما المنفعة الحدية للسلعة المشتراة متناقصة.(صحيحة)

2-عند وضع التوازن يكون ميل منحى السواء أكبر من ميل خط الميزانية(**خاطئة**).

⟵ عند وضع التوازن يكون ميل منحنى السواء **مساويا** لميل خط الميزانية .

3-انتقال خط الميزانية بالكامل لأعلى جهة اليمين قد ينتج عن ثبات سعري السلعتين وانخفاض الدخل النقدي للمستهلك **(خاطئة)**.

⟵ انتقال خط الميزانية بالكامل لأعلى جهة اليمين قد ينتج عن ثبات سعري السلعتين و **إرتفاع** الدخل النقدي للمستهلك.

⟵ انتقال خط الميزانية بالكامل **لأسفل** جهة اليمين قد ينتج عن ثبات سعري السلعتين وانخفاض الدخل النقدي للمستهلك.

4-يعبر المعدل الحدي للإحلال للسلعة X محل السلعة Y عن المنفعة الإضافية للوحدة الأخيرة من X ***(خاطئة.)***

⟵ تعبر **المنفعة الحدية للسلعة** عن المنفعة الإضافية للوحدة الأخيرة X.

5-يعتمد المستهلك في إختيار الوحدات المستهلكة لسلعة ما على أساس سعرها **(خاطئة)**.

-**لا** / على أساس المقارنة بين المنفعة المكتسبة و المنفعة المضحى بها.

حل التمرين الأول:

1-تحديد معادلة خط الميزانية :هي من الشكل:

$$R = x.Px + y.Py$$

$$Y = -\frac{3}{2}X + \frac{R}{12} \qquad R=18X+12Y$$

- لحساب إحداثيات النقطة التي يمس فيها منحنى السواء خط الميزانية فإن:

$$\frac{-3}{2}X + \frac{R}{12} = \frac{6}{X} \quad (\text{أكثر من مجهول واحد})$$

- لذا نقوم بمساواة :ميل منحنى السواء وميل خط الميزانية:

أ -ميل منحنى السواء $\frac{\delta y}{\delta x} = \frac{-6}{2}$

ب ميل خط الميزانية :والذي يمثل معاملX (اذا كان Y بدلالة X) والذي يساوي $\frac{-3}{2}$

- بالمساواة نجد: $\frac{-6}{x^2} = \frac{-3}{2} \quad \Rightarrow \quad X = 2 \qquad Y=3$

هذه الإحداثيات تمثل الكميات من السلعتينX وY التي تحقق للمستهلك أكبر إشباع ممكن وتسمى نقطة التوازن.

2-حساب قيمة الدخلR :

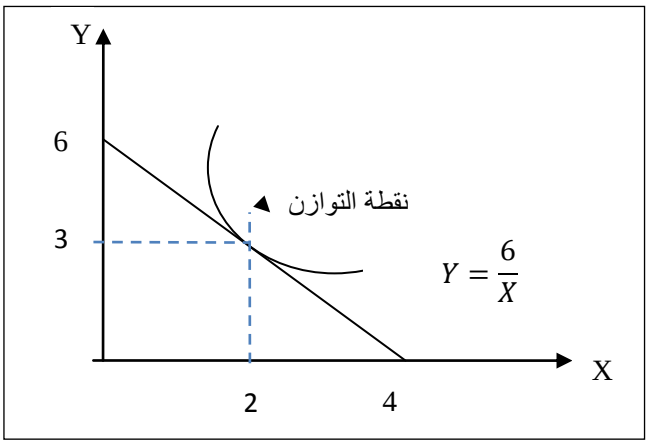
عند التوازن : تعويض قيمةX ب 2 فنجد: $\frac{-3}{2}X + \frac{R}{12} = \frac{6}{X} \quad \Rightarrow \quad R = 72$

3-تمثيل هذه المسألة بيانيا:

X	0	4

إيجاد قيم خط الميزانية مع محوري الإحداثيات.

0	6	Y



حل التمرين الثاني:

*إيجاد التركيبة السلعية التي تحقق التوازن:

1-الشرط الأول للتوازن:

2-الشرط الثاني للتوازن هو تناقص المعدل الحدي للإحلال وهو محقق عند مستويي الاشباع U_1 وU_2.

3- اختيار تركيبة التوازن:

عند التعويض في دالة قيد الدخل نتحصل على:

أ -$3(200)+12(100)=1800$

ب- $2(200)+10(100)=1400$

يحقق المستهلك توازنه باختياره التركيبة السلعية والتي تحتوي على وحدتين من السلعة X و 10 وحدات من Y، محققا بذلك مستوى الاشباع U_1.

حل التمرين الثالث:

قيد الميزانية: $32 = 2X + 4Y$

1-إيجاد الكميات المثلى من السلعتين التي تحقق أكبر إشباع ممكن :

بتطبيق شرط التوازن الأول:

$$\frac{UMX}{PX} = \frac{UMY}{PY} \quad \Rightarrow \quad \frac{Y+2}{2} = \frac{X}{4} \quad \Rightarrow \quad X=2Y+4$$

بتعويض عبارة X في دالة قيد الدخل نجد:

$\Rightarrow Y=3$

ومنه: X= 10 ، ويكون الإشباع المحقق يساوي: $UT = 50$

2-حساب المعدل الحدي للإحلال عند التوليفة (10،3) مع شرح المعنى الاقتصادي لذلك:

TM

0.5 معناها أن المستهلك يتنازل عن (0.5) وحدة من السلعة Y في سبيل إضافة وحدة واحدة من السلعة X حتى يحافظ على نفس القدر من الإشباع.

3-حساب مقدار الدخل الذي يجب على المستهلك أن ينفقه للحصول على نفس مستوى الإشباع الأعظمي إذا تغير سعر السلعتين إلى $P_Y=8$ /$P_X=4$.

$$R = 4X + 8Y$$

بتطبيق شرط التوازن الأول نجد:

$$\frac{UMX}{PX} = \frac{UMY}{PY} \quad \Rightarrow \frac{Y+2}{4} = \frac{X}{8} \quad \Rightarrow \quad X=2Y+4$$

بتعويض عبارة X في دالة المنفعة الكلية نجد:

$$UT = 50 \Rightarrow 2y^2 + 4Y + 4Y + 8 = 50$$
$$\Rightarrow 2y^2 + 8Y - 42 = 0$$

نقوم بحساب المميز: $\Delta=b^2-4\,AC$

$\Delta=(8)^2-4(2)(-42)$. $\Delta= 400$ $\sqrt{\Delta} = 20$

ومنه المعادلة تقبل حلين هما:

$$Y2 = \frac{-8+20}{4} = 4 \qquad Y1 = \frac{-8-20}{4} = -7$$

الحل المقبول هو : Y=4

ولدينا: X=2Y+4 ومنه: X= 12

بالتعويض في دالة قيد الدخل نجد

$$R = 4(12) + 8(4) \Rightarrow R = 80$$

ومنه مقدار الدخل الذي يجب على المستهلك أن ينفقه للحصول على نفس مستوى الإشباع الأعظمي إذا تغير سعر السلعتين إلى $P_Y=8$ /$P_X=4$ هو: $R = 80$

حل التمرين الرابع:

إيجاد دوال الطلب على السلعة y وx:

$$\begin{cases} \text{UT}=2x^{0.4}\, y^{0.6} & \text{-دالة المنفعة:} \\ \text{R} = \text{x. Px} + \text{y. Py} & \text{-تحت قيد الميزانية:} \end{cases}$$

باستخدام مضاعف لاغرانج نجد: $L=2x^{0.4}\,y^{0.6}+\lambda(R-XPx-YPy)$

$$\begin{cases}\frac{\delta L}{\delta x}=0 \Leftrightarrow 0.8X^{-0.6}Y^{0.6}-\lambda Px=0 \dots\dots(1)\\ \frac{\delta L}{\delta Y}=0 \Leftrightarrow 1.2x^{0.4}y^{-0.4}-\lambda Py=0 \dots\dots (2)\\ \frac{\delta L}{\delta \lambda}=0 \Leftrightarrow R-XPx-YPy=0 \dots\dots(3)\end{cases}$$

$\lambda = (0.8X^{-0.6}Y^{0.6})/Px$

$\lambda =(1.2\ x^{0.4}\ Y^{-0.4})\ /PY$

بمساواة صيغتي λ السابقتين نجد: $\frac{0.8\,x^{-0.6}y^{0.6}}{1.2\,x^{0.4}y^{-0.4}}=\frac{Px}{PY}$

$$\Rightarrow \frac{2y}{3x}=\frac{Px}{PY} \Rightarrow Y=\frac{3xPx}{2py}$$

بتعويض صيغة Y السابقة في قيد الميزانية نحصل على دالة الطلب للسلعة X كما يلي:

$R = x.Px + y.Py$

$R = x.Px + \left(\frac{3xPx}{2py}\right).Py \Rightarrow X=\frac{2R}{5PX}$

ويمكن إيجاد دالة الطلب على السلعة Y كما يلي:

$$Y=\frac{3xPx}{2py} \Rightarrow Y=\frac{3(\frac{2R}{5PX})Px}{2py} \Rightarrow Y=\frac{3\,R}{5Py}$$

2- إيجاد الكميات من السلعتين التي تمنح للمستهلك أعظم منفعة عند: $R=40/\ P_Y=2\ /P_X=1$

$$X=\frac{2R}{5PX} \Rightarrow X=\frac{80}{5}=16$$

$$Y=\frac{3\,R}{5Py}\Rightarrow y=\frac{120}{10}=12$$

3- حساب مضاعف لاغرانج والتفسير الاقتصادي له:

$$\lambda=\frac{umx}{px}\Rightarrow \lambda=\frac{0.8X-0.6Y0.6}{1}=.0.67$$

يوضح مضاعف لاغرانج المنفعة الحدية للدخل النقدي، ويسمى المنفعة الحدية للنقود، وحسب النتيجة السابقة فإن كل وحدة إضافية في دخل المستهلك تسمح له بالحصول على 0.67 وحدات إضافية من المنفعة.

حل التمرين الخامس:

لدينا دالة المنفعة التالية: $U = AB$

دالة الدخل: $200=4A+5B$

1-إيجاد التوازن الابتدائي: بتطبيق شرط التوازن نجد :

$$\frac{UMA}{UMB} = \frac{PA}{PB} \Rightarrow \frac{B}{A} = \frac{4}{5} \quad \Rightarrow \quad A=\frac{5B}{4}$$

بتعويض عبارة A في دالة الدخل نجد:

$$200=4A+5B \Rightarrow 200=5B+5B \Rightarrow B=20$$

ومنه: $A=25$

2-بفرض أن سعر السلعة A انخفض إلى 2 دينار، إيجاد أثر ذلك على الإحلال والدخل:

*أثر الإحلال:

$$\frac{UMA}{UMB} = \frac{PA}{PB} \Rightarrow \frac{B}{A} = \frac{2}{5} \quad \Rightarrow A=\frac{5B}{2}$$

عند القيام بعملية الاحلال فإن المستهلك يحافظ على نفس القدر من المنفعة الكلية وبالتالي يبقى على نفس منحنى السواء، وعليه نقوم بتعويض عبارة A في دالة المنفعة الكلية فنجد:

$$U = AB \Rightarrow 500 = \frac{5}{2}B^2$$

$$B^2 = 200 \Rightarrow B = \sqrt{200} \Rightarrow B = 14.14$$

ومنه: $A=\frac{5B}{2} \Rightarrow A = 35.35$

*أثر الدخل: لدينا: $A=\frac{5B}{2}$ ، بتعويض عبارة A في دالة الدخل نجد:

$$200=2A+5B \Rightarrow 200=5B+5B \Rightarrow B=20$$

ومنه: $A = 50$ ، وتكون قيمة المنفعة الكلية: $U = AB \Rightarrow U = 1000$

المحـــــــــــور الرابع:

نظريتي الطـــــــلب والعـــــــرض

مقدمة المحور:

يظهر تصرف المستهلك من خلال طلبه الفردي بالاختلاف عن تصرف مجموعة من الأفراد من خلال طلبهم الكلي، وتحاول نظرية طلب المستهلك بصفة عامة التعرف على العوامل المحددة للطلب، فالطلب يظهر بشكل عام من خلال النظرية الاقتصادية كعلاقة مترابطة بين متغيرين رئيسيين هما: سعر السلعة التي يرغب المستهلك في شرائها، والكميات من السلعة خلال فترة زمنية، والأمر كذلك بالنسبة للعرض . فنظريتي الطلب والعرض تقدم نموذجا يفسر لنا ما هو حاصل في الحياة الواقعية من تكوين السعر و تغيره بناءا على تفاعل قوى الطلب والعرض.

وللإلمام بكل الجوانب التي يستوجبها الفهم الدقيق لنظريتي الطلب والعرض، سوف يتم تضمين هذا المحور أهم النقاط التالية:

- ✓ **أولا: نظرية الطلب**
- ✓ مفهوم الطلب، أنواعه والعوامل المحددة له
- ✓ قانون الطلب
- ✓ صيغ التعبير عن الطلب
- ✓ التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب
- ✓ **ثانيا: نظرية العرض**
- ✓ مفهوم العرض، أنواعه والعوامل المحددة له
- ✓ قانون العرض
- ✓ صيغ التعبير عن العرض
- ✓ التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

أولا: نظرية الطلب (Demand Theory)

تحاول نظرية طلب المستهلك بصفة عامة التعرف على العوامل المحددة للطلب بمعنى ما الذي يجعل الكمية التي يطلبها مستهلك معين من سلعة ما تختلف عن الكمية التي يطلبها مستهلك آخر من نفس السلعة.

1-مفهوم الطلب، أنواعه والعوامل المحددة له:

1-1-مفهوم الطلب:

إن المفهوم الاقتصادي للطلب يعني الرغبة المعززة بقوة شرائية للحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات عند أسعار معينة وخلال فترة زمنية محددة، وهذا ما يسمى بالطلب الفعال(Effective Demand).[1]

إن الكميات المطلوبة هي عبارة عن الكميات التي يكون المستهلكين راغبين فيها وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأسعار السائدة في السوق وخلال فترة زمنية معينة ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب[2].

وبذلك يكون هناك شرطان أساسيان يجب توفرهما في الطلب هما:

- **الشرط الأول:** هو الرغبة الأكيدة في الحصول على كميات من السلع والخدمات؛
- **الشرط الثاني:** التمتع بالقدرة الشرائية التي تمكن المستهلك من اقتناء هذه الكميات.

1-2-أنواع الطلب:

الطلب نوعان وهما:

-الطلب الفردي :و نعني به كمية السلع و الخدمات التي يطلبها فرد معين خلال فترة زمنية معينة.

-الطلب الكلي (السوقي): ويشمل مجموعة طلبات المستهلكين (الأفراد) الذين يتشكل منهم سوق سلعة ما خلال فترة زمنية معينة وعند مستويات محددة لسعر السلعة او الخدمة.

1-3-محددات الطلب:

يتحدد طلب المستهلك على سلعة معينة بعدة محددات أو عوامل يمكن تقسيمها إلى العوامل الكمية، والعوامل النوعية.

أ-**العوامل الكمية:** هي تلك التي يمكن قياسها كميا بوحدات نقدية أو عينية، ويدخل في إطارها الآتي:

***سعر السلعة نفسها :** هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، أي أنه إذا ارتفع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها، وإذا انخفض سعر السلعة ترتفع الكمية المطلوبة منها، وهذا ما يعرف بقانون الطلب.

---

[1] Mattei. A.، op cit,p 20.

[2] محمد علي الليثي واخرون، النظرية الاقتصادية الجزئية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 43..

***أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة:**

-السلع المكملة هي التي تستعمل معا لإشباع حاجة معينة لدى المستهلك والتي تكمل بعضها البعض في الاستهلاك مثل السكر والقهوة، والعلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن السلعة المكملة هي علاقة عكسية سالبة. فمثلا إذا ارتفع سعر السكر تنخفض الكمية المطلوبة من القهوة.

-السلع البديلة(المنافسة) هي السلع التي تتنافس على إشباع حاجة معينة لدى المستهلك، وهي التي يمكن إحلال إحداها محل الأخرى كالشاي والقهوة، فالعلاقة بين ثمن إحداها والكمية المطلوبة من الأخرى هي علاقة طردية. فمثلا إذا ارتفع سعر القهوة تنخفض الكمية المطلوبة منها ويزيد الطلب على الشاي[1].

***الدخل النقدي للمستهلك:**

تؤكد الملاحظات العملية لواقع تصرفات المستهلكين أنه عندما ترتفع دخولهم فإن ذلك يدفعهم لزيادة استهلاكهم من سلعة معينة، والعكس في حالة الانخفاض وهذا ما ينطبق على السلع العادية وخاصة الكمالية منها، أما العلاقة بين دخل المستهلك والطلب على السلعة الرديئة كالسلع المستعملة(القديمة) تكون عكسية.

ب-العوامل النوعية : وهي المتغيرات التي لا يمكن قياسها، إنما يمكن توصيفها فقط، ولكن لها تأثيرات عن الطلب مثل[2] :

-**ذوق المستهلك:** فهناك علاقة طردية بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك، فإذا زاد تفضيل المستهلك لسلعة معينة كلما زادت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، وإذا تغير ذوق المستهلك لغير صالح السلعة ينقص الطلب عليها.

- **الظروف المحيطة بالمستهلك:** وهي العوامل الخارجية كالمناخ مثلا فبعض السلع يزيد الطلب عليها في فصول معينة وينخفض عليها خارج هذه الفصول، كالألبسة الصوفية وأجهزة التدفئة يزداد الطلب عليها في فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف.

-**عدد المستهلكين:** تكون العلاقة بين عدد المستهلكين بالطلب هي علاقة طردية، فكلما زاد عدد المستهلكين زاد الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح.

- **توقعات المستهلك بالنسبة لسعر السلعة:** فلو توقع المستهلكين لأي سبب حتى ولو بسبب الإشاعة أن سعر السكر أو الزيت سوف يرتفع قريبا فإن ذلك سوف يدفع المستهلكين لزيادة مشترياتهم من السكر في الوقت الحاضر على الرغم من بقاء سعره ثابتا حاليا، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منه.

-**المواسم، والعادات والتقاليد الاجتماعية:** تؤثر في حجم الطلب على سلعة معينة في فترة زمنية معينة، ومثال ذلك زيادة الطلب على المكسرات في الأعياد الدينية.

---

[1] محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

[2] جبار بوكثير، الاقتصاد الجزئي 1، محاضرات ملخصة مدعمة بتمارين تدريبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2014.

ومن المتغيرات النوعية أيضا الظروف الأمنية والسياسة للبلد، الدعاية والإعلان، السياسة الاقتصادية للدولة، وكذلك توقعات المستهلك بالنسبة للدخل.

2-قانون الطلب(Law of Demand) :

يعتمد قانون الطلب على إبراز العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة(خدمة) ما وسعرها مع افتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى المحددة، حيث أنه كلما ارتفع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها، أما إذا انخفض سعر السلعة فإنه سيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها.

وعليه محتوى هذا القانون ينص على أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغيرا عكسيا مع تغير السعر الذي تباع به تلك السلعة في السوق.

استثناءات قانون الطلب:

هناك حالات استثنائية لا ينطبق فيها قانون الطلب، حيث يكون للطلب فيها ميل موجب، أي وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة، ومن بينها ما يأتي[1]:

-في حالة سلع جيفن وهي السلع الأساسية والتي لا يمكن الاستغناء عنها كالخبز؛

-في حالة السلع التي تطلب لذاتها ولكونها باهضة الثمن، أي تشترى بغرض التباهي والتفاخر (ظاهرة فالبن)، مثل المجوهرات والتحف النادرة؛

-في حالة توقع المستهلكين بانخفاض او ارتفاع متتالي للأسعار في المستقبل، ومثال ذلك حالة السلع التي يزيد الطلب عليها عند ارتفاع سعرها خوفا من ارتفاع أكبر في المستقبل ويحدث ذلك غالبا في أوقات الحروب والأزمات خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية؛

-حالة السلع التي لا تستهلك إلا مرة واحدة في العمر، مثل التطعيمات الطبية؛

- حالة السلع التي يعتقد الأفراد أن ارتفاع سعرها دليل على جودتها مثل: مساحيق التجميل والعطور.

3-صيغ التعبير عن الطلب:

يمكن توضيح آلية عمل قانون الطلب من خلال ثلاث طرق أساسية هي: دالة الطلب، جدول الطلب، منحنى الطلب.

3-1-دالة الطلب (Demand Function):

يمكن تحديد الطلب وفق نموذج بحيث تعتبر الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتمثل في سعر السلعة، أسعار السلع الأخرى وكل العوامل المحددة لها السابقة الذكر، ويمكن صياغة هذه الجملة رياضيا بالعلاقة التالية:

$$Q_{dX}=F(P_X ,P_{Y\,Z} ,R,E)$$

حيث أن:

Q_{dx}: الكمية المطلوبة من السلعة X ؛

[1] توفيق عبد الرحيم حسن ، مرجع سابق، ص 156.

P_X :سعر السلعة x؛

$P_{Y\ z}$:أسعار السلع البديلة أو السلع المكملة؛

R :الدخل النقدي للمستهلك؛

E : محددات الطلب النوعية.

وحتى نتمكن من دراسة وتحليل أثر هذه العوامل على الكمية المطلوبة نقوم بدراسة أثر عامل واحد فقط مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى وذلك بهدف تحديد المحدد المؤثر بشكل مباشر على الكمية المطلوبة من السلعة. وعادة ما يتم تثبيت كل العوامل المحددة للطلب(الكمية والنوعية) بإستثناء سعر السلعة محل الدراسة، وبالتالي تصبح دالة طلب المستهلك على السلعة في المدى القصير والتي تأخذ الشكل الخطي كالآتي :

$$Q=A-bP$$

حيث:

A : تمثل الكمية المطلوبة عند عدمية سعر السلعة (مجانية السلعة) ؛

b: يمثل ميل دالة الطلب، حيث يشير إلى مقدار التغير في الكمية المطلوبة عند التغير في سعر السلعة بوحدة واحدة.

مثال:

اذا كانت الكمية المطلوبة من سلعة ما في حالة عدمية سعرها تقدر ب 12 وحدة ، في حين أن مقدار انخفاض الكمية المطلوبة منها عند ارتفاع السعر بوحدة نقدية واحد تتمثل في 03 وحدات. فما هي دالة الطلب الممثلة للعلاقة السابقة؟

الحل: بالاعتماد على هذه المعطيات فإن دالة الطلب على السلعة تكتب كما يلي: $Q=12-3P$

ويمكن أن تعبر دالة الطلب عن الكمية المطلوبة من طرف مستهلك واحد، أو مجموعة من المستهلكين إذا كانت الدراسة تتعلق بضرورة الاهتمام بكامل مستهلكي هذه السلعة والتي يصطلح عليها بدالة الطلب السوقي. ودالة الطلب السوقي يمكن الحصول عليها بجمع دوال طلبات الأفراد الذين يتشكل منهم السوق، وهذا الجمع يتم في إطار السعر والكمية.

مثال: بافتراض ان السوق يضم 03 مستهلكين لهم دوال الطلب الفردية التالية:

$$Q_1=3-2p \qquad Q_2=2-P \qquad Q_3=1-0.5P$$

حدد دالة الطلب السوقي؟

الحل: يمكن تحديد دالة الطلب السوقي من خلال تجميع دوال الطلب الفردية الثلاث كالتالي:

$$Q_{dt}=Q_1+Q_2+Q_3 \Longrightarrow Q_{dt}=6-3.5p$$

3-2-جدول الطلب (Demand Schedule):

ان جدول الطلب يمثل التعبير الرقمي لقانون الطلب الذي يوضح العلاقة بين التغير في سعر سلعة ما والتغير في الكمية المطلوبة منها.

جدول الطلب الفردي هو عبارة عن قائمة توضح مقدار الكميات التي يطلبها المستهلك من سلعة معينة عند أسعارها المختلفة في زمن معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويبين جدول الطلب السوقي إجمالي الكميات التي يطلبها جميع المستهلكين عند كل سعر من الأسعار المختلفة للسلعة. ويمكن توضيح ذلك في المثال التالي.

مثال: لدينا سوق فيه مستهلكين اثنين، ويوضح الجدول الموالي الكميات التي يطلبها كل مستهلك وإجمالي الكميات المطلوبة عند مستويات السعر المختلفة للسلعة.

سعر السلعة	طلب المستهلك الأول	طلب المستهلك الثاني	الطلب السوقي
2	4	6	10
3	3	5	08
4	2	4	06

من الجدول أعلاه يتضح لنا أنه عندما كان السعر 2 دينار للوحدة من السلعة كانت الكمية المطلوبة 4 وحدات بالنسبة للمستهلك الأول، أما عندما اخذ السعر بالارتفاع إلى 4 دينار، أصبحت الكمية المطلوبة 2 وحدة، لذا نلاحظ أنه كلما ارتفع السعر كلما قابله انخفاض في الكميات المطلوبة والعكس صحيح لو بدأنا من أسفل الجدول إلى أعلاه.

من خلال الجدول كذلك يتبين أن الطلب السوقي على سلعة ما عند مستويات السعر المختلفة يتحدد بجمع طلبات كل الأفراد الذين يتشكل منهم السوق عند المستويات السعرية.

3-3-منحنى الطلب(Demand Curve):

يمكن التعبير عن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها برسم بياني يطلق عليه منحنى الطلب، والذي يمثل التعبير(التمثيل) البياني لجدول وقانون الطلب، حيث ينحدر من الأعلى إلى الأسفل للدلالة على الميل السالب، لوجود العلاقة العكسية بين السعر و الكمية المطلوبة.

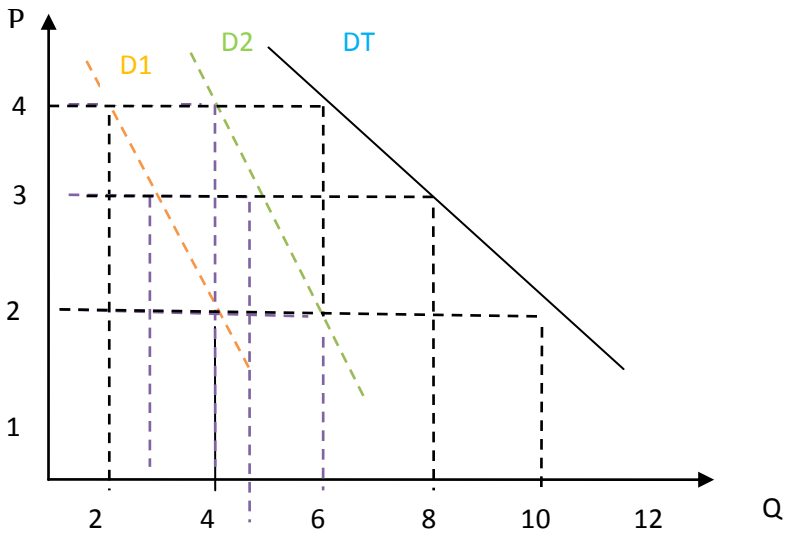
أما منحنى طلب السوق فهو عبارة عن التمثيل البياني(المحل الهندسي) لمجموع النقاط التي تمثل إجمالي الكميات التي يطلبها الأفراد عند كل سعر، أي هو التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية[1].

ولشرح منحنى الطلب نقدم المثال التوضيحي التالي.

مثال: نمثل منحنيات الطلب الفردية ومنحنى الطلب السوقي لجدول الطلب السابق في معلم واحد.

[1] عبد الرحيم برحومة، مرجع سابق، ص 80.

الشكل رقم (1):منحنيات الطلب الفردية ومنحنى طلب السوق



يلاحظ أن كل نقطة على منحى الطلب تمثل الكمية المطلوبة من السلعة وبالسعر المحدد لها، كما يلاحظ من المنحنى أنه كلما ارتفع السعر أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها، والعكس في حالة انخفاض السعر. وبالتالي نستنتج أن المستهلك يتجه نحو الأسفل عند الزيادة في الكمية المطلوبة وذلك عند انخفاض السعر، ونحو الأعلى للدلالة على انخفاض الكمية المطلوبة عند ارتفاع السعر.

وعليه منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين دلالة على طبيعة العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة منها، فهو ذو ميل سالب.

4- التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب:

بناءا على ما تقدم يتبين لنا أن أي تغيير يقع على محددات الطلب سوف يؤدي إلى تغيير الطلب على السلعة بالزيادة أو النقصان، وهنا يجب التمييز بين معنى التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة، حيث تختلف الأسباب التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان الطلب عن تلك التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان الكمية المطلوبة.

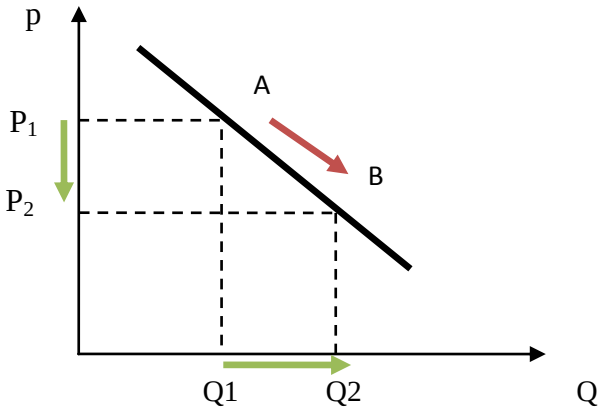
4-1-التغير في الكمية المطلوبة (التغير السعري):

رأينا بأن السعر هو المحدد الرئيسي للطلب وباقي المحددات نعتبرها ثانوية في الفترة القصيرة، فإذا تغير سعر السلعة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، تكتب دالة الطلب كما يلي:

$$Q_{dX}=F(P_X)$$

فزيادة سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها، كما أن انخفاض سعرها يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها، ونسمي هذه الحالة بالتغير في الكمية المطلوبة، حيث يتحرك المستهلك في هذه الحالة هبوطا أو صعودا من نقطة إلى نقطة أخرى (A ← B) على نفس منحى الطلب[1]، ويتضح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2):التغير في الكمية المطلوبة



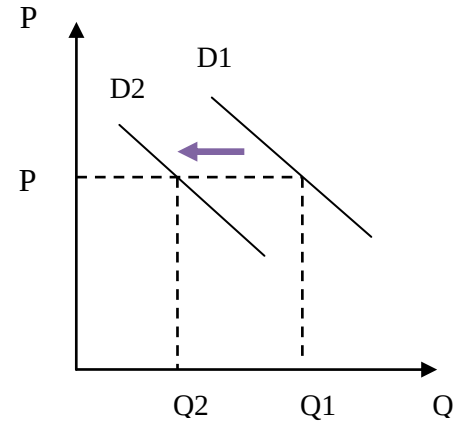
4-2-التغير في الطلب (التغير غير السعري):

يحدث التغير في الطلب إذا تغير أحد العوامل الأخرى المحددة للطلب(مثلا الدخل النقدي، أسعار السلع البديلة أو المكملة...) وبقي سعر السلعة ثابتا، فزيادة أو نقص الطلب على سلعة معينة يعني قيام المستهلك بشراء كميات تزيد أو تقل على تلك التي اعتاد شراؤها عند كل مستوى من المستويات السعرية الأصلية، ويعني ذلك بيانيا انزياح منحنى الطلب بأكمله يمينا أو يسارا بشكل موازي لمنحنى الطلب الأصلي حسب علاقة المحدد المتغير مع الطلب، بمعنى الانتقال من منحنى طلب إلى منحنى طلب آخر[2]، وذلك حسب الشكلين التاليين:

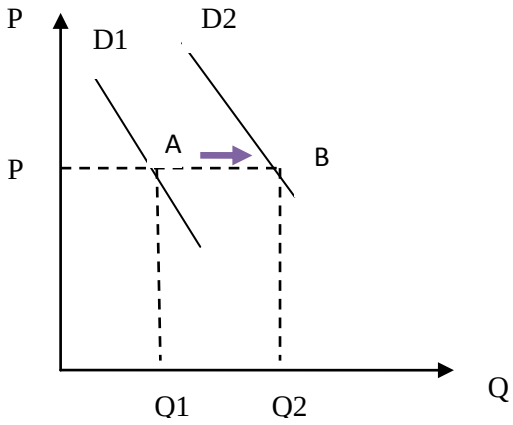
[1] محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

[2] توفيق عبد الرحيم حسن، مرجع سابق، ص 158 .

الشكل رقم (3):حالة انخفاض الطلب



الشكل رقم (4):حالة زيادة الطلب



يلاحظ من الشكل رقم(4) أنه بسبب زيادة دخل المستهلك مثلا فإن ذلك أدى إلى زيادة الكمية ن منحنى المطلوبة من السلعة –على الرغم من أن سعرها لم يتغير– وتحول المستهلك إلى منحنى طلب جديد(D2) والذي تحرك على يمين منحنى الطلب الأصلي(D1)، وانتقل المستهلك من النقطة A إلى النقطة B ويطلق على هذه الحالة بالتغير في الطلب.

ثانيا: نظرية العرض(Supply Theory)

تعرضنا سابقا إلى الجانب الأول من السوق وهو جانب الطلب والذي يمثل المشترين، ونقوم هنا بالتعرف على الجانب الثاني وهو جانب العرض الذي يمثل البائعين. فنظرية العرض تحاول التعرف على العوامل المحددة للعرض، بمعنى ما الذي يجعل الكمية التي يعرضها بائع معين تختلف عن ما يعرضه بائع آخر من نفس السلعة.

1–مفهوم العرض،أنواعه والعوامل المحددة له:

1–1–مفهوم العرض:

العرض هو الكميات التي يرغب ويقدر المنتج أو البائع في عرضها عند مختلف الأسعار المحتملة خلال فترة زمنية معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

وبمفهوم أخر العرض هو قدرة ورغبة المنتج على إنتاج كمية من سلعة معينة وعرضها في السوق بسعر معين وفي فترة زمنية محددة[1]، ومن هذين التعريفين يتضح ضرورة توفر ما يلي:

أ–توفر الرغبة والقدرة على إنتاج وعرض السلعة؛

ب–ارتباط العرض بفترة زمنية محددة.

[1] Hal R. Varia ،Introduction à la microéconomie،8e édition،Bernard Thiry، Norton & Company, Inc ،p .www.deboeck.com

1-2-أنواع العرض:

العرض نوعان وهما:

العرض الفردي: ونعني به كمية السلع و الخدمات التي يعرضها بائع معين خلال فترة زمنية معينة.

العرض السوقي : هو عبارة عن مجموع الكميات التي يعرضها البائعون من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يمكن معرفة جدول أو دالة أو منحنى عرض السوق بالمعلومات المتوفرة عن إجمالي العارضين في هذا السوق وبالتالي يمكن الحصول على كل من جدول أو دالة أو منحنى عرض السوق بالعلاقة التالية:

$$Q_{ST} = \sum_{i=1}^{n} Qsi \Leftrightarrow Q = Q1 + Q2 + Q3 + \cdots \ldots . Q\,n$$

1-3 -العوامل المحددة للعرض:

الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية تعتمد على عدة محددات نوجزها فيما يلي:

-**سعر السلعة** :في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة يتوقع وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من سلعة وسعرها، حيث كلما ارتفع سعر السلعة تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر البائع فيصبح راغبا في عرض كمية أكثر منها.

-**أسعار السلع والخدمات الأخرى** :توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة وأسعار سلع أخرى حيث كلما انخفضت أسعار السلع الأخرى مقارنة بأسعار السلعة المعنية، كلما قل الطلب على السلعة الأصلية وبالتالي ضرورة زيادة العرض منها.

-**أسعار عوامل الإنتاج** : توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وأسعار عوامل الإنتاج ، ذلك أن أسعار عوامل الإنتاج تعتبر تكاليف بالنسبة للمنتج، حيث كلما ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج تزيد التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلعة.

-**المستوى الفني للإنتاج** :توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة والمستوى الفني للإنتاج، فكلما تحسن الأسلوب الفني والانتاجي المستخدم لإنتاج سلعة معينة أدى إلى انخفاض التكاليف وبالتالي زيادة عرض السلعة. كما أن التطور التكنولوجي والتقدم العلمي التقني يلعب دورا في زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه وتحسين النوعية[1].

-**توقعات المنتجين:** ان توقعات المنتجين حول التغيرات في الأسعار المستقبلية تلعب دورا مهما في التأثير على الكميات المنتجة والمعروضة من السلع والخدمات، فإذا توقع المنتجون أن انخفاضا سوف يحدث على أسعار السلعة التي ينتجونها في السوق في المستقبل، فإن ذلك سيدفعهم لعرض المزيد من السلعة في الوقت الحاضر قبل الانخفاض المتوقع تجنبا للخسائر[2].

[1] محمود حسين الوادي، الاقتصاد الجزئي- تحليل نظري وتطبيقي-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 55.

[2] محمد طاقة واخرون، مرجع سابق، ص 71.

-**سياسات الدولة (الضرائب والإعانات):** فالضرائب عندما تفرض بمعدلات مرتفعة على الإنتاج والتي تدخل ضمن التكلفة وتؤثر على الأرباح فإنها لا تحفز على التوسع في الإنتاج وزيادة العرض. أما الإعانات التي تقدم للمنتج فهي تساعد على التوسع في الإنتاج ومن ثم زيادة العرض[1].

-**عدد البائعين في السوق** :كلما زاد عدد البائعين الذين يعرضون السلعة للبيع كلما ساهم ذلك في زيدة عرض السلعة.

2- قانون العرض(Law of Supply):

ينطلق قانون العرض من وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة وسعرها مع بقاء العوامل الأخرى المحددة للعرض ثابتة، وعليه محتوى هذا القانون ينص على أن الكمية المعروضة من سلعة معينة تتغير تغيرا طرديا مع تغير السعر الذي تباع به تلك السلعة في السوق.

3-صيغ التعبير عن العرض:

يمكن توضيح قانون العرض من خلال ثلاث صيغ أساسية هي: دالة العرض، جدول العرض، منحنى العرض.

3-1-دالة العرض:

دالة العرض تمثل الصيغة الرياضية لقانون العرض، و تبين دالة العرض العلاقة الدالية بين الكميات المعروضة من سلعة ما والمتغيرات المحددة لهذه الكميات، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق العلاقة التالية:

$$Q_x=(P_x , P_Y , P_{KL} , T\ldots,)$$

حيث أن:

Q_x: تمثل الكميات المعروضة من السلعة ؛

P_x:سعر السلعة ؛

P_Y : أسعار السلع الأخرى؛

P_{KL} : أسعار عوامل الإنتاج ؛

T: المستوى الفني للإنتاج.

وحتى نتمكن من دراسة وتحليل أثر هذه العوامل على الكميات المعروضة نقوم بدراسة أثر عامل واحد فقط في الكمية المعروضة مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، وعادة ما نلجؤ إلى تثبيت كل العوامل ماعدا سعر السلعة قيد الدراسة وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض، وبالتالي تصبح دالة العرض من الشكل : $Q_x= (P_X)$

[1] زعباط عبد الحميد، الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 ، ص 47.

إذن تصبح المعادلة كما يلي: $Q_x = a + b\,p$

حيث: Q_x : الكمية المعروضة من السلعة

a: تمثل الكمية المعروضة عند عدمية سعر السلعة، أي المقدار الثابت نتيجة العوامل الأخرى؛

b: يمثل ميل دالة العرض، حيث يشير إلى مقدار التغير في الكمية المعروضة عند التغير في سعر السلعة بوحدة واحدة.

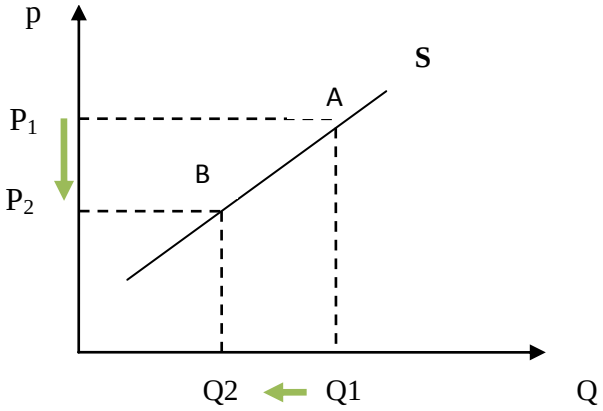
3-2-جدول العرض:

يمكن التعبير عن العلاقة الطردية التي يتضمنها قانون العرض بصيغة رقمية باستخدام جدول العرض، والذي يبين الكميات المعروضة من السلعة عند مستويات السعر المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة خلال فترة زمنية محددة.

3-3-منحنى العرض:

يبين منحنى العرض العلاقة بين الكميات المعروضة من سلعة ما وسعرها خلال فترة زمنية محددة بيانيا، حيث أن منحنى العرض يتجه من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين، أي أنه ذو ميل موجب، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالشكل التالي:

شكل رقم (5): منحنى العرض



ونستطيع كذلك أن نشتق منحنى عرض السوق من منحيات العرض الفردية، فمنحنى عرض السوق هو التجميع الأفقي لمنحنيات عرض البائعين الأفراد.

مثال : لنفرض أن دالة العرض تكتب من الشكل: $Qs_x = 20 + 10\,P_X$

والمطلوب إعداد جدول ومنحنى العرض لهذه السلعة ؟

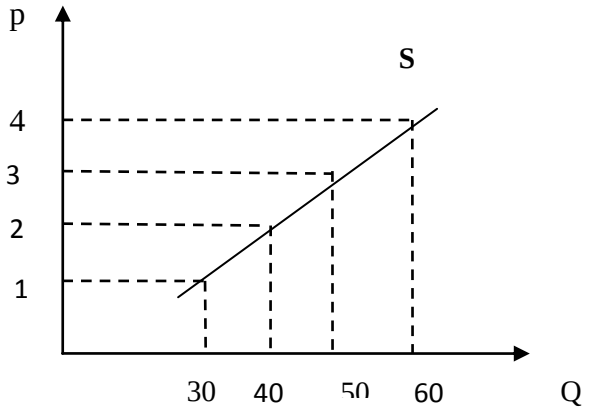
الحل:

من خلال دالة العرض السابقة يمكن استخدام الأرقام التي توضح جدول العرض كما يلي:

السعر	1	2	3	4
الكمية المعروضة	30	40	50	60

يلاحظ من الجدول أن الكمية المعروضة من السلعة تكون 30 وحدة عند السعر 1 دينار، وترتفع هذه الكمية المعروضة إلى 60 وحدة بارتفاع السعر إلى 4 دينار.

التمثيل البياني لمنحنى العرض:



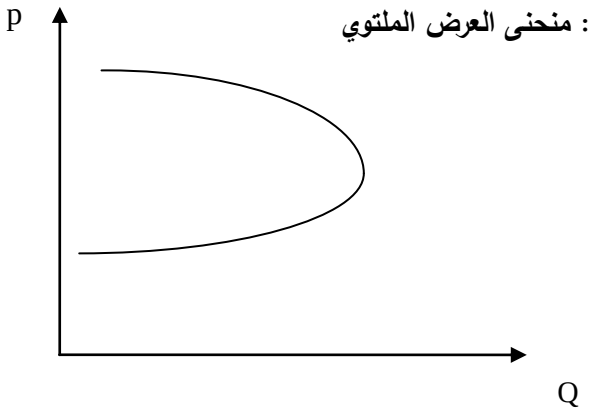
- **الاستثناءات الخاصة بالعرض:**

قانون العرض ينص على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض، غير ان لهذه القاعدة العامة استثناءات أهمها[1]:

***منحنى العرض الملتوي:** عندما يكون هناك حاجة لخدمات العمال، فان أرباب العمل يقومون برفع مستوى الأجور لفئة معينة من العمال بهدف عرض المزيد من عملهم ،لكن قد يحدث عندما يزيد الآجر عن مستوى معين ، يأخذ عنصر العمل بالانكماش بالرغم من ارتفاع الأجور واستمرار الطلب على العمل .ويفسر ذلك ان العامل عندما يصل دخله الى مستوى معين، يبدأ يشعر بأهمية تخفيض ساعات العمل كلما ارتفع الأجر، بحيث يحافظ على دخل حقيقي معين له، ويخصص أوقات الفراغ الى أشياء أخرى مثل(الرياضة، السينما،الراحة...الخ) ويأخذ منحنى العرض في هذه الحالة الشكل التالي:

[1] بوجرادة سهيلة، مطبوعة الاقتصاد الجزئي1 "ملخص دروس مدعم بتمارين وأسئلة نظرية محلولة"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017، ص 41.

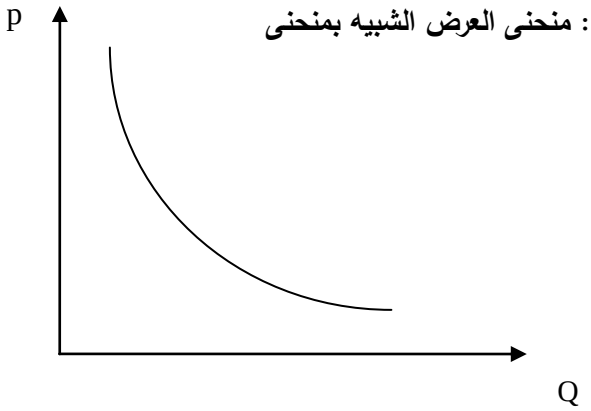
الشكل رقم (6): منحنى العرض الملتوي



***منحنى العرض الشبيه بمنحنى الطلب:**

عندما يتوقع المنتجون الزيادة في الأسعار في المستقبل فأنهم يقللون من عرض هذه السلعة في السوق بهدف بيعها في المستقبل بأسعار أعلى ،والحصول على أرباح اكبر .وإذا حدث العكس، و توقع المنتجون انخفاض في سعر السلعة مستقبلا فأنهم يعرضون كميات اكبر من السلعة بهدف بيعها بالسعر الحالي خوفا من بيعها بأسعار اقل في المستقبل ، وبالتالي تحقيق اقل خسارة ممكنة. ويأخذ منحنى العرض شكل منحنى الطلب تقريبا ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): منحنى العرض الشبيه بمنحنى الطلب



4- التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:

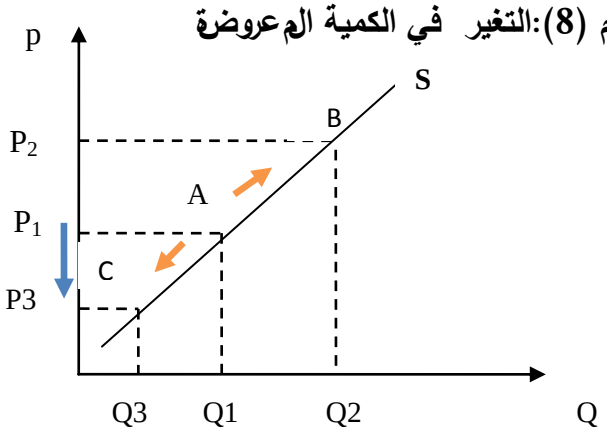
بناءا على ما تقدم يتبين لنا أن أي تغيير يقع على محددات العرض سوف يؤدي إلى تغيير عرض السلعة بالزيادة أو النقصان، وهنا يجب التمييز بين معنى التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة، حيث تختلف الأسباب التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان العرض عن تلك التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان الكمية المعروضة.

4-1-التغير في الكمية المعروضة:

التغير في الكمية المعروضة يحدث نتيجة للتغير في سعر السلعة مع بقاء العوامل الأخرى المحددة للعرض ثابتة، وهذا التغير بمثابة انعكاس لقانون العرض ومنحنى العرض، حيث يلاحظ أن المنتج في

هذه الحالة سوف يتحرك صعودا أو نزولا على نفس منحنى العرض، أي يتحرك نحو الأعلى نتجه زيادة عرضه للسلعة عند ارتفاع سعرها والعكس صحيح في حالة الانخفاض[1]، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (8):التغير في الكمية المعروضة



4-2-التغير في العرض:

نقصد بتغير العرض انتقال منحنى العرض يمينا أو يسارا بشكل موازي لمنحنى العرض الأصلي بحسب التغير في الكمية المعروضة، وهذا التغير ليس نتيجة تغير سعر السلعة وإنما بسبب تغير أحد العوامل الأخرى المحددة للعرض(ثبات سعر السلعة وتغير احد العوامل الأخرى)، وهنا نميز بين الحالتين التاليتين[2]:

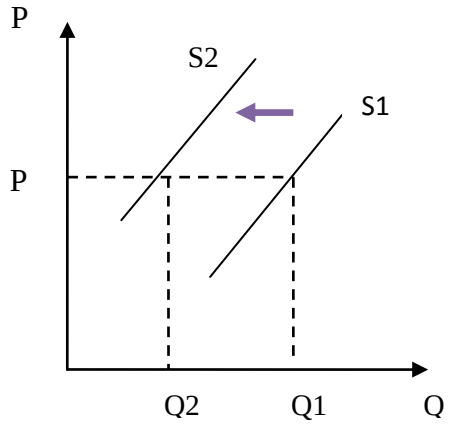
1-في حالة التأثير الإيجابي (الطردي) للعوامل المحددة للعرض، فهذا سيؤدي إلى انتقال المنحنى نحو اليمين للدلالة على الزيادة في الكمية المعروضة في ظل ثبات سعرها ؛

2-أما في حالة التأثير السلبي (العكسي) للعوامل المؤثرة على العرض باستثناء سعر السلعة، فإن هذا سيؤدي إلى انتقال المنحنى نحو اليسار للدلالة على انخفاض المعروض السلعي.

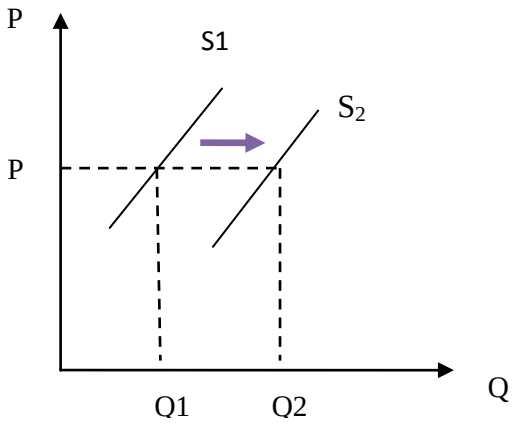
[1] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 42.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 62.

الشكل رقم (9):حالة انخفاض العرض



الشكل رقم (10):حالة زيادة العرض



خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور يتبين ما يلي:

-أن قانون الطلب ينص على أن هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة ما والكمية المطلوبة منها، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويتمثل هذا القانون بيانيا على شكل منحنى طلب سالب الميل، كما يمكن الحصول على طلب السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية.

-أن قانون العرض ينص على أن هناك علاقة طردية بين سعر سلعة ما والكمية المعروضة منها، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويتمثل هذا القانون بيانيا على شكل منحنى عرض موجب الميل، كما يمكن الحصول على عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية.

-يمكن التمييز بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة، حيث أن التغير في الكمية المطلوبة يحدث عن تغير سعر السلعة نفسها وبقاء العوامل الأخرى المحددة للطلب ثابتة، في حين التغير في الطلب يكون بتغير أحد العوامل المحددة للطلب مع ثبات سعر السلعة نفسها.

-يمكن التمييز بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة، حيث أن التغير في الكمية المعروضة يحدث عن تغير سعر السلعة نفسها وبقاء العوامل الأخرى المحددة للعرض ثابتة، في حين التغير في العرض يكون بتغير أحد العوامل المحددة للعرض مع ثبات سعر السلعة نفسها.

أسئلة وتمارين المحور الرابع:

قصد الاستفادة من الدروس التي سبق طرحها، سيتم تخصيص بعض الأسئلة والتمارين مع محاولة إرفاقها بالحلول النموذجية.

السؤال الأول:

أجب(ي) على الأسئلة التالية:

1-ما الفرق بين مفهوم الرغبة والطلب؟

2-ما الفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة بيانيا؟

السؤال الثاني:

أجب بصحيح أو خطأ مع التبرير على العبارات التالية:

1-يكون منحنى طلب المستهلك دائما سالب الميل.

2-يزداد الطلب على السلعة بارتفاع أسعار السلع المكملة لها.

3-ارتفاع سعر السكر يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.

4-تخفيض الضرائب على السلع يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين.

5- ينتقل منحنى الطلب على سلعة ما إلى اليمين إذا زاد ثمن السلعة البديلة أو زاد الدخل.

6- يعرف الطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه الكميات التي يرغب المستهلك في شرائها.

السؤال الثالث:

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1. ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى:

أ. انخفاض الطلب على السيارات.

ب. ارتفاع الطلب على السيارات.

ج. انتقال منحنى الطلب على السيارات إلى اليمين.

د. انتقال منحنى الطلب على قطع غيار السيارات إلى اليسار.

هـ. لا شيء مما سبق.

2. انتقال منحنى الطلب إلى اليمين يكون نتيجة :

أ. ارتفاع ثمن سلعة مكملة.

ب. ارتفاع ثمن سلعة متنافسة(بديلة).

ج. زيادة الدخل الفردي.

د. ب،ج فقط.

3. تحرك منحنى الطلب على الدواجن إلى اليسار يعني:

أ. ستزداد كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.

ب. ستنخفض كمية الدواجن المشتراة إذا ارتفع السعر.

ج. ستنخفض كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.

د. ستزداد كمية الدواجن المشتراة إذا انخفض الثمن.

4. العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة(ما) لا تتضمن:

أ. ثمن السلعة.

ب. دخل المستهلك.

ج. كميات السلع البديلة والمكملة.

د. ذوق الفرد.

5. إذا انخفض ثمن السلعة(س) فإن منحنى الطلب على السلعة البديلة(ص) سوف:

أ. يظل ثابتاً.

ب. ينتقل إلى اليسار.

ج. ينتقل إلى اليمين.

د. يتحرك بزاوية قدرها 45 درجة.

6. التحرك على نفس منحنى الطلب يعني:

أ. إن الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها مرتبطان عكسياً.

ب. إن الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها مرتبطان طردياً.

ج. إن الطلب على السلعة قد تغير.

د. إن الدخل أو الذوق أو أثمان السلع البديلة أو المكملة قد تغير.

7. الطلب على سلعة ما هو الرغبة في الحصول عليها مدعمة:

أ. بالقدرة على دفع ثمنها.

ب. بالرغبة في أقل ثمن ممكن.

ج. بالقدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع.

د. الرغبة في الاحتفاظ بالسلعة لأطول فترة ممكنة.

8. ينص قانون الطلب على أن:

أ. يشتري المستهلك كميات أكثر من السلعة عند ارتفاع أثمانها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ب. يزداد عدد المستهلكين في السوق إذا انخفض سعر السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج. الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطاً طردياً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

د. الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطاً عكسيا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

هـ. كل الجمل السابقة خطأ.

9. **إذا انتقل منحنى الطلب على السلعة(ب) إلى اليمين بسبب انخفاض ثمن السلعة(أ) فإن ذلك يدل أن:**

و. السلعتان بديلتان.

ز. السلعتان مكملتان.

ح. السلعة (ا) سلعة عادية، والسلعة (ب) سلعة دنيا.

ط. السلعة (ب) سلعة عادية، والسعلة (أ) سلعة دنيا.

ي. السلعتينّ(ا) ، (ب) سلع دنيا.

10. **لا ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين إذا :**

أ. زاد دخل المستهلك.

ب. انخفض ثمن السلعة المكملة.

ج. انخفض ثمن السلعة البديلة.

د. زاد ميل المستهلك نحو السلعة.

11.منحنى عرض السوق:

أ.هو ذو ميل موجب؛

ب . يظهر العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة؛

ج . هو تجميع منحنيات عرض الأفراد المنتجين في سوق معين وفي وقت معين؛

د . جميع الإجابات صحيحة

التمرين الأول:

يوضح الجدول التالي التغير في الاستهلاك الفردي لأحد العائلات من الشاي، القهوة والسكر عندما يرتفع سعر الشاي.

	الكمية المطلوبة قبل تغير سعر الشاي		الكمية المطلوبة بعد تغير سعر الشاي	
	السعر	الكمية	السعر	الكمية
الشاي	12	15	14	5
القهوة	8	20	8	30
السكر	6	35	6	25

1- أرسم منحنيات الطلب لهذه السلع ؟

2-فسر التغير في الطلب بين الشاي والقهوة ، ثم ما بين الشاي و السكر ؟

التمرين الثاني:

إليكّ الجدول الذي يبين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من السلعة x عند مختلف الأسعار.

Px	3	6	9	12	15	18
Q_D	34	28	22	16	10	4
Q_S	2	4	6	8	10	12

-أوجد معادلة الطلب والعرض ؟

التمرين الثالث:

تتواجد قاعة سينما بوسط مدينة المدية، حيث يبحث صاحب هذه القاعة على أمثل سعر لتذكرة الدخول، وأن دالة الطلب على تذاكر الدخول لها الصيغة التالية:

$$D=\frac{a}{p}-b$$

حيث أن: p هو سعر التذكرة، وD هو عدد المتفرجين، a وb هي ثوابت.

علما بأن هذه القاعة تتسع ل 500 متفرج، وقد أجريت تجربتين لتحديد الطلب وكانت:

-عند سعر 40 دينار فإن عدد المتفرجين وصل إلى 250 متفرج.

-عند سعر 35 دينار فإن عدد المتفرجين وصل إلى 350 متفرج.

المطلوب:

1- ما هي قيمة المجاهيل a وb ؟

2-أوجد السعر الذي يسمح بتشغيل القاعة كاملة ؟

3-إن مسير القاعة يتوقع بأنه عند سعر تذكرة 30 دج فان القاعة سوف تمتلئ بنسبة 80 بالمائة .هل أن هذا التصور صحيح؟

التمرين الرابع:

سوق يدخله 10000 مستهلك، دالة طلب كل واحد منهم على الشكل التالي:$Q = 12 - 2P$

ويتبادلون منتوج 1000 منتج للسلعة المتبادلة ودالة كل منتج على الشكل:$Q = 20P$

1-أوجد دالة كل من طلب وعرض السوق للسلعة المتبادلة؟

2-أوجد جدول طلب وعرض السوق؟

الحلول النموذجية:

الجواب الأول:

1-هناك اختلاف بين مفهوم الرغبة ومفهوم الطلب، حيث تعتبر الرغبة نوع معين من الشعور نحو سلعة معينة تعكس أمنية المستهلك في الحصول على سلعة معينة، لكن هذه الرغبة قد لا تعكس قدرة المستهلك على الحصول على السلعة (لارتفاع سعرها مثلاً، أما الطلب فهو الطلب الفعال، أي الرغبة في الحصول على السلعة مع وجود القدرة الفعلية في الحصول عليها.

2- الفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة بيانيا يكمن في أن التغير في الطلب يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين أو إلى اليسار بشكل موازي لمنحنى الطلب الأصلي بسبب تغير احد العوامل المحددة للطلب غير سعر السلعة، أما التغير في الكمية المطلوبة فيكون بالانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى صعودا او هبوطا على نفس منحنى الطلب بسبب تغير سعر السلعة نفسها.

الجواب الثاني:

1-يكون منحنى طلب المستهلك دائما سالب الميل(خطأ).

⟵ يكون منحنى طلب المستهلك سالب الميل، لكن هناك استثناءات لقانون الطلب ومن ثم يكون موجب الميل.

2-يزداد الطلب على السلعة بارتفاع أسعار السلع المكملة لها.(خطأ)

⟵ يقل الطلب على السلعة بارتفاع أسعار السلع المكملة لها.

⟵ يزداد الطلب على السلعة بانخفاض أسعار السلع المكملة لها.

3-ارتفاع سعر السكر يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه(صحيح).

4-تخفيض الضرائب على السلع يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين(صحيح).

5- ينتقل منحنى الطلب على سلعة ما إلى اليمين إذا زاد ثمن السلعة البديلة أو زاد الدخل(صحيح).

6- يعرف الطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه الكميات التي يرغب المستهلك في شرائها(خطأ).

⟵ يعرف الطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها .

الجواب الثالث:

1-ارتفاع أثمان قطع غيار السيارات قد يؤدي إلى:

و. انخفاض الطلب على السيارات.

2-انتقال منحنى الطلب إلى اليمين يكون نتيجة :

د. ب،ج فقط.

3-تحرك منحنى الطلب على الدواجن إلى اليسار يعني:

هـ. ستنخفض كمية الدواجن المشتراة حتى إذا لم يتغير الثمن.

4-العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة(ما) لا تتضمن:

هـ. كميات السلع البديلة والمكملة.

5-إذا انخفض ثمن السلعة (س) فإن منحنى الطلب على السلعة البديلة (ص) سوف:

هـ. يظل ثابتاً.

6-التحرك على نفس منحنى الطلب يعني:

هـ. إن الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها مرتبطان عكسياً.

7-الطلب على سلعة ما هو الرغبة في الحصول عليها مدعمة:

أ. بالقدرة على دفع ثمنها.

8- ينص قانون الطلب على:

د. الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها ترتبط ارتباطاً عكسيا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

9-إذا انتقل منحنى الطلب على السلعة(ب) إلى اليمين بسبب انخفاض ثمن السلعة (أ) فإن ذلك يدل أن:

د. السلعتان مكملتان.

10- لا ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين إذا :

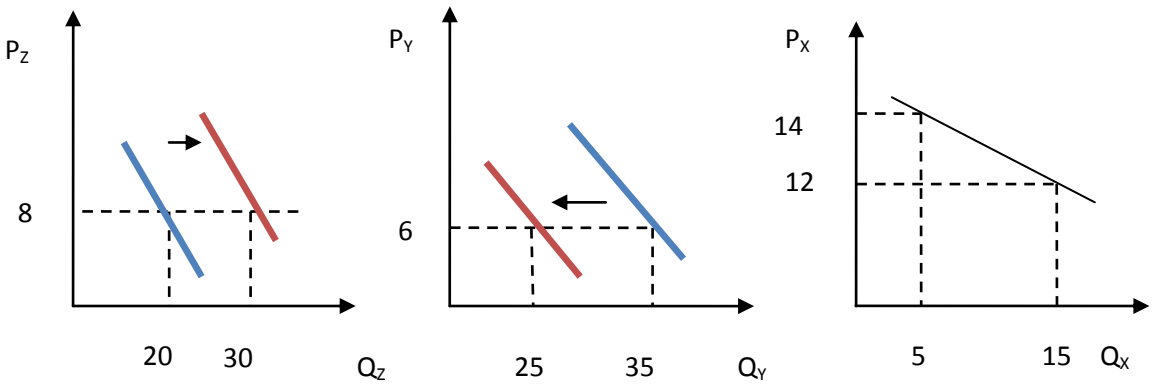
ب. انخفض في ثمن السلعة المكملة.

11.منحنى عرض السوق:

د . جميع الإجابات صحيحة

حل التمرين الأول:

التمثيل البياني لمنحنيات الطلب للقهوة والسكر والكمية المطلوبة من الشاي عند التغير في هذا الأخير:



منحنى التغير في القهوة منحنى التغير في السكر منحنى التغير في الشاي

التعليق : توضح الأشكال أعلاه مدى تأثير سعر السلعة الأصلية (الشاي) على الكمية المطلوبة منها، وكذا تأثيره على الطلب على السكر كونه سلعة مكملة بالإضافة إلى تأثر الطلب على القهوة بإعتبارها سلعة بديلة، وفيما يلي تفسير لكل ثنائية على النحو الأتي:

أ -تفسير تأثير سعر الشاي و الكمية المطلوبة منه : نلاحظ من الشكل رقم (01) العلاقة الموجودة بين الكمية المطلوبة من الشاي وسعرها، حيث نلاحظ إنخفاض الكمية المطلوبة من الشاي بعشرة وحدات نتيجة إرتفاع سعرها بوحدتين نقديتين ، كما يفسر ذلك بيانيا بإنتقال المستهلك من توليفة إستهلاكية إلى توليفة أخرى على نفس المنحنى ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة و سعرها.

ب – تفسير تأثير سعر الشاي على طلب السكر : يبين الشكل رقم (02) مدى تأثر الطلب على السكر رغم ثبات سعره عندما يتغير سعر سلعة أخرى مكلمة ، حيث نلاحظ أن الطلب على السكر إنخفض من 35 وحدة إلى 25 وحدة رغم ثبات السعر عند 6 وحدات نقدية، هذا و يفسر ذلك بيانيا بتحول المستهلك من وضعية إستهلاكية إلى وضعية ثانية على منحنى أخر جديد بإتجاه نقطة إحداثيات المركز للإشارة على إنخفاض الطلب عليها ، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة الأصلية و الطلب على سلعة مكملة لها.

ت – تفسير تأثير سعر الشاي على طلب القهوة : يوضح الشكل رقم (03) مدى تأثر الطلب على القهوة رغم ثبات سعرها عندما يتغير سعر سلعة أخرى بديلة ، حيث نلاحظ أن الطلب على القهوة إرتفع من 20 وحدة إلى 30 وحدة رغم ثبات سعرها عند 8 وحدات نقدية، هذا ويفسر ذلك بيانيا بتحول المستهلك من وضعية إستهلاكية إلى وضعية ثانية على منحنى أخر جديد عكس إتجاه نقطة إحداثيات المركز للإشارة على إرتفاع الطلب عليها ، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة الأصلية و الطلب على سلعة أخرى بديلة لها.

حل التمرين الثاني:

1–ايجاد دالة الطلب:

لدينا البيانات التالية:

$$\begin{cases} Qd=a-dp \\ (34،3)؛ (6 ،28) \end{cases}$$

يشير ميل دالة الطلب(d) إلى مقدار التغير في الكمية المطلوبة إلى مقدار التغير في سعرها بين نقطتين، وبالتالي يتم التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$d = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \quad \Longleftrightarrow \quad d = \frac{Q2-Q1}{P2-P1}$$

بالتعويض عن قيم الإحداثيتين السابقتين نجد: $d = \frac{28-34}{6-3} \quad \Rightarrow d = -2$

ومنه الشكل المبدئي لدالة الطلب يصبح من الشكل: $Qd = a - 2p$

وبأخذ إحدى الإحداثيات ولتكن التوليفة الثالثة في الجدول(22 ،9) نحصل على:

$$Qd = a - 2p \Rightarrow 22 = a - 2(9) \Rightarrow a = 40$$

وعليه فإن دالة الطلب لهذه السلعة تكتب من الشكل: $Qd = 40 - 2p$

2– إيجاد دالة العرض:

$$\begin{cases} Qs=a+bp \\ (3،2)؛ (6 ،4) \end{cases}$$

يشير ميل دالة العرض(b) إلى مقدار التغير في الكمية المعروضة إلى مقدار التغير في سعرها بين نقطتين، وبالتالي يتم التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$b = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \leftrightarrow b = \frac{4-2}{6-3} = \frac{2}{3}$

ومنه الشكل المبدئي لدالة العرض يصبح من الشكل: $Qs = a + \frac{2}{3}p$

وبأخذ إحدى الإحداثيات ولتكن التوليفة الثالثة في الجدول(9،6) نحصل على:

$$Qs = a + \frac{2}{3}p \quad \Longrightarrow \quad 6 = a + \frac{2}{3}(9) \Longrightarrow \quad a = 0$$

وعليه فإن دالة العرض لهذه السلعة تكتب من الشكل: $Qs = \frac{2}{3}p$

حل التمرين الثالث:

1-إيجاد قيمة المجاهيل a و b:

بتعويض نتائج التجربتين لتحديد الطلب، في صيغة الطلب المعطاة نجد:

250=a/40 -b.....(1)

350=a/35 -b .....(2)

من أجل حل جملة المعادلتين 1 و 2 نطرح المعادلة 2 من 1 فنجد:

$$350 - 250 = \frac{a}{35} - \frac{a}{40} \Rightarrow 100 = \frac{40a-35a}{1400} \Rightarrow 5a = 140000$$
$$a = 28000$$

وبتعويض قيمةa في إحدى المعادلتين نجد:

250= 28000/40 -b $\Longrightarrow$ b= 450

2-إيجاد السعر الذي يسمح بتشغيل القاعة كاملة:

من المطلوب السابق نحصل على دالة الطلب على الشكل التالي:

D=28000/P -450

بتعويض قيمة العرض الذي يسمح بامتلاء قاعة السينما التي تساوي 500 متفرج نجد:

$$500 = \frac{28000}{P} - 450 \Rightarrow P = 29.47$$

3-عند ما تكون سعر التذكرة 30 دينار فإن الطلب المتوقع يكون كما يلي:

$$D = \frac{28000}{30} - 450 \Rightarrow D = 483.33$$

حيث عند هذا السعر يكون نسبة تشغيل القاعة هي:

$$\frac{483.33}{500} * 100\% = 96.6\%$$

من خلال النتيجة نعتبر أن تصور مسير قاعة السينما قد أخطأ في تصوره الذي أعتبره % 80 بدل من 96.6%

حل التمرين الرابع:

1-ايجاد دالة كل من طلب وعرض السوق للسلعة المتبادلة:

دالة الطلب الفردية: $Qd = 12 - 2P$:

دالة العرض الفردية: $Qs = 20P$

لدينا 10000 مستهلك، ومنه دالة الطلب السوقي هي: $Qdt = (12 - 2P)(10000)$

$Qdt = (120000 - 2000P)$

لدينا 1000 منتج ومنه دالة العرض السوقية هي: $Qst = 20P(1000)$

$Qst = 20000P$

2- إيجاد جدول طلب وعرض السوق:

P	1	2	3	4	5
Qdt	100000	80000	60000	40000	20000
Qst	20000	40000	60000	80000	100000

المـــــحور الخامس:

مـــــــرونات الطــلب والعرض

مقدمة المحور:

اتضح في المحور السابق أن الطلب على سلعة أو خدمة ما يتأثر بالعديد من العوامل كالسعر والدخل النقدي وغيرها، والأمر كذلك بالنسبة للعرض، وهناك العديد من العلاقات الاتجاهية فيما بين الكمية المطلوبة على السلعة وكل من هذه العوامل وبين الكمية المعروضة وسعر السلعة في حد ذاتها من جهة ثانية، غير أنه لا يكفي معرفة اتجاه هذه العلاقات، ولكن يجب أيضا معرفة مقدار هذا التغير في الكمية المطلوبة أو الطلب نتيجة للتغير في السعر أو أي من هذه المحددات بمقدار معين، وبالتالي نكون في حاجة إلى مقياس كمي لقياس ذلك التغير وهو ما يطلق عليه مصطلح المرونة.

و اصطلاح المرونة الشائع الاستخدام في مجال الاقتصاد هو في الأصل اصطلاح رياضي استعاره الاقتصاديون من علماء الرياضيات وطبقوه في الكثير من دراساتهم النظرية والتطبيقية. ونحاول في هذا المحور التطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ مفهوم مرونة الطلب؛
- ✓ مرونة الطلب السعرية؛
- ✓ مرونة الطلب الدخلية؛
- ✓ مرونة الطلب التقاطعية؛
- ✓ محددات مرونة الطلب السعرية؛
- ✓ مرونة النقطة ومرونة القوس؛
- ✓ مرونة العرض ودرجاتها؛
- ✓ العوامل المؤثرة على مرونة العرض.

أولا –مرونة الطلب (Demand Elasticity) :

يقصد بالمرونة مدى الحساسية أو الاستجابة لأحد المتغيرات المدروسة، وتعرف على أنها ذلك المقياس الذي يقيس العلاقة النسبية بين التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما نتيجة التغيرات النسبية في ظاهرة أخرى[1].

ويمكن تعريفها أيضا بأنها مؤشر يقيس لنا مدى استجابة أو حساسية المتغير التابع للتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة بنسبة مئوية. بمعنى:

المرونة= التغير النسبي في المتغير التابع/ التغير النسبي في المتغير المستقل.

ومنه:

المرونة = التغير المطلق/الأصل(المتغير التابع)

التغير المطلق/الأصل(المتغير المستقل)

1–مفهوم مرونة الطلب:

تعبر مرونة الطلب عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير الذي يحدث في أحد العوامل المحددة للطلب ومن تم قياسها كميا، ففي نظرية الطلب نميز بين ثلاثة أنواع من المرونات تختلف باختلاف المحدد أو العامل الذي أدى إلى إحداث التغير في الكمية المطلوبة.

2–أنواع مرونات الطلب:

بما أن الطلب يتأثر عادة بثلاث عوامل (سعر السلعة، الدخل، وسعر السلعة الأخرى)، فيمكن تصور ثلاث أنواع من المرونة وهي: مرونة الطلب السعرية، مرونة الطلب الدخلية، ومرونة الطلب التقاطعية.

2–1–مرونة الطلب السعرية:

إن مرونة الطلب السعرية هي الأكثر شيوعا من بقية أنواع المرونات في الأدبيات الاقتصادية.

2–1–1–مفهوم مرونة الطلب السعرية:

هي تعبر عن مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير الذي يحدث في سعرها، وبعبارة أخرى فإن مرونة الطلب السعرية تعني التغير النسبي المئوي في الكمية المطلوبة من سلعة ما والناتج عن التغير في سعر السلعة بمقدار 01 %، ونرمز لها بالرمز Ep ، وتصاغ رياضيا كما يلي:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة X

التغير النسبي في سعر السلعة نفسها

فإذا رمزنا للكمية المطلوبة من السلعة بالرمز Q_X وسعر السلعة بالرمز P_X، وبتحليل التغير النسبي يمكننا من الحصول على العلاقة المختصرة الآتية:

[1] محمد سحنون، مرجع سابق، ص55.

$$Ep_x = \frac{\Delta QX\%}{\Delta Px\%} = \frac{\Delta QX}{QX} \div \frac{\Delta PX}{PX}$$

$$Ep_x = \frac{\Delta QX}{\Delta PX} \times \frac{PX}{QX} \rightarrow \quad Ep_x = \frac{QX2 - QX1}{Px2 - PX1} \times \frac{PX1}{Qx1}$$

ويكون معامل مرونة الطلب السعرية سالب بسبب العلاقة العكسية ما بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة (Q و P) وهو قانون الطلب. أما الحالات الاستثنائية لقانون الطلب المذكورة سابقا فتكون فيها مرونة الطلب السعرية موجبة وهذا دليل على العلاقة الطردية ما بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة.

كما أن قيمة المرونة تختلف من سلعة إلى أخرى، حيث هناك سلع تستجيب للتغير في أسعارها بدرجة كبيرة، والاخر بدرجة أقل، وهناك ما لا يستجيب.

ومن أجل توضيح كيفية حساب المرونة السعرية نورد المثال التالي:

إذا انخفض سعر سلعة البرتقال من 10 إلى 8 دج وزادت الكمية المطلوبة من تلك السلعة من 100 إلى 200 وحدة. أحسب مرونة الطلب السعرية؟

لدينا:

$$Ep_x = \frac{QX2 - QX1}{Px2 - PX1} \times \frac{PX1}{Qx1}$$

$$Ep_x = \frac{200 - 100}{8 - 10} \times \frac{10}{100} \qquad Ep_x = 5 -$$

المدلول الاقتصادي لمرونة الطلب السعرية تساوي (5−) يعني أن انخفاض في سعر البرتقال بنسبة 1 % يؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة منها بنسبة 5 %.

ملاحظة:

في حالة بيانات متصلة أي في حالة ما إذا كانت المعطيات على شكل دالة مستمرة، فإن قانون المرونة يكون على الشكل التالي:

$$Ep_x = \frac{\delta QX}{\delta Px} \times \frac{PX}{Qx}$$

أي أن قيمة المرونة تساوي إلى المشتقة الجزئية لدالة الطلب على السلعة X بالنسبة للمتغير P_X (والتعامل مع باقي المتغيرات على أنها ثوابت)، مضروبة في النسبة بين سعر السلعة إلى الكمية المطلوبة منها.

مثال: إذا كانت لدينا دالة الطلب على السلعة X من الشكل التالي: $Q_X = 3 - 1/2P_X$

والمطلوب إيجاد المرونة السعرية لهذه السلعة عند $P_X = 1$:

$$Ep_x = \frac{\delta QX}{\delta Px} \times \frac{PX}{Qx} = (2/1-) \times \frac{1}{2.5} = \frac{-0.5}{2.5}$$

$$Ep_x = 0.2-$$

التعليق :إذا انخفض(أو ارتفع) سعر السلعة x ب 1% ، ترتفع (أو تنخفض) الكمية المطلوبة منها ب 0.2% .

2-1-2-أنواع مرونة الطلب السعرية:

اتفق الاقتصاديون على وضع معيار المرونة مقارنة بالواحد الصحيح لذلك تؤخذ المرونة بالقيم المطلقة، وعليه يحدد معامل المرونة خمس درجات لحالات مرونة الطلب السعرية كالتالي:

1-الطلب كبير المرونة (الطلب مرن) ويتميز الطلب لكثير المرونة بالخصائص التالية[1]:

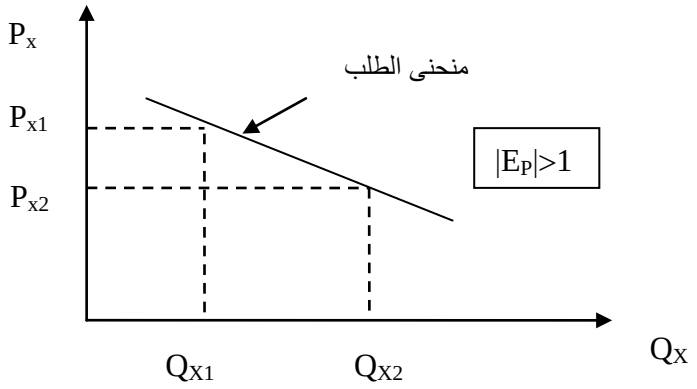
-القيمة المطلقة لمعامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح؛

-منحنى الطلب بطيء الانحدار وأقرب ما يكون إلى الخط الأفقي الموازي للمحور الأفقي،

-التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر؛

-مثال على ذلك الطلب على السلع و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع والسلع الكمالية.

ويمكن التعبير عليه بيانيا بالشكل التالي:



2-الطلب قليل المرونة : يتميز الطلب غير المرن بالخصائص التالية:

-التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر؛

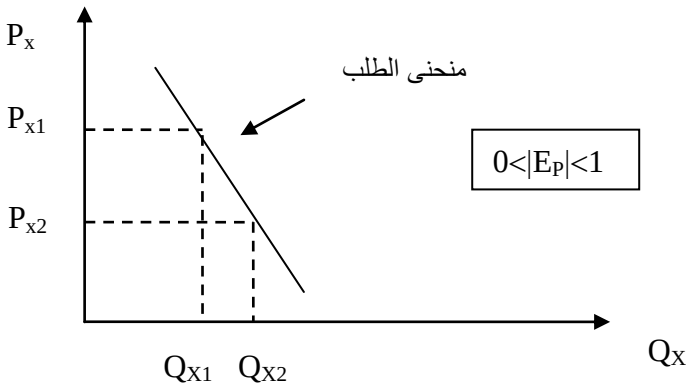
-القيمة المطلقة لمعامل المرونة أقل من الواحد الصحيح؛

-منحنى الطلب شديد الانحدار وأقرب ما يكون إلى الخط االمستقيم الموازي للمحور العمودي ؛

مثال ذلك الطلب على السلع الضرورية كالمواد الغذائية.

ويمكن التعبير عليه بيانيا بالشكل التالي:

[1] طويطي مصطفى ، مرجع سابق، ص 22.



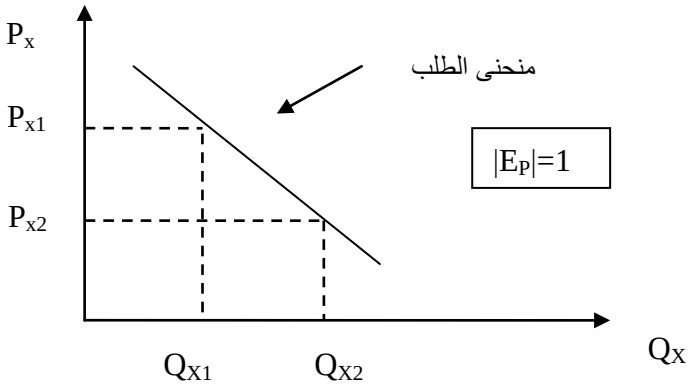
3-الطلب(متكافئ) أحادي المرونة: يتميز بالخصائص التالية:

-التغير النسبي في الكمية المطلوبة يساوي التغير النسبي في السعر؛

-معامل المرونة بالقيمة المطلقة يساوي الواحد الصحيح؛

-منحنى الطلب قد يأخذ شكل قطع متكافئ إذا كانت المرونة مساوية للوحدة على جميع نقاط المنحنى.

ويمكن التعبير عليه بيانيا بالشكل التالي:



4-طلب عديم المرونة: وأهم مميزاته ما يلي:

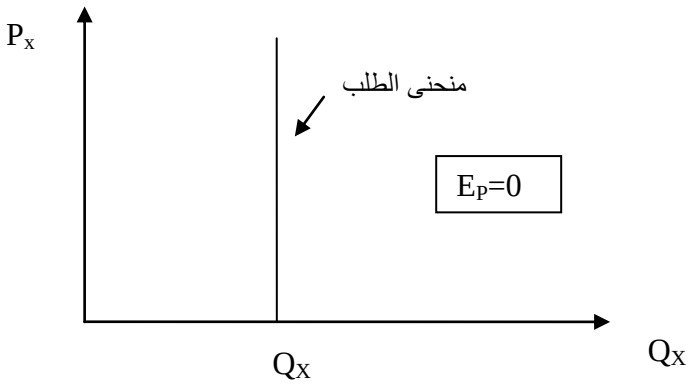
-منحنى الطلب يشكل خطا عموديا موازيا للمحور الرأسي؛

-ميل منحى المنحنى يساوي∞ ؛

-معامل مرونة الطلب يساوي 0 ؛

-التغير في الكمية المطلوبة يساوي الصفر مهما تغير سعر السلعة، ومثال ذلك الطلب على الأدوية، وملح الطعام وحالات المزاد العلني.

ويمكن التعبير عليه بيانيا بالشكل التالي:



5-طلب لانهائي المرونة : من مميزاته[1]:

-منحنى الطلب يشكل خطا أفقيا موازيا لمحور الفواصل؛

-ميل المنحنى يساوي الصفر؛

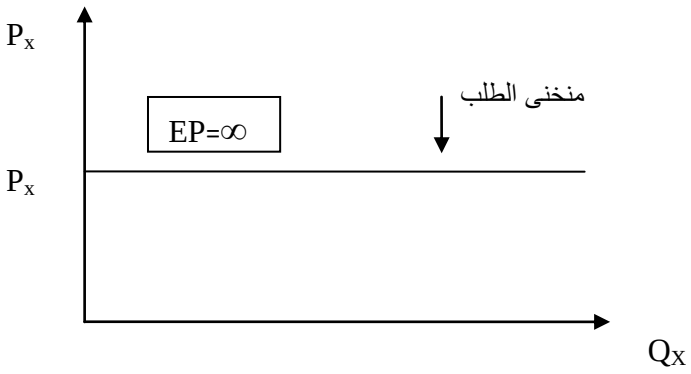
-معامل المرونة الطلب السعرية يساوي ∞

-التغير في الكمية المطلوبة شديد الحساسية للسعر الذي يتغير بدرجة ضئيلة جدا؛ أي تكون درجة إستجابة الكمية المطلوبة عالية جدا للتغير في السعر ولو بشكل ضئيل جدا؛

ومثال ذلك التغيرات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، فعند إنخفاض سعر الفائدة بنسبة ضئيلة يتوقع أن الطلب على الأسهم سوف يرتفع، ونفس الحالة في سوق صرف العملات.

ويمكن التعبير عليه بيانيا بالشكل التالي:

P



2-1-3-محددات مرونة الطلب السعرية:

تختلف مرونة الطلب السعرية على سلعة أو خدمة ما من مستهلك إلى آخر، كما تختلف عند نفس المستهلك من سلعة إلى أخرى، وتتوقف درجة حساسية الطلب على السلعة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل هي:

[1] محمد أحمد السريتى، مرجع سابق، ص 77.

1- مدى توفر البدائل الجيدة للسلعة: كلما توفر عدد كبير من البدائل الجيدة للسلعة ارتفعت مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يبتعد المستهلكون عن شرائها ويقبلون على السلع البديلة، أما السلع التي لها عدد قليل من البدائل كالقمح والملح فإن مرونة الطلب السعرية عليها منخفضة (أي أن الطلب عليها غير مرن)[1].

2-مقدار نصيب السلعة في ميزانية المستهلك: كلما كان سعر السلعة منخفضا ويشكل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك كان الطلب عليها قليل المرونة كملح الطعام مثلا، وبالعكس إذا كانت النسبة المنفقة على السلعة كبيرة من ميزانية المستهلك يكون الطلب عليها مرنا ؛ فمثلا لو انخفض سعر السيارة بنسبة 20 % فإن الطلب عليها سوف يرتفع بنسبة أكبر.

3-أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك: في هذه الحالة يمكن تقسيم السلع المطلوبة إلى قسمين السلع الضرورية والسلع الكمالية، فالسلع الضرورية التي تشبع رغبة أساسية للمستهلك يكون الطلب عليها قليل المرونة مثلا الأدوية، أما السلع الكمالية يكون الطلب عليها مرن[2].

4-الفترة الزمنية: تكون مرونة الطب على سلعة ما في المدى الطويل أعلى بكثير من مرونة الطلب عليها في المدى القصير، لأنه من الصعب جدا تغير أنماط الاستهلاك في المدى القصير.

5- تعدد استعمالات السلعة: كلما تعددت استعمالات السلعة كانت أكثر أهمية للمستهلك ومن ثم كان أقل مرونة للتغيرات التي تحدث في ثمنها، بمعنى أن السلعة ذات الاستعمالات المتعددة تنخفض درجة مرونة الطلب عليها، في حين ترتفع درجة مرونة الطلب على السلعة نتيجة عدم تعدد وتنوع استخداماتها[3].

6-**مستوى الدخل :** كلما زاد مستوى الدخل تقل المرونة، فارتفاع سعر سلعة ما لا يتأثر به الأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة، حيث قد تنخفض الكمية المطلوبة بمقدار بسيط، أما أصحاب الدخول المنخفضة فإن ارتفاع السعر يؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة بشكل واضح[4].

7-**درجة تكامل السلعة مع غيرها من السلع:** إن درجة تكامل السلعة مع غيرها من السلع الأخرى كلما زادت سيكون الطلب في هذه الحالة قليل المرونة، كالطلب على البنزين بالنسبة للسيارة، أما إذا قلت درجة تكامل السلعة مع غيرها من السلع زادت مرونة الطلب عليها.[5]

---

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 146.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص ص 90-91.

[3] Dominique HENRIET, Microéconomie, Ecole National de la Statistique et de l Administration Economique ;2004-2005 ،p 63.

[4] فريد بشير الطاهر، مرجع سابق، ص ص 113-114.

[5] محمد طاقة واخرون، مرجع سابق ، ص 60.

3-مرونة النقطة ومرونة القوس:

اذا افترضنا أننا ننتقل من مستوى إلى آخر أي من نقطة إلى أخرى من منحنى الطلب (تحديد نقطة الأصل)، مثلا إذا ارتفع السعر من 4 إلى 5 تنخفض الكمية المطلوبة من 15 إلى 10 هذا ما نسميه بمرونة النقطة، لكن في حالة ما إذا أردنا حساب قيمة المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب(بين السعرين 4 و5)، فهناك نواجه مشكلة في تطبيق صيغة المرونة وهي اختيار النقطة الأصلية أي السعر الأصلي والكمية المطلوبة الأصلية. فهل نعتبر السعر الأصلي 4، ام السعر الأصلي 5. ولشرح مفهوم مرونة القوس نقترح المثال الأتي:

مثال :نقوم بحساب مرونة الطلب السعرية بين النقطتين (A وB) من جدول الطلب التالي :

النقطة	السعر	الكمية المطلوبة
A	4	15
B	5	10

أولا: إذا اعتبرنا نقطة الأصل هي A أي P=4 و Q_D=15

فإن معامل المرونة يساوي:

$$Ep_x = \frac{QX2-QX1}{Px2-PX1} \times \frac{PX1}{Qx1} \Rightarrow E_P = \frac{10-15}{5-4} \times \frac{4}{15} = 1.33-$$

التعليق :هذه النتيجة تعني أنه إذا تغير سعر السلعة ب 1% تتغير الكمية المطلوبة منها ب 1.33 % في الاتجاه المعاكس، هذا يعني أن الطلب عليها مرن.

ثانيا :اذا اعتبرنا نقطة الأصل هي B فإن معامل المرونة يساوي:

$$EP = \frac{15-10}{4-5} \times \frac{5}{10} = 2.5-$$

التعليق :هذه النتيجة تعني أنه إذا تغير سعر السلعة ب 1% يتغير الطلب عليها ب 2.5 % في الاتجاه المعاكس، هذا يعني أن الطلب على السلعة مرن.

إذن لقد تحصلنا على نتيجتين مختلفتين للمرونة بين نقطتين بسبب اختلاف اتجاه التحرك على منحنى الطلب، وينتج كذلك بسبب تغير الأساس عند حساب التغيرات النسبية في كل حالة، ونسمي هذه الحالتين التي اختلفت النتائج فيها بمرونة النقطة.

وبما إننا تحصلنا على العاملين المختلفين للمرونة لنفس الجزء من منحنى الطلب فكيف نعالج ذلك ؟

لقد توصل الاقتصاديون إلى حل عملي لهذه المشكلة بتجنب الحصول على نتائج مختلفة باستعمال المعدل أو نقطة الوسط، أي الوسط الحسابي للكميات والوسط الحسابي للأسعار، ومنه يتغير المفهوم إلى ما يسمى بمرونة القوس. وتعطى مرونة القوس بالصيغة التالية:

$$EP_{ARC} = \frac{Q2-Q1}{Q2+Q1/2} \div \frac{P2-P1}{P2+P1/2}$$

$$EP_{ARC}= \frac{Q2-Q1}{Q2+Q1} \div \frac{P2-P1}{P2+P1}$$

وإذا أردنا تطبيق هذا القانون على المثال السابق نجد:

$$EP_{ARC}= \frac{15-10}{15+10} \div \frac{4-5}{4+5} = -1.8$$

ويمكننا التأكد من أننا سنحصل على نفس النتيجة سواءا اعتبرنا أن النقطة A اوB هي نقطة الأصل.

وعليه يعرف معامل المرونة السعرية للطلب بين نقطتين على منحنى الطلب بأنه مرونة القوس، وبصفة عامة يختلف معامل مرونة القوس عند كل نقطة على طول منحنى الطلب، وتختلف أيضا باختلاف اتجاه الانتقال أو التحرك على منحنى الطلب.

2-2- مرونة الطلب الدخلية:

تعبر مرونة الطلب الدخلية عن مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير الذي يحدث في الدخل النقدي للمستهلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب.

وبعبارة أخرى فإن مرونة الطلب الدخلية تعني التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما والناتج عن التغير النسبي في دخل المستهلك[1]، ونرمز لها بالرمز E_R، وتصاغ رياضيا كما يلي:

مرونة الطلب الدخلية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة x

التغير النسبي في دخل المستهلك

فإذا رمزنا للكمية المطلوبة من السلعة بالرمز Q_X والدخل النقدي للمستهلك بالرمز R ، وبتحليل التغير النسبي يمكننا من الحصول على العلاقة المختصرة الآتية:

$$E_R= \frac{\Delta QX\%}{\Delta R\%} = \frac{\Delta QX}{QX} \div \frac{\Delta R}{R}$$

$$E_R= \frac{\Delta QX}{\Delta R} \times \frac{R}{QX}$$

وتستخدم مرونة الطلب الدخلية لتحديد نظرة المستهلك لنوع السعة خلال فترة الدراسة، وذلك وفقا لما يلي[2]:

- إذا كانت المرونة سالبة ($E_R<0$) فهي تشير إلى أن السلعة رديئة (دنيا) ،
- إذا كانت المرونة موجبة ($E_R>0$) فهذا يدل على أن السلعة عادية وهنا نميز بين حالتين:
  - ضرورية إذا كانت محصور بين الصفر و الواحد($0<E_R\geq 1$) ؛
  - كمالية إذا كانت أكبر من الواحد ($E_R>1$)
- إذا كانت المرونة معدومة ($E_R=0$) فهذا يعني أن الطلب على السلعة عديم المرونة اتجاه الدخل.

[1] Schotter A. Microéconomie، édition Economica. Paris، 1994 ،p 88.

[2] ابراهيم سليمان قطف، علي محمد خليل، مرجع سابق، ص 103.

2-3- مرونة الطلب التقاطعية:

تعبر عن مدى استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير الذي يحدث في سعر سلعة أخرى، وبعبارة أخرى فإن مرونة الطلب التقاطعية تعني التغير النسبي المئوي في الكمية المطلوبة من سلعة ما والناتج عن التغير النسبي في سعر السلعة الأخرى، ونرمز لها بالرمز E_C ، ويصاغ رياضيا كما يلي:

مرونة الطلب التقاطعية= التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة X / التغير النسبي في سعر السلعة الأخرى (P_Y)

فإذا رمزنا للكمية المطلوبة من السلعة بالرمز Q_X وسعر السلعة الأخرى بالرمز P_Y، وبتحليل التغير النسبي يمكننا من الحصول على العلاقة المختصرة الآتية:

$$E_C = \frac{\Delta QX\%}{\Delta PY\%} = \frac{\Delta QX}{QX} \div \frac{\Delta PY}{PY}$$

_*

$$E_c = \frac{\Delta QX}{\Delta PY} \times \frac{PY}{QX}$$

وتستخدم مرونة التقاطع لتحديد نوعية العلاقة بين السلعتين، ونميز 03 حالات كالتالي[1]:

- مرونة التقاطع موجبة ($E_C>0$): السلعتان X و Y بديلتان(متنافستان) لوجود علاقة طردية بين Q_X وP_Y.
- مرونة التقاطع سالبة ($E_C < 0$): السلعتان X وY مكملتان لوجود علاقة عكسية بين Q_X وP_Y.
- مرونة التقاطع معدومة ($E_C=0$): السلعتان X و Y مستقلتان(منفصلتين) لعدم وجود أي علاقة بينQ_X وP_Y.

ثانيا: مرونة العرض

مرونة العرض تعني درجة استجابة عرض السلعة للتغيرات التي تحصل في العوامل المؤثرة على عرضها. وقياس مرونة العرض السعرية يكون على أساس التغيرات النسبية في الكمية المعروضة او السعر، وليس على أساس التغير المطلق لها، لان التغير المطلق لا يمكن معه حساب المرونة بسبب تأثره باختلاف وحدات قياس الكمية المعروضة واختلاف وحدات قياس السعر، في حين أن القياس المستند للتغيرات النسبية لا يتأثر بذلك[2].

[1] كوثر شغراب، عبلة بخاري، مرجع سابق، ص 102.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 111.

1-مفهوم مرونة العرض السعرية :

لا يختلف مفهوم مرونة العرض السعرية كثيرا عن مرونة الطلب السعرية، فهي تعني درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما نتيجة للتغير في سعر تلك السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ونرمز لها بالرمز E_S ، وتكتب بالصيغة التالية:

$$E_S = \frac{\Delta QX\%}{\Delta Px\%} = \frac{\Delta QX}{QX} \div \frac{\Delta PX}{PX}$$

$$E_S = \frac{QX2 - QX1}{Px2 - PX1} \times \frac{PX1}{Qx1} \quad \rightarrow \quad E_S = \frac{\Delta QX}{\Delta PX} \times \frac{PX}{QX}$$

وفي حالة بيانات متصلة أي في حالة ما إذا كانت المعطيات على شكل دالة مستمرة، فإن قانون المرونة يكون على الشكل التالي:

$$E_x = \frac{\delta QX}{\delta Px} \times \frac{PX}{Qx}$$

تكون مرونة العرض السعرية موجبة نظرا للعلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها.

ويتم قياس مرونة العرض السعرية بأسلوبين هما مرونة النقطة ومرونة القوس بنفس أسلوب مرونة الطلب السعرية.

مثال: أحسب مرونة العرض عندما يكون السعر يعادل 5 دينار إذا علمت أن دالة العرض تكتب من الشكل:

من القانون السابق :

$$E_x = \frac{\delta QX}{\delta Px} \times \frac{PX}{Qx} \qquad \Longrightarrow E_x = 3 \times \frac{5}{21} \qquad E_x = \frac{5}{7} = 0.71$$

تدل قيمة المرونة على أنه إذا تغير سعر السلعة ب 1% فإن الكمية المعروضة ستتغير بمقدار 0.7% في نفس الاتجاه.

2-أنواع مرونة العرض السعرية:

كما في حالة مرونة الطلب السعرية فإن مرونة العرض تأخذ عدة درجات(مستويات) يمكن اختصارها في الجدول التالي:

درجات مرونة العرض السعرية	قيمة المرونة	شرحها
العرض المرن	$ES \geq 1$	تغير في السعر بنسبة معينة يصاحبه تغير بنسبة أكبر في الكمية المعروضة.
العرض غير المرن	$ES \leq 1$	تغير في السعر بنسبة معينة يصاحبه تغير بنسبة أقل في الكمية المعروضة.
العرض متكافئ (أحادي) المرونة	$ES = 1$	تغير في السعر بنسبة معينة يصاحبه تغير بنسبة مساوية في الكمية المعروضة.
العرض عديم المرونة	$ES = 0$	تغير في السعر بنسبة معينة لا يصاحبه تغير في الكمية المعروضة.
العرض تام المرونة	$ES = \infty$	تغير صغير في السعر يقابله تغير كبير في الكمية المعروضة.

3- العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

توجد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على مرونة العرض السعرية وعلى تحديدها، ومن هذه العوامل ما يلي:

-**قابلية السلعة للتخزين:** فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين وبتكلفة معقولة كان عرضها أكثر مرونة للتغيرات التي تحدث في الأسعار، ولكن إذا كانت السلعة سريعة التلف وغير قابلة للتخزين مثل الخضر فإن عرضها يكون غير مرن[1].

-**قابلية السلعة للنقل:** عندما تكون السلعة قابلة للنقل من مكان لآخر وبتكاليف مناسبة، فإن هذا يعني أن مرونتها تكون أكبر.

-**مستوى سعر السلعة:** حيث أن سعر السلعة عندما يكون بمستوى مرتفع فإن درجة مرونة عرض السلعة ترتفع، وتقل درجة المرونة عند مستوى منخفض للسعر.

[2]-**طبيعة العملية الإنتاجية:**كلما كان هناك إمكانية لتغيير حجم الإنتاج بنفقات أقل وبطريقة أسهل، كلما كان عرض السلعة أكثر مرونة، كما أن سهولة تغير عوامل الإنتاج المستخدمة وسهولة إحلالها ببعضها البعض وتعدد أوجه استخدامها من إنتاج سلعة إلى أخرى يزيد من مرونة السلعة والعكس صحيح.

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 119.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 131.

-**طول الفترة الزمنية:** توجد علاقة طردية بين مرونة عرض السلعة وطول الفترة الزمنية، حيث تميل مرونة العرض إلى الزيادة مع مرور فترة طويلة من الزمن على تغير السعر، ولهذا تكون مرونة العرض في المدى القصير جدا عديم المرونة، وفي الفترة القصيرة غير مرن، بينما كلما طالت الفترة الزمنية كلما تزيد مرونة العرض[1].

-**مدى قابلية تغير عناصر الإنتاج من استخدام إلى استخدام آخر:** كلما كان عنصر الإنتاج قابل للتغيير في الاستخدام من إنتاج سلعة إلى أخرى كلما زادت مرونة العرض السعرية، وعليه نستطيع القول بأنه توجد علاقة طردية بين القدرة على التحول من إنتاج سلعة إلى أخرى ومرونة عرض السلعة المنتجة[2].

-**التوقعات المستقبلية للأسعار:** إذا كانت التوقعات توحي بأن الارتفاع الحالي للأسعار سيستمر، فإن العرض يكون أكثر مرونة مما لو كانت التوقعات تشير إلى أنه ارتفاع مؤقت يتبعه انخفاض في الأسعار.

-**نوع السلعة المنتجة:** إذا كان إنتاج السلعة يتطلب فترة طويلة من الزمن فإن عرضها يكون قليل المرونة، أما إذا كان إنتاج السلعة يحتاج لفترة زمنية قصيرة فإن عرضها سيكون مرنا[3].

-**مدى توفر أو ندرة عناصر الإنتاج:** كلما كانت عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة متوفر كلما كان عرض تلك السلعة مرنا، والعكس صحيح.

-**مرونة عرض عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة:** كلما زادت مرونة عرض عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة المعروضة كلما زادت مرونة عرض السلعة والعكس صحيح.

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 96.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 158.

[3] محمد طاقة واخرون، مرجع سابق ، ص 81.

خلاصة المحور:

من خلال هذا المحور وكخلاصة لما سبق نجد أن:

-أن مرونة الطلب السعرية تكون في غالب الحالات سالبة لوجود العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها في ظل ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب.

- اشارة مرونة الطلب الدخلية تكون موجبة في حالة السلع العادية، وسالبة في حالة السلع الدنيا، وصفرا في حالة السلع عديمة المرونة الدخلية.

-يتحدد مدى ارتباط السلعة بسلعة أخرى حسب إشارة مرونة الطلب التقاطعية، فإذا كانت موجبة فهذا يعني أن السلعتين بديلتين، وإذا كانت سالبة فهذا يدل على أن السلعتين مكملتين، وإذا كانت مساوية للصفر فتكون السلعتان مستقلتان.

-بالرغم من اختلاف درجة المرونة على المنحنى الواحد، إلا أنه من الممكن أن يتخذ منحنى الطلب بأكمله درجة من المرونة لا تتغير حيث تظل ثابتة على جميع أجزاء المنحنى، ويتحقق ذلك في حالة منحنى عديم المرونة، منحنى طلب متكافئ المرونة ومنحنى طلب لا نهائي المرونة.

-يوجد أسلوبان لقياس مرونة الطلب السعرية هما مرونة القوس(المرونة بين نقطتين)، ومرونة النقطة(المرونة عند سعر معين)، ونفس الأسلوبين بالنسبة لمرونة العرض السعرية.

-هناك مجموعة من العوامل تؤثر على كل من مرونة الطلب ومرونة العرض السعرية.

- أن مرونة العرض السعرية تكون في غالب الحالات موجبة لوجود العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها في ظل ثبات العوامل الأخرى المحددة للعرض.

أسئلة وتمارين المحور الخامس:

قصد الاستفادة من الدروس التي سبق طرحها، سيتم تخصيص بعض الأسئلة والتمارين مع محاولة إرفاقها بالحلول النموذجية.

السؤال الأول:

أجب على الأسئلة التالية:

1-إذا كانت مرونة الطلب على سلعة ما تقدر ب(- 0.75)، فهل من مصلحة المؤسسة المنتجة لهذه السلعة رفع السعر أم تخفيضه؟

2- يقال أن حكومة البرازيل إعتادت على أن تتلف جزءا من محصول القهوة بهدف زيادة إيراداتها من هذه السلعة، ماسبب ذلك؟

3-اذا كانت مرونة العرض السعرية على سلعة ما هي 3، فما هي نسبة الزيادة في السعر اللازمة لزيادة الكمية المعروضة منها بنسبة 45%.

السؤال الثاني:

أجب بصحيح أم خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد.

1-في الحالة التي يكون منحنى الطلب على شكل خط أفقي فإنه عديم المرونة.

2-كلما كان الطلب أقل مرونة كلما كان رفع السعر في صالح المنتجين و العكس صحيح.

3-تقل مرونة الطلب في الفترة القصيرة وتزيد في الفترة الطويلة.

4- يميل العرض بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة في الفترة الطويلة عنه في الفترة القصيرة.

5-تزيد مرونة الطلب الدخلية على السلعة الكمالية عن السلعة الضرورية.

6- إذا ارتفع الدخل بنسبة % 10 ونتيجة لذلك زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما (عند كل سعر) بنسبة 5% فمعنى ذلك أن تلك السلعة رديئة.

7-تختلف مرونة الطلب السعرية دائما من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب.

8-عند نقطة تقاطع منحنيان خطيان للطلب، تكون مرونة الطلب السعرية واحدة على المنحنيين عند نقطة التقاطع.

9- اذا كان الطلب على سلعة ما مرنا فمن مصلحة المنتج رفع السعر لزيادة الإيراد الكلي .

10-تزيد مرونة العرض السعرية كلما تحركنا إلى أعلى على منحنى العرض الخطي المرن.

11- تعتبر مقاعد الدرجة الأولى في الطائرة سلعة مكملة لمقاعد الدرجة السياحية.

12- مرونة التقاطع هي مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما عندما يتغير الطلب على سلعة أخرى. يتغير ثمن السلع الأخرى.

السؤال الثالث:

بين طبيعة المرونة السعرية في الحالات التالية:

1-رغم أن شركة Mobilis خفضت سعر المكالمة الدولية من 35 دج إلى 10 دج لكل 30 ثانية ، إلا أن حجم المكالمات الدولية لم يتغير؛

2- أدى تخفيض سعر البرتقال بنسبة % 10 إلى زيادة الكمية المطلوبة منه بنفس النسبة؛

3- عند رفع سعر البنزين ب 3 دج فإن الإيراد الكلي الذي ستحصل عليه وحدات التكرير والتصفية سينخفض.

4- يتساوى التغير النسبي في الثمن مع التغير النسبي في الكمية المعروضة.

5- إذا لم تؤدي الزيادة في ثمن السلعة أي زيادة في العرض منها.

السؤال الرابع:

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

11.تتزايد مرونة الطلب السعرية على سلعة ما:

أ. كلما تزايدت أهمية السلعة.

ب. كلما زاد عدد البدائل المتاحة لهذه السلعة بالنسبة لدخل الفرد.

ج. كلما أمكن استخدامها في أكثر من مجال.

د. كل ما سبق.

2. إذا زاد الطلب على سلعة (ا) عندما ارتفع ثمن السلعة (ب) :

أ. كانت السلعتان مكملتين.

ب. كانت السلعتان بديلتين.

ج. كانت السلعتين مستقلتين.

د. كانت السلعة (ا) سلعة عادية.

هـ. كانت السلعة (ب) سلعة دنيا.

3.مرونة العرض تساوي الواحد الصحيح إذا كان :

أ. منحنى العرض خطا موازياً للمحور الرأسي.

ب. منحنى العرض خطاً موازياً للمحور الأفقي.

ج. منحنى العرض خطاً منبثقاً عن نقطة الأصل.

د. منحنى العرض خطاً يقطع المحور الرأسي.

4. إذا كانت المرونة السعرية للطلب على حضور مباريات كرة القدم(بالقيمة المطلقة) تساوي 0.782 فإن:

أ. زيادة أثمان التذاكر سوف تخفض ٱلإيراد الكلي.

ب. تغير أثمان التذاكر لا يؤثر في الإيراد الكلي.

ج. زيادة أثمان التذاكر سوف تزيد الإيراد الكلي.

د. الطلب مرن.

5. إذا نقصت معاً الكميات المشتراة من سلعتين عندما يرتفع إحداهما فالمؤكد أن مرونة الطلب التقاطعية:

أ. سالبة.

ب. تساوي صفر.

ج. موجبة.

د. تساوي الواحد.

6. إذا بقيت الكمية المطلوبة من سلعة ما دون تغيير، بينما تغير ثمنها، فإن معامل المرونة السعرية يكون:

أ. أكبر من 1 .

ب. مساوياً 1 .

ج. أقل من 1 .

أ. مساوياً صفر

التمرين الأول:

إذا علمت أن الكمية المطلوبة من السلعة Q هي دالة تابعة لسعرها P وأسعار السلع الأخرى Pi وكذا الدخل النقديR .

1-ماذا يطلق على المؤشرات التي تقيس التغير النسبي في الكمية المطلوبة الناتج عن التغير في كل من سعر السلعة أو أحد أسعار السلع الأخرى أو الدخل النقدي للمستهلك؟

2-بافتراض أن الطلب على السلعة ممثل بالدالة التالية:

$$Q = Px^{-0,3}.Pi^{0,1}.R^{0,4}$$

ما هو التفسير الاقتصادي لنسب التغير في الكمية المطلوبة على هذه السلعة وفق التغيرات التالية:

أ -ارتفاع سعر السلعة ب % 10 مع بقاء العوامل الأخرى ثابتا ؟

ب -ارتفاع أسعار السلع الأخرى ب 5% مع ثبات سعر السلعة والدخل النقدي للمستهلك ؟

ج- ارتفاع الدخل النقدي ب % 10 مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير؟

التمرين الثاني:

إذا كانت لدينا دالة الطلب على لحم الخروف معطاة كما يلي:

$$Q_a = 4850 - 5p_a + 1.5p_b + 0.1R$$

حيث:

p_b سعر لحم الدجاج، p_a سعر لحم الخروف، R يمثل الدخل، Q_a الكمية المطلوبة على لحم الخروف، والمطلوب حساب:

1-المرونة الدخلية بالنسبة لQ_a مع تفسير النتيجة ؟

2-المرونة التقاطعية للطلب على لحم الخروف مع تفسير النتيجة ؟

علما بأن: $p_b = 100$ ، $p_a = 200$ ، $R = 10000$

التمرين الثالث:

يحتوى سوق على أربع مؤسسات تتنافس فيما بينها على تقديم نفس المنتوج حيث كانت دوال العرض لكل منها

كما يلي: $S_4=5+P$; $S_3=7P+60$; $S_2=32+5P$; $S_1=16+4P$

1- أوجد دالة العرض السوقي ؟

إن الطلب على هذا المنتوج يتشكل من ثلاث مجموعات من المستهلكين تتمثل دوال الطلب لكل واحد منهم كما يلي: $D_3= 413-4P$ $D_2=400-4P$ $D = 500 - 5P$

-أوجد دالة الطلب السوقي ؟

-حدد سعر و كمية التوازن السوقيين ؟

-أوجد مرونة الطلب السعرية للسوق ؟ ثم المرونة الفردية ؟

-أوجد مرونة العرض السوقي؟

التمرين الرابع:

يوضح الجدول أدناه كميات قطع اللحم التي تشتريها سنويا أسرة عند المستويات المختلفة للدخل.

الدخل	4000	6000	8000	10000	12000	14000	16000	18000
الكمية	100	200	300	350	380	390	350	250

1-أوجد المرونة الدخلية لطلب هذه الأسرة بين مستويات الدخل المختلفة لهذه الأسرة؟

2-ما هو مدى الدخل الذي تعتبر فيه هذه الأسرة قطع اللحم سلعة كمالية أو رديئة؟

3- ماذا يطلق على المنحنى الذي يبين العلاقة ما بين الكمية المطلوبة والدخل النقدي؟

الحلول النموذجية:

إجابة السؤال الأول:

1- مرونة الطلب على السلعة تقدر بـ (0.75-) أي : $Ep_x = |-0.75|$

التفسير الاقتصادي : تشير قيمة هذه المرونة إلى أنه كلما يرتفع سعر السلعة ب 1% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتا فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ستنخفض ب 0.75%، وكذلك يمكن أن نفسرها بأنه كلما ينخفض سعر السلعة ب 1% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتا فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سترتفع ب 0.75%.

*معروف أن هدف البائع (المنتج) هو تحقيق اكبر قدر من الايرادت الكلية، حيث أن الإيراد الكلي يساوي: الإيراد الكلي=الكمية المباعة × سعر الوحدة

$$RT=P.Q$$

وعليه زيادة الإيرادات الكلية يتطلب زيادة الكمية المباعة وزيادة السعر باعتباره هو حصيلة ضرب هذين المتغيرين. لكن قانون الطلب ينص على وجود العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها، وبالتالي زيادة الإيراد الكلي يتطلب تخفيض السعر ومعه زيادة الكمية المباعة، أو زيادة السعر ومعه تخفيض الكمية المباعة. وهنا نميز حالتين:

الحالة الأولى: في حالة تخفيض السعر ومعه زيادة الكمية المباعة:

عندما ينخفض سعر السلعة بـ 1% فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سترتفع بـ 0.75%، وبالتالي تكون نسبة الانخفاض في السعر أكبر من نسبة الارتفاع في الطلب وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الايراد الكلي للمؤسسة.

الحالة الثانية: زيادة السعر ومعه تخفيض الكمية المباعة:

عندما يرتفع سعر السلعة بـ 1% فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ستنخفض بـ 0.75%، وبالتالي تكون نسبة الارتفاع في السعر أكبر من نسبة الانخفاض في الطلب وهذا ما يؤدي إلى زيادة الايراد الكلي للمؤسسة.

وعليه في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب على السلعة تقدر بـ (0.75-) أي : $Ep_x = |-0.75|$ فإنه من مصلحة المؤسسة المنتجة لهذه السلعة رفع السعر بهدف زيادة الإيراد الكلي.

2- يقال أن حكومة البرازيل اعتادت على أن تتلف جزءا من محصول القهوة بهدف زيادة إيراداتها من هذه السلعة، لأنه في حالة ضخ هذا الفائض إلى السوق سيؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة على حساب الكميات المطلوبة، وبالتالي يصبح الطلب على هذه السلعة مرن، الذي يؤثر سلبا على الإيراد الكلي بمعنى كلما كان الطلب مرن كلما أدى إلى انخفاض الإيراد الكلي و العكس في حالة كون الطلب غير مرن الذي يؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي.

3- إذا كانت مرونة العرض السعرية على سلعة ما هي 3، فإن نسبة الزيادة في السعر اللازمة لزيادة الكمية المعروضة منها بنسبة 45% هو:

$$Ep_x = \frac{\%\Delta QX}{\%\Delta Px} \Leftrightarrow \%\Delta pX = \frac{\%\Delta QX}{Epx}$$

$$= \frac{45}{3} \quad =15\%$$

إجابة السؤال الثاني:

1-في الحالة التي يكون منحني الطلب على شكل خط أفقي فإنه عديم المرونة(خطأ)

⟵ في الحالة التي يكون منحني الطلب على شكل خط أفقي فإنه لانهائي المرونة.

2- كلما كان الطلب أقل مرونة كلما كان رفع السعر في صالح المنتجين والعكس صحيح (صحيح) .

3-تقل مرونة الطلب في الفترة القصيرة وتزيد في الفترة الطويلة (صحيح).

4- يميل العرض بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة في الفترة الطويلة عنه في الفترة القصيرة (صحيح).

5-تزيد مرونة الطلب الدخلية على السلعة الكمالية عن السلعة الضرورية (صحيح).

6- إذا ارتفع الدخل بنسبة 10 %ونتيجة لذلك زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما (عند كل سعر) بنسبة 5% فمعنى ذلك أن تلك السلعة رديئة(خطأ).

⟵ إذا ارتفع الدخل بنسبة 10 %ونتيجة لذلك زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما (عند كل سعر) بنسبة 5% فمعنى ذلك أن تلك السلعة عادية وضرورية.

7-تختلف مرونة الطلب السعرية دائما من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب.

8-عند نقطة تقاطع منحنيان خطيان للطلب، تكون مرونة الطلب السعرية واحدة على المنحنيين عند نقطة التقاطع(خطأ).

⟵ عند نقطة تقاطع منحنيان خطيان للطلب، تكون مرونة الطلب السعرية مختلفة عند نقطة التقاطع.

9-اذا كان الطلب على سلعة ما مرنا فمن مصلحة المنتج رفع السعر لزيادة الإيراد الكلي (خطأ).

⟵ اذا كان الطلب على سلعة ما مرنا فمن مصلحة المنتج تخفيض السعر لزيادة الإيراد الكلي.

10-تزيد مرونة العرض السعرية كلما تحركنا إلى أعلى على منحنى العرض الخطي المرن(خطأ).

⟵ تقل مرونة العرض السعرية كلما تحركنا إلى أعلى على منحنى العرض الخطي المرن.

11- تعتبر مقاعد الدرجة الأولى في الطائرة سلعة مكملة لمقاعد الدرجة السياحية (خطأ).

⟵ تعتبر مقاعد الدرجة الأولى في الطائرة سلعة بديلة لمقاعد الدرجة السياحية.

12-مرونة التقاطع هي مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما عندما يتغير الطلب على سلعة أخرى. (خطأ)

⟵مرونة التقاطع هي مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما عندما يتغير ثمن السلع الأخرى.

إجابة السؤال الثالث:

تحديد نوع المرونة السعرية:

-رغم أن شركة Mobilis خفضت سعر المكالمة الدولية من 35 دج إلى 10 دج لكل 30 ثانية ، إلا أن حجم المكالمات الدولية لم يتغير ⟵ طلب عديم المرونة.

-أدى تخفيض سعر البرتقال بنسبة % 10 إلى زيادة الكمية المطلوبة منه بنفس النسبة ⟵طلب متكافئ المرونة.

-عند رفع سعر البنزين ب 3 دج فإن الإيراد الكلي الذي ستحصل عليه وحدات التكرير والتصفية سينخفض ⟵ طلب مرن.

- يتساوى التغير النسبي في الثمن مع التغير النسبي في الكمية المعروضة.⟵عرض متكافئ المرونة.

- إذا لم تؤدي الزيادة في ثمن السلعة أي زيادة في العرض منها ⟵ عرض عديم المرونة.

-إذا صاحب ارتفاع أثمان الكتب الجامعية انخفاض الإيرادات الكلية لمكتبة النور والمعرفة⟵ طلب مرن.

إجابة السؤال الرابع:

اختيار الإجابة الصحيحة :

1-تتزايد مرونة الطلب السعرية على سلعة ما:

د. كل ما سبق.

2-**إذا زاد الطلب على سلعة (ا) عندما ارتفع ثمن السلعة (ب) :**

ب. كانت السلعتان بديلتين.

3.مرونة العرض تساوي الواحد الصحيح إذا كان :

ج. منحنى العرض خطاً منبثقاً عن نقطة الأصل.

4. إذا كانت المرونة السعرية للطلب على حضور مباريات كرة القدم (بالقيمة المطلقة) تساوي 0.782 فإن:

ج. زيادة أثمان التذاكر سوف تزيد الإيراد الكلي.

5. إذا نقصت معاً الكميات المشتراة من سلعتين عندما يرتفع إحداهما فالمؤكد أن مرونة الطلب التقاطعية:

ب. سالبة.

7. إذا بقيت الكمية المطلوبة من سلعة ما دون تغيير، بينما تغير ثمنها، فإن معامل المرونة السعرية يكون:

د. مساوياً صفر.

حل التمرين الأول:

يطلق على المؤشرات التي تقيس التغير النسبي في الكمية المطلوبة الناتج عن التغير النسبي في كل من سعر السلعة أو أحد أسعار السلع الأخرى، الدخل النقدي للمستهلك بالمرونة، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها تتمثل فيما يلي:

–مرونة الطلب السعرية التي تشير إلى درجة إستجابة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة الناتج عن التغير في سعرها .

–مرونة الطلب التقاطعية والتي تعني درجة إستجابة التغير في الطلب على السلعة الناتج عن التغير في أسعار السلع الأخرى التي يمكن أن تكون بديلة إذا كانت قيمة المرونة موجبة، ومكملة إذا كانت إشارة المرونة سالبة، بينما تكون سلعة مستقلة إذا جاءت قيمة المرونة معدومة ؛

–مرونة الطلب الدخلية تفسر درجة إستجابة التغير في الطلب على السلعة الناتج عن التغير في الدخل المخصص لإستهلاك هذه السلعة، حيث يمكن التعرف على أهميتها بالنسبة للمستهلك بناءا على قيمة المرونة ، لهذا إذا كانت المرونة سالبة فهي تشير إلى أن السلعة رديئة، أما إذا كانت موجبة فإنها تدل على أن السلعة عادية ؛ ضرورية إذا كانت محصور بين الصفر و الواحد ، أو كمالية إذا كانت أكبر من ذلك.

لدينا دالة الطلب التالية: $Q = P^{-0,3}.P^{0,1}.R^{0,4}$

أ–ارتفاع سعر السلعة ب 10% :

$$\begin{cases} \text{Ep}_x = \dfrac{\%\Delta QX}{\%\Delta \text{P}x} \Leftrightarrow \%\Delta QX = \text{Epx.}\,(\%\Delta \text{P}x) \end{cases}$$

إذا سيتم تقدير قيمة مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة وذلك كالآتي:

$$\text{Ep}_x = (-0.3)Px^{-1.3}Pi^{0.1}R^{0.4}.\ \frac{P}{Px^{-0.3}Pi^{0.1}R^{0.4}} \Leftrightarrow EP = |-0.3|$$

نلاحظ أن قيمة المرونة الطلب السعرية تعادل (0,3 -) مما يدل على نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة تقدر ب:

التفسير الإقتصادي : تشير قيمة المرونة إلى أنه كلما يرتفع سعر السلعة ب % 10 مع بقاء العوامل الأخرى ثابتا فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ستنخفض ب 3 %، وبما أن المرونة السعرية محصورة بين الصفر و الواحد فهي تشير إلى أن نوع الطلب غير مرن ؛

ب –ارتفاع أسعار السلع الأخرى ب 5% :

$$\begin{cases} \%\Delta Pi = 5\% \Leftrightarrow \quad \%\Delta\, Q_X = ؟؟ \\ \text{Ec}= \ \frac{\%\Delta QX}{\%\Delta \text{P}i} \Leftrightarrow \%\Delta QX = \text{Ec}.\,(\%\Delta \text{P}i) \end{cases}$$

يتم تقدير قيمة مرونة الطلب التقاطعية لهذه السلعة وذلك كالآتي:

$$\text{Ec} =(0.1)Px^{-0.3}Pi^{-0.9}R^{0.4}.\ \frac{P}{Px^{-0.3}Pi^{0.1}R^{0.4}} \Leftrightarrow Ec = 0.1|$$

نلاحظ أن قيمة المرونة التقاطعية تساوي $(0,1)$ مما يدل على نسبة التغير في الطلب على السلعة تقدر ب:

التفسير الاقتصادي : تشير قيمة المرونة إلى أنه كلما ارتفعت أسعار السلع الأخرى ب 5% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن الطلب على هذه السلعة سيرتفع ب 0,5% ، وبما أن مرونة الطلب التقاطعية موجبة فهذا يعني أن طبيعة العلاقة بين السلعتين i و x أنهما سلعتين بديلتين لبعضهما البعض .

ج- ارتفاع الدخل النقدي ب 10% :

$$\begin{cases} \%\Delta R = 10\% \Leftrightarrow \quad \%\Delta\, Q_X = ؟؟ \\ \text{E}_\text{R}= \ \frac{\%\Delta QX}{\%\Delta \text{R}} \Leftrightarrow \%\Delta QX = \text{ER}.\,(\%\Delta \text{P}x) \end{cases}$$

يتم تقدير قيمة مرونة الطلب الدخلية لهذه السلعة وذلك كالآتي:

$$\text{E}_\text{R} =(0.4)Px^{-0.3}Pi^{0.1}R^{-0.6}.\ \frac{P}{Px^{-0.3}Pi^{0.1}R^{0.4}} \Leftrightarrow EP = 0.4$$

نلاحظ أن قيمة المرونة الدخلية تساوي $(0,4)$ مما يدل على نسبة التغير في الطلب على السلعةX تقدر ب:

التفسير الاقتصادي : تشير قيمة المرونة إلى أنه كلما ارتفع الدخل المخصص لاستهلاك هذه السلعة ب 10 % مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الطلب على هذه السلعة سيرتفع ب 4% ، وبما أن مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من الواحد $(1>\text{E}_\text{R}> 0)$ فهذا يعني أن السلعة عادية و ضرورية.

حل التمرين الثاني:

دالة الطلب على لحم الخروف معطاة كما يلي:

$$\text{Q}_\text{a} = 4850 - 5\text{p}_\text{a} + 1.5\text{p}_\text{b} + 0.1\text{R}$$

*حساب المرونة الدخلية بالنسبة لQ_a :

$$\text{E}_\text{R}= \frac{\Delta \text{Qa}}{\Delta \text{R}} \times \frac{\text{R}}{\text{Qa}} = (0.1)\frac{10000}{[4850 - 5(200) + 1.5(100) + 0.1(10000)}} \Longrightarrow \ \text{E}_\text{R} = \quad 0.2$$

تفسير النتيجة: هذا يعني أنه كل زيادة في الدخل بنسبة 1% تؤدي الى الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة 0.2% ، ومنه السلعة هي سلعة عادية ضرورية.

*حساب المرونة التقاطعية للطلب على لحم الخروف:

$$E_c = \frac{\Delta Qa}{\Delta Pb} \times \frac{Pb}{Qa} = (1.5)(100/[4850 - 5(200) + 1.5(100) + 0.1(10000)])$$

$$= (1.5)(100/5000) = 0.03$$

تفسير النتيجة: هذا يعني أنه كل زيادة في سعر لحم الدجاج بنسبة 1 % تؤدي الى الزيادة في الكمية المطلوبة من لحم الخروف بنسبة 0.03 %، ومنه نستنتج بأن السلعتان بديلتان لبعضهما البعض.

حل التمرين الثالث:

-ايجاد دالة العرض السوقي:

العرض السوقي هو عبارة عن مجموع العروض الفردية ومنه: $Q_{ST} = \sum_{i=1}^{4} Qsi$

$$S_T = S_1 + S_2 + S_3 + S_4 \Longrightarrow S_T = 113 + 17P$$

-ايجاد دالة الطلب السوقي:

$$D_T = D_1 + D_2 + D_3 \Longrightarrow D_T = 1313 - 13P$$

-ايجاد سعر و كمية التوازن السوقيين :

يحدث التوازن في السوق عندما يتساوى جانب الطلب السوقي مع العرض السوقي، أي:

$$S_T = D_T \Longleftrightarrow 113 + 17P = 1313 - 13P$$

$$\Longrightarrow 30P = 1200 \Longrightarrow P^* = 40$$

بتعويض قيمة السعر التوازني في إحدى دالتي الطلب أو العرض السوقي نحصل على الكمية التوازنية:

$$D_T = 1313 - 13(40) \Longrightarrow D_T = 793$$

$$S_T = 113 + 17(40) \Longrightarrow S_T = 793$$

ومنه كمية التوازن هي $Q^* = 793$

-ايجاد مرونة الطلب السعرية للسوق :

$$E_p = \frac{\partial Qd}{\partial P} \times \frac{P^*}{Q^*} \Longrightarrow E_P = (-13)\ \frac{40}{793} = -0.655$$

نلاحظ أنه كلما ارتفع سعر السلعة ب 1% كلما أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها بمقدار 0,65 %، وبما أن قيمة المرونة محصورة بين1 و 0 فهذا يدل على أن الطلب السوقي غير مرن.

أما بالنسبة لمرونة الطلب الفردية (لكل مستهلك):

$$E_{P1} = (-5)\ \frac{40}{500 - 5(40)} = -0.667$$

$$E_{P2} = (-4)\ \frac{40}{500 - 4(40)} = -0.667$$

$$E_{P3} = (-4)\ \frac{40}{413 - 4(40)} = -0.632$$

حساب مرونة العرض السوقي:

$$E_p = \frac{\partial QS}{\partial P} \times \frac{P*}{Q*} \Longrightarrow E_P = (17)\ \frac{40}{793} = 0.857$$

نلاحظ أنه كلما ارتفع سعر السلعة ب 1% كلما أدى إلى ارتفاع الكمية المعروضة بمقدار 0,85 % ، وبما أن قيمة المرونة محصورة بين 0 و 1 فهذا يدل على أن العرض السوقي غير مرن.

حل التمرين الرابع:

1-ايجاد المرونة الدخلية لطلب هذه الأسرة بين مستويات الدخل المختلفة لهذه الأسرة:

$$E_R = \frac{\Delta QX\%}{\Delta R\%} = \frac{\Delta QX}{QX} \div \frac{\Delta R}{R}$$

$$E_R = \frac{\Delta QX}{\Delta R} \times \frac{R}{QX}$$

$$ER_1 = 200-100/(6000-4000) \times (4000/100) = 2$$

$$ER_2 = 300-200/(8000-6000) \times (6000/200) = 1.5$$

$$ER_3 = 350-300/(10000-8000) \times (8000/300) = 0.66$$

$$ER_4 = 380-350/(12000-10000) \times (10000/350) = 0.42$$

$$ER_5 = 390-380/(14000-12000) \times (12000/380) = 0.15$$

$$ER_6 = 350-390/(16000-14000) \times (14000/390) = (-0.17)$$

$$ER_7 = 250-350/(18000-16000) \times (16000/350) = (-2.28)$$

2-إيجاد مدى الدخل الذي تعتبر فيه هذه الأسرة قطع اللحم سلعة كمالية أو رديئة:

عند مستويات الدخل المنخفضة من 4000 الى غاية 8000 فإن اللحم يعتبر سلعة كمالية لأن $ER>1$، أما عند مستويات الدخل من 8000 إلى 14000 فإن اللحم يعتبر سلعة ضرورية لأن $1>ER>0$، وعند المستويات المرتفعة للدخل من 14000 إلى 18000 فإن اللحم يعتبر سلعة رديئة لأن $0>ER$.

3-اسم المنحنى الذي يبين العلاقة ما بين الكمية المطلوبة والدخل النقدي:

المنحنى الذي يبين العلاقة ما بين الكمية المطلوبة والدخل النقدي يسمى بمنحنى انجل للسلعة.

المحـــــور السادس:

توازن الســوق

وفائـــض المستهلك والمنتج

مقدمة المحور:

بعد أن تعرفنا على كل من الطلب والعرض، نقوم الآن بدمج الطرفين، وذلك من أجل التوصل إلى ما يسمى بتوازن السوق.

ويعد التدخل الحكومي من أهم التطبيقات على توازن السوق، ويتخذ التدخل الحكومي في السوق عدة صور، منها فرض حد أقصى لأسعار السلع الضرورية، وفرض حد أدنى للسعر، وفرض ضريبة غير مباشرة، أو منح اعانة لمنتجي السلعة.

فمن خلال تطبيق إحدى الآليات الحكومية المؤثرة على توازن السوق ينتج عنها نوعين من الفوائض إما الفوائض الناتجة عن الفرق بين الكميات بما يعرف بفائض العرض أو الطلب، أو الفوائض الناتجة عن الفرق بين الأسعار، وهذا ما يعرف بفائض المستهلك وفائض المنتج.

وللإلمام بكل الجوانب التي يستوجبها الفهم الدقيق لتوازن السوق وتطبيقات سوف يتم تضمين هذا المحور أهم النقاط التالية:

أولا: توازن السوق

- ✓ مفهوم توازن السوق
- ✓ التحديد البياني لسعر وكمية التوازن
- ✓ التحديد الجبري لسعر وكمية التوازن
- ✓ تغيرات وضع التوازن
- ✓ أنواع التوازنات

ثانيا: اليات الحكومة في التأثير على توازن السوق

- ✓ تنظيم السوق عن طريق آلية الأسعار
- ✓ الالية الضريبية
- ✓ آلية منح الإعانات على الإنتاج

ثالثا: فائض المستهلك وفائض المنتج

- ✓ مفهوم فائض المستهلك والمنتج
- ✓ تطبيقات تحليل فائض المستهلك والمنتج

أولا: توازن السوق:

إن الشرط الأساسي لوجود أي سوق هو وجود طلب من المشترين وعرض من البائعين، وعلى هذا الأساس فإن تفاعل الطلب والعرض هو الذي يحدد السعر الذي تباع به السلعة والكمية التي يمكن إنتاجها وبيعها للمستهلكين، فلكي يكون لأي سلعة أو خدمة ثمن لا بد أن تتصف بالندرة والمنفعة في آن واحد، وعادة فإن المنفعة تمثل جانب الطلب، والندرة تمثل جانب العرض.

ومن الناحية الاقتصادية يعرف السوق بأنه الآلية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع المختلفة، والقوى المحركة لهذه الآلية هي قوى الطلب والعرض وتسمى بقوى السوق.

ومما لا شك فيه أن هذا التوازن يحدث عادة من الناحية النظرية بسهولة، بينما نجد أنه من الصعوبة بمكان وجود سلعة أو خدمة تواجه في الواقع العملي حالة توازن حقيقية في أية سوق.

3-1-مفهوم توازن السوق:

بافتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة في السوق، الذي يتضمن عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة، وتجانس وحدات السلعة، وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه، والمعرفة الكاملة بأحوال السوق،وعدم التدخل الخارجي في السوق، ومن ثم فإنه في ظل هذه الظروف لا يملك أي طرف سواء كبائع أو مشتري التأثير في السعر السائد في السوق، ويسود سعر واحد للسلعة في السوق والذي يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق[1].

نقصد بالتوازن التقاء رغبات المستهلك والمنتج في فترة زمنية معينة عن سعر واحد وفق كمية مشتراة.

فسعر التوازن هو السعر الذي يتحقق من خلال تفاعل قوى الطلب وقوى العرض في السوق، و يقصد به أيضا السعر الذي تتوافق فيه رغبات البائعين مع رغبات المشترين وقدرتهم الشرائية حول كمية معينة يطلق عليها كمية التوازن[2].

أ-التحديد البياني لسعر وكمية التوازن:

تتم عملية اشتقاق سعر التوازن لسلعة أو خدمة معينة من خلال تمثيل الطلب والعرض لتلك السلعة في آن واحد وفي معلم واحد، حيث تمثل نقطة التقاطع بينهما توليفة التوازن، فالإسقاط الأفقي لها يمثل سعر التوازن، بينما الإسقاط العمودي يمثل كمية التوازن والتي تعبر عن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة في آن واحد.

ولتوضيح فكرة التوازن نقوم بإدراج الجدول التالي الذي يمثل جدول الطلب والعرض لسوق سلعة ما خلال فترة زمنية معينة ، والمطلوب تحديد نقطة التوازن في هذا السوق بيانيا ؟

[1] محمد علي الليثي وآخرون، مرجع سابق، ص 147.

[2] ايمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 48.

السعر P_X	الكمية المطلوبة Q_D	الكمية المعروضة Q_S
10	1000	400
20	900	500
30	800	600
40	**700**	**700**
50	600	800

يتضح من قراءة الجدول أعلاه أنه عند السعر 10 فإن الكمية المطلوبة تساوي 1000 بينما الكمية المعروضة تساوي 400، و بالتالي فإن السوق يعاني من فائض في الطلب أو نقص في العرض قدره 600 وحدة، أما عند السعر 50 فإن الكمية المطلوبة تساوي 600 بينما الكمية المعروضة تساوي 800، و بالتالي فإن السوق يعاني من فائض في العرض أو نقص في الطلب قدره 200 وحدة، كما يتضح أن هناك سعر تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة والذي يساوي P = 40، حيث تقدر الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ب 700 أي: $Q_D = Q_S = 700$. وهنا لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض.

⟵ نسمي P =40 بسعر التوازن ونرمز له بالرمز P* .

⟵ نسمي $Q_D = Q_S$ بكمية التوازن ونرمز لها بالرمز Q* .

ان التوازن يعبر عنه بيانيا بتقاطع منحى العرض السوقي مع منحنى الطلب السوقي عند نقطة واحدة نسميها بنقطة التوازن ونرمز لها بالرمز A، والتي احداثياها (Q*،P*)، وفي مثالنا: A (40،700)

ب-التحديد الجبري لسعر وكمية التوازن:

يعتمد تحديد سعر التوازن والكمية الموافقة له رياضيا على استخدام نموذجا خطيا لسوق سلعة معينة باعتبار أن هذه النماذج تتميز بسهولة تقدير معلماتها، وبما أن تحديد السعر يقتضي تساوي الكمية المعروضة مع الكمية المعروضة ($Q_D = Q_S$) حيث يعبر عن كل منهما بدالة خطية تأخذ الشكل التالي:

دالة الطلب السوقية: ..... $Qd = A - bp$

دالة العرض السوقية: ..... $Qs = B - dp$

وبالتالي فإن شرط توازن السوق لسلعة معينة يتحقق بتساوي دالتي الطلب والعرض السوقيتين $Qd =$ أي:

بعد تبسيط العلاقة (1) نحصل على علاقة تقدير سعر التوازن بطريقة مباشرة كالأتي:

$$dp - bp = B - A \Leftrightarrow P(d-b) = B - A \Rightarrow \quad P^* = \frac{B-A}{d-b}$$

وبتعويض سعر التوازن بإحدى معادلتي العرض أو الطلب نحصل على الكمية التوازنية:

$$\Rightarrow Qd = \frac{Ad - Ab - bB + bA}{d - b} \quad \Rightarrow \quad Qd = \frac{Ad - bB}{d - b}$$

ومنه كمية التوازن تحسب وفق العلاقة التالية:□

وحتى يكون الحل مقبول اقتصاديا يجب أن تكون قيمة السعر والكمية موجبتين حيث لا معنى لسعر أو كمية سالبة.

مثال:

إذا كانت لدينا دالة الطلب التالية: $Q_D = 12 - 2P$

ودالة العرض كالتالي: $Q_S = -3 + 3P$

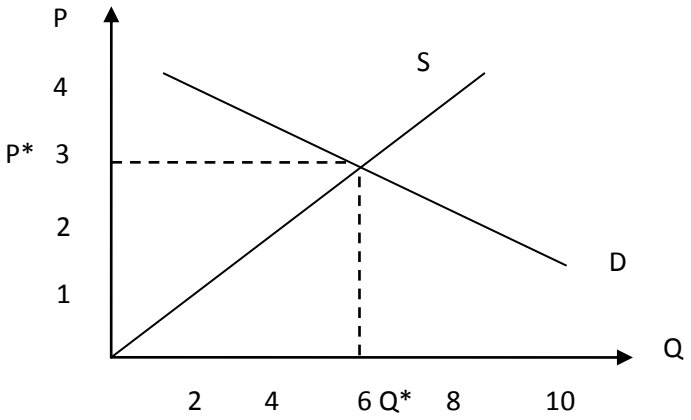
-عين سعر التوازن وكمية التوازن هندسيا وذلك بعد إيجاد جدول الطلب وجدول العرض؟

-أحسب كمية وسعر التوازن رياضيا؟

الحل:

جدول الطلب وجدول العرض:

Q_S	Q_D	P_X
0	10	1
3	8	2
6	6	3
9	4	4



-إيجاد التوازن رياضيا:

يتحقق التوازن في سوق سلعة أو خدمة ما يجب أن تتعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

$$Q_D = Q_S \Leftrightarrow 12 - 2P = -3 + 3P \Longrightarrow 15 = 5P$$

$$\Longrightarrow \quad P^* = 3$$

وعليه بتعويض السعر التوازني في إحدى الدالتين نحصل على الكمية التوازنية وذلك كما يلي:

$$Q_D = 12 - 2\,(3) \Leftrightarrow Q^* = 6$$

$$Q_S = -3 + 3\,(3) \Leftrightarrow Q^* = 6$$

3-2-تغيرات وضع التوازن:

ان وضع التوازن المتحقق في السوق يتغير نتيجة تغير قوى الطلب او قوى العرض أو كليهما.

*تغير الطلب مع ثبات العرض؛

*تغير العرض مع ثبات الطلب؛

* تغير الطلب والعرض معا، وفيه أربعة (04) حالات:

- حالة زيادة الطلب وزيادة العرض؛

-حالة نقص الطلب ونقص العرض؛

- حالة زيادة الطلب ونقص العرض؛

- حالة نقص الطلب وزيادة العرض.

3-3-أنواع التوازنات:

نميز ثلاث أنواع للتوازن هي[1] : التوازن المستقر ، التوازن غير مستقر والتوازن المحايد .

أ -التوازن المستقر : نقول عن توازن أنه توازن مستقر إذا ما حدث خلل في سوق السلعة فإنه توجد قوى اقتصادية مصححة تعيدنا إلى وضع التوازن الأصلي.

ب -التوازن غير مستقر : يحدث التوازن غير المستقر في الحالات التي تأخذ منحنيات الطلب والعرض أشكالا غير طبيعية (استثناءات) ، حيث إذا ما حدث خلل في السوق فإن القوى الاقتصادية المصححة ستبعدنا أكثر فأكثر عن وضع التوازن وبالتالي لا يمكن الرجوع مرة أخرى إلى وضع التوازن الأصلي.

ج- التوازن المحايد : يحدث التوازن المحايد في الحالة النادرة و هو عند تطابق منحنى الطلب على منحنى العرض، حيث اذا ما حدث خلل في سوق السلعة فذلك لن ينشط أي قوى سوقية من شأنها تؤدي إلى تغير حالة التوازن.

ثانيا: اليات الحكومة في التأثير على توازن السوق:

يتحقق توازن السوق بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في السوق، إلا انه في كثير من الأحيان تتدخل الدولة في السوق لتنظيمه، و قد يكون هذا التدخل أما لتمكين شريحة من المستهلكين من اقتناء بعض السلع والخدمات وإما للحد من استهلاك بعضها الأخر.إن تدخل الدولة لتنظيم السوق قد يكون إما عن طريق آلية الأسعار أو عن طريق الأدوات المالية (الضرائب والإعانات).

1-تنظيم السوق عن طريق آلية الأسعار:

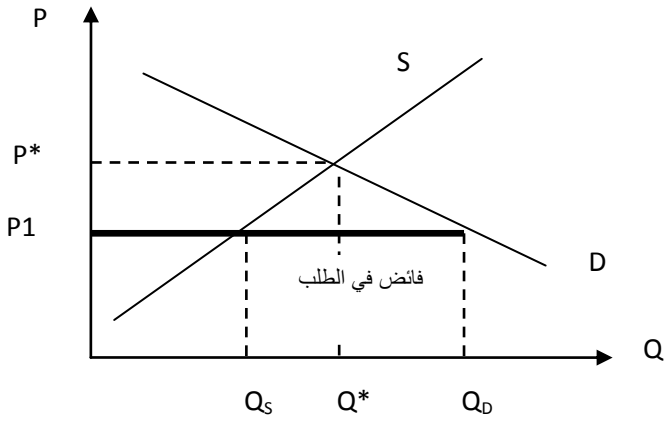
تتدخل الدولة لتنظيم السوق عن طريق آلية الأسعار وذلك بتحديدها سعرا أدنى أو سعرا أعلى للسلعة في السوق.

[1] بوجرادة سهيلة، مرجع سابق، ص 53.

1-1-تحديد حد أعلى للسعر:

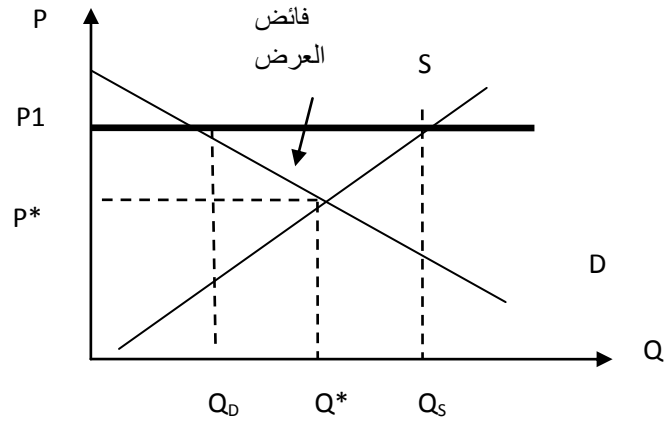
تلجأ الحكومة أو الجهة المكلفة بمراقبة الأسعار في بعض الحالات بتحديد سعر أقل من سعر التوازن(حد أقصى لثمن السلعة) لبعض السلع والخدمات خاصة ذات الاستهلاك الواسع لتكون في متناول جميع المستهلكين، ومن أمثلة هذا التدخل سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور عند إنخفاض القدرة الشرائية ، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الكمية المطلوبة على حساب الكمية المعروضة بمقدار معين يسمى فائض في الطلب يمثل الفرق بين الكميتين عند هذا السعر

($\Delta Q=Q_D-Q_S$) ، كما يمكن توضيح هذا الفائض بيانيا من خلال الشكل المقابل:



.1-2- تحديد حد أدنى للسعر:

في هذه الحالة تقوم الحكومة بتحديد سعر أعلى من سعر التوازن(فرض حد أدنى لثمن السلعة) بهدف تحفيز إنتاج بعض السلع الضرورية ، وذلك قصد زيادة الكمية المعروضة على حساب الكمية المطلوبة بفارق يسمى فائض العرض($\Delta Q=Q_S-Q_D$)، والشكل التالي يوضح هذا الفائض:



2-الآلية الضريبية : تستطيع الحكومة أن تؤثر في حجم العرض أو الطلب على سلعة معينة عن طريق فرضها للضرائب مما يؤدي إلى تغير حالة العرض بسبب تغير ظروف العرض، وبالتالي يتحول منحنى العرض نحو اليسار للتعبير عن نقصان العرض، ومن جهة أخرى ارتفاع السعر بفعل الضريبة التي يتولى دفعها المنتج إلى الحكومة، والضرائب التي تفرض على المشتريات أو المبيعات من السلع والخدمات أو على انتاج هذه السلع و الخدمات تتخذ أحد الشكلين:

-ضرائب نوعية : وهي مبلغ ثابت يفرض على كل وحدة منتجة أو مباعة.

-ضرائب قيمية :في هذه الحالة تكون الضريبة عبارة عن نسبة مؤوية من سعر السلعة.

عندما تتدخل الحكومة وتفرض ضريبة غير مباشرة، فإن عبؤها يتوزع ما بين المنتج والمستهلك حسب مرونتي العرض والطلب، وأن عبئ الضريبة على المستهلك هو الارتفاع في السعر، ويتناسب عكسيا مع مرونة الطلب السعرية، أما عبئ الضريبة على المنتج هو الضريبة مخصوما منها الارتفاع في السعر، ويتناسب عكسيا مع مرونة العرض السعرية.

3-**آلية منح الإعانات على الإنتاج** : تلجأ الحكومة إلى مثل هذه الآلية في حالة الحاجة إلى تحقيق زيادة في الكمية المعروضة من خلال مساعدة المنتجين بمنحهم إعانات أو تسهيلات إقراضية أو ضريبية. كما تقوم الحكومة في بعض الأحيان بمنح اعانة لمنتجي بعض السلع الضرورية بهدف تخفيض سعرها من أجل توفيرها للطبقات الفقيرة، وبافتراض أن الحكومة تقدم مبلغا ثابتا على كل وحدة منتجة من السلعة، فإن ذلك يؤدي الى انتقال منحنى العرض بأكمله ناحية اليمين بنفس مقدار الاعانة.

عندما تقدم الحكومة اعانة لمنتجي السلعة، فإنه يستفيد منها كل من المنتج والمستهلك حسب مرونتي الطلب والعرض، وأن معدل استفادة المستهلك من الاعانة يتمثل في انخفاض في السعر، ويتناسب عكسيا مع مرونة الطلب السعرية، أما معدل استفادة المنتج من الإعانة فيتمثل في الاعانة مخصوما منها الانخفاض في السعر ويتناسب طرديا مع مرونة العرض السعرية.

ثالثا: فائض المستهلك وفائض المنتج

يتحدد من خلال التوازن التلقائي لمنحنى العرض والطلب سعر وكمية التوازن، وينتج عن ذلك فوائد يجنيها كل من المستهلكين والمنتجين، وهذا ما نعبر عنه بفائض المستهلك وفائض المنتج .

-فائض المستهلك (Consumer surplus) :

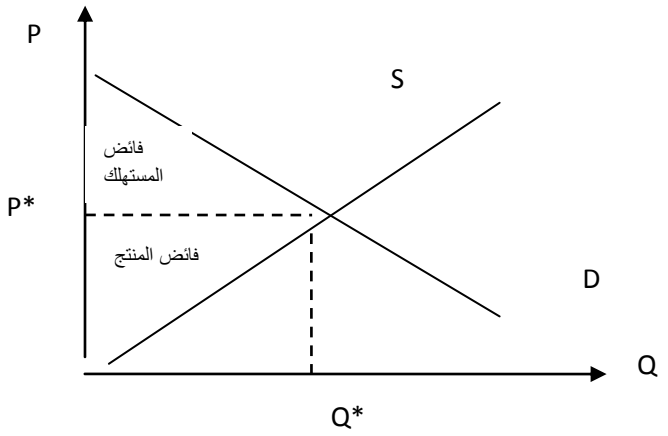
ينشأ فائض المستهلك بسبب وجود بعض المستهلكين مستعدين لدفع سعر أعلى من سعر التوازن .نسمي الفارق بين السعرين بفائض المستهلك.

يعرف فائض المستهلك على أنه الفرق بين الأسعار المرغوبة والتي يكون المستهلك قادر على دفعها و السعر الفعلي المدفوع، ويحسب فائض المستهلك و الذي نرمز له بالرمز CS من دالة الطلب بالعلاقة التالية : $cs = \int_0^{Q^*} f(Q)dQ - P^*Q^*$

-فائض المنتج (producer surplus):

ينشأ فائض المنتج بسبب وجود بعض المنتجين مستعدين لبيع السلعة في السوق بسعر اقل من سعر التوازن، نسمي الفارق بين السعرين بفائض المنتج.

يعرف فائض المنتج بأنه الفرق بين الأسعار المتحصل عليها فعليا من طرف البائع والأسعار التي كان على استعداد لقبولها لقاء كميات محددة. ويعرف بأنه الفرق بين المبلغ الذي استلمه المنتج لقاء الكمية التي انتجها وباعها، وبين المبلغ الذي كان يمكن ان يقبل به كثمن لانتاج وبيع نفس الكمية ، ويحسب فائض المنتج و الذي نرمز له بالرمز PS من دالة العرض بالعلاقة التالية :



-تطبيقات تحليل فائض المستهلك والمنتج:

إن الفوائد التي يجنيها كل من المستهلكين والمنتجين، في إطار ما نعبر عنه بفائض المستهلك وفائض المنتج تختل لحساب أحد الطرفين عند تدخل الدولة بتحديد حد أدنى أو حد أعلى للسعر.

+فائض المنتج وفائض المستهلك في حالة فرض حد أعلى للسعر:

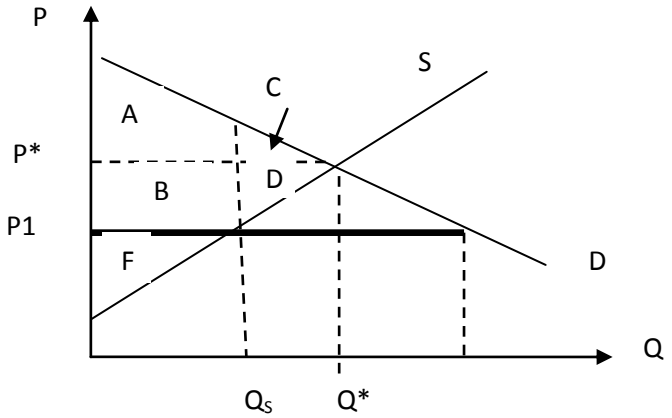
إن تخفيض السعر إلى مستوى أدنى من مستوى التوازن سيؤدي إلى:

-المستهلك يستفيد من المساحة B ويخسر المساحة c

-المنتج يخسر المساحة B و D ويبقى له F

-المساحتين (D+C) تسمى الخسارة المجهولة (dead weight loss) وهي الجزء المفقود من الطرفين المنتج والمستهلك.

ومنه يمكن القول أن تخفيض السعر سبب زيادة في فائض المستهلك على حساب فائض المنتج.



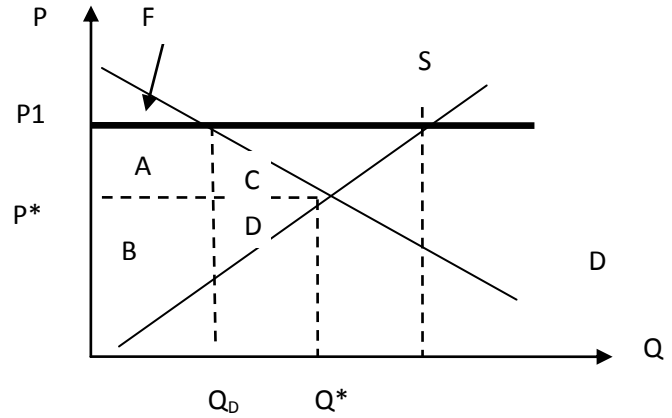
+فائض المنتج وفائض المستهلك في حالة فرض حد أدنى للسعر:

في حالة قيام الحكومة بتحديد سعر أدنى للسلعة(تحديد سعر أعلى من السعر التوازني) بهدف دعم المزارعين فإنه سيؤدي إلى أن:

-المستهلك يخسر المساحة A+C

-المنتج يستفيد من المساحة A ويخسر المساحة D

-الحصيلة النهائية هي زيادة فائض المنتج وانخفاض فائض المستهلك، وقيمة الخسارة المجهولة هي(D+C).



خلاصة المحور:

-يحدث توازن السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة في السوق، وعند زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة فإن ذلك يؤدي إلى حدوث نقص في السلعة، أما عند زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة فإن ذلك يؤدي إلى حدوث فائض في السلعة، ويتم تمثيل نقطة التوازن بيانيا عند تقاطع منحنى طلب السوق مع منحنى عرض السوق.

-يتأثر الوضع التوازني في السوق التنافسية بكل من التغيرات في الطلب والعرض، وهذا ما يترتب عليه انتقال منحنى الطلب او العرض إلى جهة اليسار أو جهة اليمين، ومن ثم تغير سعر وكمية التوازن.

أسئلة وتمارين المحور السادس:

قصد الاستفادة من الدروس التي سبق طرحها، سيتم تخصيص بعض الأسئلة والتمارين مع محاولة إرفاقها بالحلول النموذجية.

السؤال الأول:

-اذكر حالات اختلال وضع التوازن في السوق؟

التمرين الأول:

لتكن دالتي العرض والطلب على سلعة من الشكل التالي:

المطلوب:

-أرسم التمثيل البياني لدالتي العرض والطلب وتحديد التوازن؟

-اوجد التوازن رياضيا؟

-أوجد السعر الذي يعظم الإيراد الكلي لمنتجي هذه السلعة؟

التمرين الثاني:

في سوق القمح فان سلوك البائعين والمشترين يمكن تشكيله بالدوال التالية:

المطلوب: -1 :احسب سعر وكمية التوازن السوقي؟

2-احسب فائض المستهلك وفائض المنتج؟.

التمرين الثالث:

لدينا دالة الطلب ودالة العرض لسلعة ما ممثلة كما يلي:

$Q_{Sx}= 6p_x-30$: $Q_{dx}=50-2p_x$

المطلوب:

- أوجد سعر وكمية التوازن؟

-احسب فائض المنتج وفائض المستهلك عند التوازن؟

الحلول النموذجية:

الجواب الأول:

اختلال وضع التوازن يكون بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض معاً.

1/ :اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب مع بقاء العرض ثابتاً:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة للطلب هي التي تتغير في حين تكون العوامل المحددة للعرض ثابتة ولذلك، فإن هنالك تغيراً في منحنى الطلب بينما يبقى منحنى العرض ثابتاً دون تغيير.

- إذا زاد الطلب على السلعة وبقي العرض منها ثابتاً، فإن سعر التوازن وكمية التوازن سوف يرتفعان.
- إذا انخفض الطلب على السلعة وبقي العرض منها ثابتاً، فان سعر التوازن وكمية التوازن هذه الحالة سوف ينخفضان.

2/ :اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للعرض مع بقاء الطلب ثابتاً:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة للعرض هي التي تتغير ، في حين تكون العوامل المحددة للطلب ثابتة، ولذلك فإن هنالك تغيراً في منحنى العرض بينما يبقى منحنى الطلب ثابتاً دون تغيير.

- إذا زاد عرض السلعة وبقي الطلب عليها ثابتاً، فإن سعر التوازن ينخفض، بينما ترتفع الكمية التوازنية .
- إذا انخفض عرض السلعة وبقى الطلب عليها ثابتاً، فإن سعر التوازن يرتفع، بينما تنخفض الكمية التوازنية .

3/اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة لكل من العرض والطلب معاً:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض هي التي تتغير في آن واحد .وقد يكون هذا التغير في نفس الاتجاه أو في اتجاهين متعاكسين.

- التغير في كل من العرض والطلب في نفس الاتجاه:

-إذا زاد العرض والطلب في نفس الوقت على سلعة ما، فإن كمية التوازن ستزيد، لكن سعر التوازن قد يزيد، ينخفض، أو يبقى ثابتاً .ويعتمد هذا على حجم التغير النسبي في كل من العرض والطلب .

- التغير في كل من العرض و الطلب باتجاهين متعاكسين:

-أن ارتفاع الطلب وانخفاض العرض في نفس الوقت، سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني عموماً. أما الكمية التوازنية فتعتمد على حجم التغير النسبي في كل من العرض و الطلب.

حل التمرين الأول:

1. التمثيل البياني لدالتي العرض والطلب وتحديد التوازن:

يمكن إعطاء الأسعار الافتراضية من 0,5 إلى 5 للحصول على جدول الطلب والعرض لهذه السلعة :

P	Q_D	Q_S
0,5	200	-
1	100	0
2	50	50
3	33,33	100
4	25	150
5	20	200

أ . التوازن بيانيا :يتحدد التوازن بيانيا بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E0 كما تظهر على الشكل، و يتحدد سعر وحيد للتوازن (P* =2) بتراضي البائعين والمشترين، و تكون الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند هذا السعر و تسمى كمية التوازن (Q* = 50)

ب . التوازن رياضيا: يمكن إيجاد التوازن رياضيا إذا توفرت لدينا دالتا الطلب و العرض.

Q_D

P

$$P_2 = \frac{25+75}{50} = 2 \quad \text{مقبول}$$

2-ايجاد السعر الذي يعظم الإيراد الكلي لمنتجي هذه السلعة:

يكون الإيراد أعظميا عندما يكون الطلب متكافئ المرونة (Ed=1)، وبالتالي نحسب مرونة الطلب السعرية على منحنى الطلب عند مستويات الأسعار المفترضة سابقا .

P	QD	Ed	TR
0,5	200	-	100
1	100	1	100
2	50	1	100
3	33,33	1	100
4	25	1	100
5	20	1	100

من الجدول يتضح أن الطلب متكافئ المرونة على طول المنحنى ومنه يكون الإيراد أعظميا وثابتا عند مستويات السعر المختلفة.

حل التمرين الثاني:

-ايجاد سعر وكمية التوازن:

$$13 = 2Q \qquad \rightarrow Q = 6.5 \qquad \boldsymbol{Q^* = 6.5}$$

$$P = 15 - Q \Rightarrow P = 15 - 6.5 = 8.5 \qquad \boldsymbol{P^* = 8.5}$$

فائض المنتج : $PS = P^*Q^* - \int_0^{Q^*} f(Q)dQ$

$$PS = (8.5)(6.5) - \int_0^{6.5}(Q+2)dQ$$

$$PS = 55.25 - \left[\frac{Q^2}{2} + 2Q\right] = 21.125$$

فائض المستهلك:* $cs = \int_0^{Q^*} f(Q)dQ - P^*$

$$cs = \int_0^{6.5}(15 - Q)dQ - (8.5)(6.5)$$

$$cs = [15Q - 0.5Q^2] - 55.25 = 97.5 - 21.125 - 55.25$$

$$cs = 21.125$$

حل التمرين الثالث:

$Q_{Sx} = 6p_x - 30$: $Q_{dx} = 50 - 2p_x$

-ايجاد سعر وكمية التوازن:

$$Q_S = Q_d \rightarrow 6P - 30 = 50 - 2P \leftrightarrow 8P = 80$$

$$P^* = 10$$

-حساب فائض المنتج : $PS = P^*Q^* - \int_0^{Q^*} f(Q)dQ$

$$PS = (10)(30) - \int_0^{30*}(Q + 30/6)dQ$$

$$PS = (300) - \left[1/6\frac{Q^2}{2} + 5Q\right]$$

$$PS = (300) - [75 + 150] = 75$$

حساب فائض المستهلك:* $cs = \int_0^{Q*} f(Q)dQ - P^*$

$$cs = \int_0^{30}(25 - \frac{1}{2}Q)dQ - (10)(30)$$

$$cs = \left[25Q - \frac{Q^2}{4}\right] - 300$$

$$cs = [750 - 225] - 300$$

$$cs = 225$$

قائمة المراجع:

-المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم سليمان قطف، علي محمد خليل، مبادىء الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004 .
2. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
3. بلالطة مبارك، تمارين محلولة في الاقتصاد الوحدوي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2009.
4. بوجرادة سهيلة، مطبوعة الاقتصاد الجزئي1 "ملخص دروس مدعم بتمارين و أسئلة نظرية محلولة"، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017.
5. توفيق عبد الرحيم حسن ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
6. جبار بوكثير، الاقتصاد الجزئي 1، محاضرات ملخصة مدعمة بتمارين تدريبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2014.
7. خليفي عيسى، محاضرات في الاقتصاد الجزئي1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، بدون سنة.
8. رشيد بن ال ديب، نادية شطاب حسين، الاقتصاد الجزئي-نظرية وتمارين-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2007.
9. زعباط عبد الحميد، الاقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 .
10. زغيب شهرزاد، بن ديب رشيد، الاقتصاد الجزئي أسلوب رياضي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.
11. صونيا عابد، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي متبوعة بتمارين تطبيقية، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2011.
12. طويطي مصطفى، محاضرات في الإقتصاد الجزئي- دروس وتمارين محلولة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر،2014.
13. عبد الحميد برحومة، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
14. عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، بدون سنة نشر.

15. علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2009.
16. فليح حسن خلف،الاقتصاد الجزئي، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، اربد، 2007.
17. كامل بكري، احمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
18. كوثر شغراب، عبلة بخاري، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مكتبة دار جدة، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 2005.
19. محمد أحمد السريتى، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
20. محمد سحنون، محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة،2001
21. محمد طاقة واخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2009.
22. محمد على الليثي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، 2002،
23. محمد علي الليثي واخرون ، النظرية الاقتصادية الجزئية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
24. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الجزئي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
25. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الجزئي، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
26. محمود حسين الوادي، الاقتصاد الجزئي– تحليل نظري وتطبيقي–، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
27. مياح نذير، مياح عادل، مسابقات محلولة في الاقتصاد الجزئي للقبول في الدراسات العليا . بدون سنة.
28. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الجزئي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .

– المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dominique HENRIET, Microéconomie, Ecole National de la Statistique et de l Administration Economique ;2004-2005
2. -Hal R. Varian ،Introduction à la microéconomie ،8e édition،Bernard Thiry، W.W Norton & Company, Inc.2014.

3. -Johanna Etner ; Meglene Jeleva ;Microeconomie Corriges ; Dunod, Paris, 2015.

4. Mattei. A.، Microéconomie expérimentale، édition Librairie Droz. SA. Genève ،2002

5. -Murat YILDIZOGLU ،Introduction à la microéconomie ،Université Paul Cézanne ،Edition libre ،version 1.2 ،Marseille, 2009, http ://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/index.html
6. -Pierre medan ;microéconomie ; 5e édition ،Dunod ;2015.
7. -Schotter A. Microéconomie، édition Economica. Paris، 1994.